

كنيسة

مجموعة عربية ١٠٠٪

الغفيرة والسياسة

سبأ المشاركة في اتحاد روديسيا ونياسالاند

بقلم : ادوارد كايج

ترجمة : محمود الشراوي

مراجعة : حسين الحوف



اهداءات ٢٠٠١

١. صلاح راتب

القاهرة

كتب سياسية

الغُصْرِيَّةُ وَالسِّيَاسَةُ

سببُ المشاركة في اتحاد روميسيا ونيامالاند

بقلم : ادوارد كايج

محمود الشقلاوي

مراجعة : حسين البوت

تقديم

قضى ادوارد كليج مؤلف هذا الكتاب الفترة من ١٩٥١ الى ١٩٥٤ في روديسيا الشمالية، كما أن عمله كعالم في التربية في خدمة ادارة البحوث البريطانية أتاح له القيام بجولات متعددة في أنحاء روديسيا الجنوبية ونياسالاند . وفي عام ١٩٥٦ عاد مرة ثانية الى المنطقة (روديسيا الشمالية والجنوبية ونياسالاند) في بعثة علمية تابعة لمعهد العلاقات العنصرية بلندن . وقد هيأت له هذه الظروف مجتمعة دراسة المشاكل القائمة في المنطقة . . . وهي المشاكل التي يرجعها كلها الى اسباب عنصرية وخلافات أصيلة بين أطماع المستوطنين الاوروبيين ومطالب الوطنيين الافريقيين . ومن ثم جاءت تسميته لهذا الكتاب الذي تقدمه اليوم . .

وهو يعرض هنا موضوع الخلاف بين العنصرين الأبيض والاسود في روديسيا ونياسالاند عرضا تاريخيا يتحدث فيه عن استيطان القبائل الافريقية الكبرى مثل الباروتسي والبمبا والبنجوني في المنطقة وعن عادات هذه القبائل ونظمها وأساليب حياتها ، ثم عن قدوم الأوروبيين أولا بصفة مستكشفين وتحولهم بعد ذلك تجارا ومستعمرين وأخيرا كمستوطنين يتخذون لأنفسهم حقوقا في ملكية البلاد وادارتها تضيع بجانبها حقوق أبناء البلاد من الافريقيين .

ويتناول المؤلف البحث في كثير من المواقف، بطريقة موضوعية لا مأخذ عليها ، ولكنه لم يستطع التخلص كلية من التعيز لبني قومه البيض ، كما لم يستطع أن يسمي نفسه على نزعة التفوق العنصري المتينة التي يعترف في مقدمة كتابه بأنها أصل البلاء . فهو يصف الحياة القبلية بالخمول والجمود ومعارضة التقدم ومزاولة السحر والوقوع تحت تأثير أرواح السلف . كما يصف الافريقيين عندما يفزعون الى الاحزاب لرفع ظلمهم أو للحصول

على بعض حقهم بأنهم مشاعبون لا يحترمون سلطة القوانين ولا يعترفون بالنظام .

وهو ينقل عن المستوطنين رأيهم في أن الأفريقي بطبيعته جاهل متخلف لا يصلح لممارسة حق الانتخاب ، وينسى أو يتناسى أن هذا الأفريقي إذا أتاحت له الفرص فهو لا يقل عن الأوروبي مستوى في جميع المجالات . وأمامنا من هؤلاء الأفريقيين في المنطقة التي يتحدث عنها : الدكتور باندا في نياسالاند وكواندا في روديسيا الشمالية والبرت لوتولى في اتحاد جنوب افريقية . بل لقد نال البرت لوتولى جائزة نوبل للسلام عام ١٩٦١ . وهو في أسره !

والأفريقي حائر بين المستوطنين الذين أهدروا كرامته واغتصبوا حقوقه وبين بريطانيي التي تفرض عليه رعاية أو وصاية هو في غنى عنها ، وهي في الوقت الذي تعلن فيه أن أي دستور يضع حقوق الأفريقيين لا سبيل إلى تطبيقه ، تعلن من ناحية أخرى أن عليها التزامات للمحافظة على مصالح البيض ولا تكتفى بذلك بل تشنت زعماء حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، وتفرض بمساعدة المستوطنين وتأييدهم الاتحاد فرضا على روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية ونياسالاند ، وتمضي في تنفيذ هذا الاتحاد بالرغم من معارضة الأفريقيين وأمتناع مندوبيهم عن حضور مؤتمر لندن سنة ١٩٥٣ الذي تقرر فيه إنشاء هذا الاتحاد .

ان نسبة البيض الى الأفريقيين في روديسيا الجنوبية هي ١ : ١٣ ، وفي روديسيا الشمالية ١ : ٤ وفي نياسالاند ١ : ٤٨ ومع ذلك فان الاقلية الضئيلة من البيض فرضت بمساعدة بريطانيا اتحادا على الاغلبية الكبرى من الأفريقيين برغم كل المحاولات التي بذلتها هذه الأغلبية لمنع إنشاء الاتحاد .

وبعد أن قضت بريطانيا والمستوطنون على نفوذ حزب المؤتمر الوطني الأفريقي وحزب زمبيا أصبح الجو خاليا أمام العناصر الأوروبية وحكومة المحافظين في بريطانيا وإدارة حكومة اتحاد روديسيا ونياسالاند لتفسر مبدأ المشاركة بما يحفظ للرجل الأبيض سيطرته الكاملة في هذه المنطقة وما على الأفريقي

فى الاتحاد الا الصبر حتى يجرى يوم يقرر فيه الرجل الأبيض أن.
الافريقى أصبح أهلا لحكم بلاده ، أو على حد قول روى ولنسكى
رئيس وزراء اتحاد روديسيا الشمالية والجنوبية ونياسالاند
« حتى يبلغ الافريقى مستويات البيض فى ثقافته وتصرفه » !!

ان فى اتحاد روديسيا ونياسالاند سبعة ملايين ونصفا من
السكان وكلهم من الافريقيين باستثناء ٢٧٠ ألفا فقط من الاوربيين،
واذا كانت بريطانيا والمستوطنون فى الاتحاد يريدون حقا الاخذ
بمبدأ المشاركة فلا سبيل الى ذلك الا بحصول الافريقى على حقوقه
الانتخابية الكاملة ثم مساواته بالرجل الأبيض .. أى بالأقلية ..
وليس هذا بالمطلب الكبير !!

اننا اذ نقدم هذا الكتاب اليوم فى هذه السلسلة .. فاننا
نعرضه بحالته .. وبالطريقة التى رسمها المؤلف له .

وليس معنى ذلك اننا نشاركه فى آراءه وأفكاره .. وما أسماه
به الى الافريقيين .

ولكن ليس لنا أن نخفى عن القراء ما يراه الغير فينا ...
حتى نتخذ من ذلك العبرة والعظة .

ومهما يكن من أمر المؤلف .. فان القارئ سوف يلاحظ
دون شك أنه قد أنصف الافريقيين فى أكثر من موضع أو على
الأقل قد حاول ذلك محاولة واضحة .. ولكن كما سبق القول.
انه لم يتمكن أن يسمو بنفسه على عقيدة الرجل الأبيض فى.
التفرقة العنصرية !!

حمدى حافظ

الفصل الأول

مقدمة المؤلف

من أعظم المشكلات العالمية المحيرة ، والهامة في الوقت نفسه الاحتكاك والصراع الناجم عن الاتصال الوثيق ما بين عنصرين أو أكثر لكل منها أنماط ثقافية خاصة ، وتضمنها الوحدة السياسية نفسها ، وأن يجتمع الى هذه الانماط الثقافية المتباينة اختلاف في الميزات الطبيعية كلون البشرة خاصة ، مما يزيد هذه المشكلات تعقيدا . والمثل الحي لذلك هو الاتصال القائم ما بين الشعوب الأوربية الأصل والشعوب الملونة في العالم وفضلا عن ذلك فانه في بعض الأحيان نظرا لتفوق الأوربي فنيا فقد عمد الى اختيار القوى السياسية والاقتصادية مؤسسا من ثم جهازا اداريا واجتماعيا يحد من اتصال الجنسين ومن فرص النشاط للغالبية غير الأوربية ، ومثل هذا الاضطهاد العنصري في ظل الاتجاهات العالمية السائدة خليف بأن يتزايد أثره شدة على العلاقات الدولية .

وإذا كانت مساحات واسعة من العالم مأهولة بشعوب ملونة متخلفة قد سقطت خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر فريسة للدول الاستعمارية بغرب أوربا، فقد تغير الحال الآن اذ لم تعد لهذه الدول السيطرة الحصرية فضلا على أن كثيرا من الدول التي كانت مستعمرة بجنوب شرق آسيا قد تمكنت من تحقيق استقلالها السياسي . فكان هذا في ذاته كافيا لاثارة رغبة جارفة في الشعوب التي مازالت مستعمرة للاسراع بتحقيق استقلالها ، كما تسبب في أن الدول الحديثة الاستقلال يزداد عددها بالمجالس العالمية وهي دول ذات حساسية خاصة لمسائل الاضطهاد العنصري والامتهان سواء أكان حقيقيا أم ضمني .

وفي ظل التقسيم الحالي للعالم الى كتلتين متعارضتين تقود احدهما الولايات المتحدة الامريكية من ناحية ، والاخرى يقودها

الاتحاد السوفيتي ، أصبح لهذه الدول الحديثة الاستقلال مركز ذو أثر وأهمية نظرا لمحاولة كل من الكتلتين اجتذابها الى دوائر نفوذها .

وتتجسم هذه المشكلات مجتمعة في القارة الافريقية في المناطق الواقعة جنوب الصحراء الكبرى حيث لازالت غالبيتها تحت حكم الادارات الاستعمارية الاوربية . ومع هذا فقد بدأ اتجاه القسوى السياسية يتحول الى أيدي الشعوب الافريقية الغاضبة . فبالنسبة لداثرة النفوذ البريطانية حقق ساحل الذهب استقلاله عنها فخرجت (غانا) الى الوجود سنة ١٩٥٦ وتوشك (نيجيريا) (١) أن تتبع خطواتها نفسها فكان ذلك كمغناطيس يجذب مشاعر افريقية بأسرها وخاصة الزعماء السياسيين الافريقيين في المناطق التي لازالت مستعمرة بالقارة الافريقية - غير انه في الطرف الجنوبي الأقصى للقارة اتحاد جنوب افريقية كدولة مستقلة وفيها تتركز القسوة السياسية تركزا تاما في أيدي الاقلية الاوربية .

ويقع اتحاد روديسيا ونياسالاند جغرافيا ما بين هذين الطرفين وفي هذا الاتحاد أعلى نسبة للاوربيين اذا استثنينا اتحاد جنوب افريقية ، وتلتزم بريطانيا حماية مصالح الافريقيين في اقليمين من الاقاليم المكونة لهذا الاتحاد وهما روديسيا الشمالية ونياسالاند المحميتان البريطانيتان ، ولا تتمتع حكومة الاتحاد نفسه أو أي من حكومات الاقاليم المكونة له بالاستقلال حتى الآن ، ويكون الاتحاد بذلك منطقة متوازنة ما بين غانا من ناحية وجنوب افريقية من ناحية أخرى ، ويكون الهدف من انشائه هو سياسة رسمية لخلق نوع من التعاون العنصرى .

ولقد ولد هذا الاتحاد مع ذلك وسط صراع سياسى عنيف ، فالاتحاد السياسى ما بين المحميات وروديسيا الجنوبية يضعف من قدرة الحكومة البريطانية على حماية المصالح الافريقية في مواجهة المستوطنين الاوربيين الذين هم أكثر تقدما والمتفوقين فنيا . ومن ناحية أخرى عضدت تكوين هذا الاتحاد الجماعات الاوربية المستوطنة بالاقاليم

(١) استقلت نيجيريا في سنة ١٩٦٠

الثلاثة المكونة له ، وآزدها كذلك جانب كبير من الراى العام البريطانى ووجهة نظرهم فى ذلك أن هذا الاتحاد هو بمثابة مفتاح لمجتمع متعدد العناصر فى افريقية . وعلى ذلك ينتظر ان يصبح وضع دستور الاتحاد ما بين عامى ١٩٦٠ ، ١٩٦٢ فرصة لنضال سياسى حاد . وتقوم حاجة ملحة بسبب هذه الآراء المتعارضة الى صرد موضوعى لمشكلات الاتحاد الحقيقية وللسياسات المتبعة فيه .

وانه لمن التبسيط الساذج ان تعزى مشكلات الاتحاد الى سوء نية الاوربيين أو الى تخلف الافريقيين ، فالجماعات الاوربية فى وسط افريقية تعيش عن سعة فى حياتها الاجتماعية وعاداتها ومميزاتها ومستوياتها المادية الرفيعة التى تحققت فى المملكة المتحدة ، وكثير من أفرادها فى الحقيقة هم مهاجرون جلد من بريطانيا ، فليس من المعقول أن تؤدى مجرد رحلة بحرية وانتقال الى وسط افريقية الى قلب معتقداتهم وعاداتهم السابقة ، غير أن الحياة فى الاتحاد والعمل فى صلة وثيقة مع الافريقى تقنع الاوربى سريعا بالفارق لا بين مستويات حياته وتلك التى للافريقى فحسب بل كذلك باختلاف الكامل لاتجاهات كل جنس فى أنواع النشاط جميعها من حيث الاقبال على العمل والمواظبة والفراغ والعلاقات العائلية والطموح . ومع هذا تظل أسباب هذه الفوارق كتابا مغلقا حتى مع حياة الاوربى المتصلة بالافريقى . فالغالبية العظمى لا تعرف عن الافريقى الا تصرفاته فى مناطق النفوذ الاوربية وهى معرفة تغذيها ثروة من القصص الفكاهية . أما المعرفة بطريقة حياته بين أهله وعشيرته فتكاد تصل الى درجة الجهل .

وعلى امتداد مساحة روديسيا ونياسالاند مازال الافريقيون يعملون فى نطاقهم الفطرى ، وغالبية الذين يعملون فى المدن ولدوا وشبوا فى مناطق قبلية . فما هو أثر ذلك على الطموح والاتجاهات للعلاقات العائلية والاخلاق ؟ وكيف تأثرت هذه باحتيطان الاوربيين وخاصة بحركات التصنيع وانشاء المدن ؟ ولو حاولنا ان نعدد ذلك بالقبائل الافريقية فى اتحاد روديسيا ونياسالاند لشكل هذا دراسة واسعة . ومن حسن الحظ أننا فى غير حاجة الى ذلك فالاتحاد ليس دولة موحدة والقوى المادية تظل فى أيدي الحكومات الاقليمية ، وفى الوقت

الذى يواجه فيه كل اقليم المشكلات العنصرية نفسها فان نوع العلاقات العنصرية يختلف وفقا لدرجة التصنيع وطبيعة ودرجة استيطان الاوربيين والسياسات التى تتبعها كل حكومة . وعلى ذلك فان دراسة أحد الاقاليم المكونة للاتحاد بافتراض وجود درجة ملموسة من الاستيطان الاوربى والتصنيع تزودنا بالاسس الرئيسية التى يتيسر على هديها فحص جوهر المسألة من حيث أثرها على الحياة القبلية الافريقية، وبهذا يمكن قصر الدائرة على روديسيا الشمالية والجنوبية . ومن الاهمية بمكان ان نذكر دور الحكومة البريطانية فى الماضى وفى الحاضر، وخاصة مدى تأثيرها بالنسبة لدستور الاتحاد . واذا اعتبرنا هذه العوامل فانه يمكن قصر الدراسة على روديسيا الشمالية، وهذه هى الحقيقة وهى مفتاح الاتحاد من عدة أوجه فهى من المحميات ولكن المستوطنين الاوربيين أصبح لهم فيها معيار مادى قوى . وهى تحتوى على أعظم المشروعات الصناعية فى الاتحاد الا وهى مناجم النحاس وهى صناعة تعدينية ذات أهمية حيوية للمنطقة بأكملها ، فضلا عن ذلك فقد نشأت هذه الصناعة منذ تاريخ بعيد نسبيا فكان أن أصبح لعمليات التصنيع وانشاء المدن أثر أكثر وضوحا على المجتمعات القبلية الافريقية من التقدم المائل فى روديسيا الجنوبية .

وليس ما سبق الا تلخيصا وافيا للدراسة الآتية وشرح لمكوناتها ويتضمن البحث المميزات التى تعكسها المجتمعات القبلية على الشعوب الافريقية قبل الادارة البريطانية، ثم يتلو ذلك أثر السياسات الادارية المتبعة وتأثير الاستيطان الاوربى على كلتا السياستين والمجتمعات القبلية وتقويم ذاتية الافريقى . وقد وجهت عناية خاصة للعلاقات بين الحكومة البريطانية وحكومة روديسيا الشمالية والمستوطنين الاوربيين والمجتمعات الافريقية قبل انشاء الاتحاد . وبعد ذلك على هدى الاتجاهات والميول المتكونة ، قمنا بدراسة ما حققه اتحاد روديسيا ونياسالاند بالنسبة لسياسة تبادل التعاون ما بين العناصر والآراء المتعلقة بدستور الاتحاد وما ينتظر أن يجىء به المستقبل .

الفصل الثاني

لمحة عن الحياة القبلية الأفريقية

لا يعرف بالضبط التاريخ الذي توغلت فيه أول الشعوب الأفريقية الى المنطقة التي سميت فيما بعد بروديسيا الشمالية ، ولكن يمكن القول انه في حوالى سنة ١٥٠٠ م اجتاحت المنطقة موجات مهاجرة من الشمال من الشعوب المتكلمة بالبانطو .

ولم يتح للمنطقة أن يشملها الاستقرار بعد ذلك بل ظلت عرضة لغزوات القبائل المهاجرة ثم لا يكاد الغازي ينعم بالاستقرار حتى تغزوه بدوره موجات جديدة وهكذا .

وقرب نهاية النصف الاول من القرن التاسع عشر تمكنت أربع قبائل محاربة قوية من توطيد أقدامها وهي قبائل « لوندا » و « باروتسي » و « بمبا » و « نجوني » . ولا يعرف بالضبط التاريخ أو الطرق التي سلكتها القبائل الثلاث الاولى في الوصول . ويعتقد ان قبيلة « بمبا » وهي فرع من قبيلة « لوبا » القاطنة بمقاطعة كاتنجا بالكونغو احتلت موطنها قرب نهاية القرن السابع عشر عابرة نهر « لوابولا » ومتجهة شمال مستنقعات « بنجويلا » قبل أن تنشئ نهائيا قرية للزعيم الاكبر بمنتصف هضبة تنجانيقا على مسافة غير بعيدة من الموقع الحالي لمركز الحكومة الادارية « بكاساما » في المقاطعة الشمالية . وحالما استقرت قبيلة « بمبا » عمدت الى توسيع دائرة نفوذها مكتسحة القبائل التي هي اقل قوة مثل قبيلة « بيزا » وانتهى الامر بأن أصبح تحت قبضتها جميع المنطقة الواقعة بين البحيرات الاربعة : تنجانيقا ، نياسا ، مورو ، بنجويلا .

أما قبيلة لوندا ، فقد نشأت أصلا في الكونغو بعيدا في الشمال الغربي عبر « لوالايا » وخلال هجرتها القبلية انقسمت أقساما ، اذ قام كل من ولدي زعيمها الهرم « مواتايا مقو » بقيادة جيش لغزو

أراض جديدة • وتمكن أحدهما وهو « كازمبي » من عبور نهر « لوابولا » وهزيمة شعب « أوشي » قرب بحيرة « مويرو » واستقر في وادي « لوابولا » وهو يرتغالي الاصل من أوائل أولئك الذين توغلوا في وسط افريقية ، وقام في سنة ١٧٩٦ بزيارة بلاط « كازمبي » خلال رحلة اكتشافية له من « تيت » في افريقية الشرقية البرتغالية • أما الابن الآخر « مورو كونتاندا » فقد قاد جماعته الى الجنوب الغربي واستقر بها قرب منابع نهر « زامبيزي » وتقع قرية زعيمهم التي ما زالت تعرف بالاسم التقليدي « مورو كونتاندا » في الكونغو •

ولا يعرف الا القليل عن التاريخ الاول لقبيلة « باروتسي » التي تقطن وادي نهر زامبيزي في أعالي الوادي على مقربة من شلالات فكتوريا ، برغم أنها كانت أولى القبائل التي اتصل بها « ليفنجستون » شمال الزامبيزي • وانشأ ليفنجستون في رحلته الثانية علاقات ودية مع « سبتوان » الذي كان وقتئذ حاكما لإراضي الباروتسي وكان سبتوان في الاصل زعيما لقبيلة كالولو « وهي فرع من شعب « بازوتو » وموطنه على مسافة ألف ميل من أراضي الباروتسي • وقد هزم في إحدى المعارك فقر هائما على وجهه هو وأتباعه وعبروا نهر زامبيزي واستقروا في منطقة هضبة « تونجا » بروديسيا الشمالية • وعندما اندلعت الحرب الاهلية ما بين الباروتسي اجتاحت سبتوان وقبيلته كالولو أراضي الباروتسي وغزتها وأصبح سبتوان ملكا للباروتسي وأصبح الكالولو الحكام المميزين • وبعد موت سبتوان تجدد الصراع على السلطة وتمكن الباروتسي أخيرا من الثورة والقضاء على حكامهم من الكالولو •

وكانت قبيلة نجوني آخر القبائل القوية المحاربة التي وطدت أقدامها بالمنطقة مرتحلة شمالا شأن الكالولو من الجزء الجنوبي للقارة وعندما هزم شاكا ، زعيم الزولو ، زويدي زعيم نيداندوي ، فرت جماعات من قبيلة نيدا ندوي شمالا وتمكنت جماعتان منها على الأقل من الرحيل حتى زامبيزي وعبرت احدهما بقيادة زوانجندابا نهر الزامبيزي في ١٩ من نوفمبر سنة ١٨٣٥ وهو تاريخ رسخ في الازهان بسبب كسوف الشمس الذي صادف أن حدث فيه • واستمرت الجماعة في الرحيل شمالا حتى وصلت الى بحيرة تنجانيقا حيث توفي زوانجندابا • وبعد موته انقسمت عدة أقسام يرأس كلا منها زعيم

جديد ورحلت احداها شمالا حتى بحيرة فيكتوريا - نياتزا ، وثانية جنوبا الى نياسالاند الوسطى وثالثة الى مايسى بعد ذلك بروديسيا الشمالية ، شاقة طريقها عبر مملكة « البمبا » ملتجئة معها في معركة استمرت بضعة أيام لتستقر نهائيا في المنطقة التي أصبحت بعد ذلك حدود روديسيا الشمالية ونياسالاند .

وبوصول قبيلة نجوني تحدد وضع القبائل الرئيسية في روديسيا الشمالية بالصورة التي وجدها المكتشفون والصنيادون الآوريون الأوائل . فكانت كل من هذه القبائل المحاربة تحتل منطقة معينة لها عليها ادارة وسيطرة ولو أنه لم تكن لها حدود دقيقة . وكانت كل قبيلة ترسل جماعات غازية من محاربيها الى الاراضى المجاورة للسلب والنهب وجلب الاسرى وهكذا تعرضت قبيلة تونجا لغزوات الباروتسى من الغرب والماتابل من الجنوب فأصبحت فى سنة ١٨٩٠ شعبا كسيرا مغلوبا على أمره سرقت مواشيه وأسر رجاله فى اراضى الباروتسى أو الماتابل .

وعلى هذا النحو من حياة تلك القبائل غازية طورا ومفزوة طورا آخر فى هذه الحياة التى فرضت على هذا العنود من القبائل - ونكل منها عقائلها وتقاليدها وعاداتها - يصبح من المستحيل استخلاص المميزات العسامة للمجتمع الافريقى القبلى قبل مجئ الاوربيين . ومع ذلك فقد أشار لورد « هيلى » انه « برغم تباین الجماعات فى افريقية فانه توجد مميزات معينة تفرق ما بين العقائد التقليدية الافريقية ، وتلك التى ترجع الى المدنية الغربية ويكفى لايضاح هذه المميزات ، الإشارة باختصار الى تنظيم وتكوين اثنين من أكثر قبائل روديسيا الشمالية أهمية وهما « بمبا » و « نجوني » ، فبرغم أن كليهما من القبائل المحاربة فانه توجد أوجه خلاف هامة ما بين طرق كل منهما فى الحياة ، فضلا عن ذلك فقد تأثرت كلتاها الى درجة كبيرة بالطلب على الايدى العاملة فى الصناعة .

ومن الوجهة الزراعية تعد المنطقة التى تقطنها قبيلة « بمبا » قاحلة وقد قاست المنطقة فترة طويلة لعدم سقوط الأمطار وكانت الأرض غير خصبة وعرقلت ذبابة (تسى تسى) عمليات تربية الماشية ولقد اتبعت البمبا طريقة بدائية فى الزراعة للتغلب على هذه

المصاعب كانت مناسبة في حد ذاتها لتلك الظروف اذ كانت القبيلة تختار كمزرعة منطقة مجاورة للقرية وتقوم باقتلاع الاشجار الموجودة التي فيها وتكومها في المنتصف ثم تشعل فيها النار . فكان الرماد الناتج بمثابة السماد اللازم للذرة العويجة وهو المحصول الزراعى الرئيسى ويصعب من الوجهة الموضوعية وصف البمبا بأنهم قوم من الزراع فالبلطة هى سلاحهم الاساسى فى الحصول على الطعام وحكمهم على صلاحية الارض للزراعة لا يستند الى طبيعة التربة بل الى أنواع الاشجار النامية فيها وكانت هذه الطريقة تتطلب حرق ما يقرب من اثنى عشر فداناً من اراضى الغابات للحصول على فدان واحد يمكن استغلاله فى الزراعة .

ونظرا لان هذه الطريقة كانت كل ما تعرفه البمبا لاكساب الأرض خصبا فقد تعين عليهم تكرارها بصورة مستمرة مما أدى الى امتداد مناطق الزراعة بعيدا عن القرية ٤ أو ٥ أميال من القرية . وهذا يؤدى الى الهجرة من القرية لمنطقة من اراضى الغابات الجديدة حيث تبدأ دورة أخرى مماثلة تماما . وهكذا تنتقل قرية البمبا كل خمس أو ست سنوات الى موقع جديد على مسيرة خمسة أو ستة أميال فى العادة من موقعها القديم . ولما كانت كثافة السكان شديدة الانخفاض والارض التى فى متناولهم لاحد لها فلذلك لم تتضمن التأثيرات بعيدة المدى لهذه الطريقة أقل خطر . فعلى مر الزمن كانت الغابات التى أقتلعت اشجارها وحرقت تعود الى النمو قبل أن ترجع القرية الى هذا الموقع الذى سبق لها استعماله مما يسمح للأرض باستعادة خصبها بالطرق الطبيعية .

ولقد كان من الطبيعى ان يترتب على هذه العجلة الدائمة فى الانتقال انتزاع البمبا بحدود معينة فى نمط الحياة الذى تتبعه . اذ اضطر افرادها الى اختصار ممتلكاتهم المادية بسبب هذه الهجرة المستمرة فضلا عن عدم وجود دواب نقل لديهم . وكانوا يأخذون فى الاعتبار عند بناء بيوتهم ان أقصى مدى لحياتها لن يتجاوز الخمس أو الست سنوات فشاع الفقر بينهم نتيجة لذلك وعاشوا جميعا نوعا واحدا من الحياة . فكان مجتمع البمبا من المجتمعات التى يعيش فيها كل فرد فى النوع نفسه من الاكواخ ويزرع المحصولات نفسها

ويتناول انواع الطعام نفسها اى انه كان مجتمعا مؤسسا على حياة قروية تتوثق فيها الروابط بين جماعاته الصغيرة . ويتضح من هذا انه تحت مثل هذه الظروف كان للبمبا ميزان للقيم مغاير لتلك السائدة فى المجتمعات التى هى أكثر تقدما بأوروبا الغربية . ووفقا لما تقوله الدكتورة رتشاردز كان أشد ما تصبو اليه القبيلة هو الغزو وفتح الاراضى والحصول على الجزية من القبائل الكسيرة المهزومة . واذا كان طموح القبيلة يتركز فى الغزو وطموح الفرد فى الطعن والنزال فلا عجب ان أصبحت حياة المعارك هى أعلى ما ترنو اليه أنظار القبيلة . وحتى سنة ١٩٣٠ ، برغم ان مثل هذه الحياة أصبحت مجرد ذكريات ، فان رجال البمبا عندما سئلوا عن الصفة التى يعنونها من ميزات قبيلتهم قبل مجيء الرجل الابيض أجمعوا على أنها الشجاعة والاستهانة بالموت . أما أوجه النشاط الزراعى فكانت محتقرة لديهم عدا عملية قطع الاشجار لتهيئة المزارع لما تتضمنه من خطر .

وكان أكثر المقاييس أهمية لثروة الرجل ومركزه هو عدد الاتباع الذين يدينون له بالولاء وفى حالة الزعيم دون احتساب عائلته كان أتباعه يتكونون من الذين يجلبون له الجزية . وهذا العمل كان يقوم به شباب المنطقة التى تستظل بسلطانه فضلا على هؤلاء الذين أوقعهم فى الاسر خلال الغزوات أو المعارك التى يقوم بها . فكلما زاد عددهم مجتمعين عظم مركز الزعيم ، والحصول على اتباع فى بلاطه كان على الزعيم أن يقوم باطعامهم ، اذ كان من تقاليد مجتمع البمبا ان اعطاء الطعام المجهز يعد بمثابة مكافأة وأجر عن الخدمات التى تسدى بالمعنى الذى يحصل فيه الاوربى على نقود أجرا عما يؤديه من عمل ، وعلى هذا يمكن القول بأنه وفقا لعادات البمبا تتضمن زيادة الثروة تناقضا ظاهرا . فلكى يزيد الزعيم اتباعه يتعين عليه أن يكون قادرا على توزيع المزيد من الطعام والجمعة ، وانتاج هذا المزيد من الطعام والجمعة يتطلب عددا أكبر من الاتباع ، ومع ذلك فمثل هذا التناقض لم يحدث فى الحقيقة فأتباع الزعيم كانوا يدينون له بالولاء أساسا بسبب ما يعتقدونه من تمتعه بقوى خارقة للطبيعة يدخرها لازدهار الارض ولخير اتباعه ورعاياه . اذ هو فى نظرهم الوارث للارواح ، الحارس لسلسلة الزعماء المتوفين من أجداده والمالك

للآثار المقدسة للقبيلة ، وبذلك أصبحت له القوة على مخاطبة آلهة القبيلة والقيام بالطقوس اللازمة التي يعتقد شعبه ان انتاج الطعام يتوقف عليها . فاذا تأخر المطر أو ازداد خطر تخريب الجراد للمزروعات فان السبب الوحيد الذي يقفز الى أذهان البمبا أو مرجع ذلك الى سخط أرواح السلف وعن طريق استرضائها فقط وباستعادة رضائها يمكن تعميم الخير للقبيلة . وهكذا فان الزعيم الأكبر هو الوريث والحارس لأرواح السلف من الزعماء والحلقة العليا ما بين العالمين المادى والروحي وهو يعتقد انه يستحوذ بين يديه على رفاة القبيلة كلها فاذا ما عن له أن يتمتع عن التوسط لدى الآلهة أو يوجه افعاله بطريقة تجلب سخط أجداده فان القبيلة كلها تصبح في خطر .

وبالمثل كان كل فرد في القبيلة مسئولاً عن أرواح أجداده ويمكنه أن يجلب في دائرته قدراً من المصائب اذا لم يراع الطقوس الصحيحة للقبيلة وتقاليدها ، وبهذا التوحيد للمعتقدات قامت وحدة القبيلة ولذلك كان من اللازم اتخاذ أشد الاحتياطات لضمان مراعاة عادات القبيلة وتقاليدها بإخلاص وكانت هناك طبقة متوارثة خاصة من الموظفين تسمى الباكابيلو وجلهم من نسل ملكي يوكل اليها اتخاذ وتنظيم كل الاحتفالات المركزة في حياة الزعيم الأكبر فضلاً عن قيامهم بما يشبه المجلس الاستشاري للقبيلة كافة .

وبالإضافة الى القوى الخارقة للطبيعة التي يتمتع بها الزعماء فقد كان يزيد من شأن سلطانهم القوة المادية التي يسيطرون عليها في صورة محاربين مسلحين ، ونتيجة لذلك أصبح لديهم سلطة الحياة أو الموت بالنسبة لرعاياهم يقومون بقتلهم أو يتخذونهم أسرى أو يبيعونهم وفي حالة النساء يهبونهن للزواج . وكان نظامهم القانوني يمنحهم الحق في القضاء على ما يستاءون منه وفي مراقبة تنفيذ عملية تقديم السم وكانت الاراضى من الوجهة النظرية ملكاً لهم والسخره في العمل فرض على الجميع ، ولا يتيسر لاي فرد من البمبا أن يرتقى مركزاً اجتماعياً عظيماً أو يحصل على مميزات اقتصادية ما لم يكن من أقرباء الاسرة المالكة أو من المقربين اليها .

وكما في حالة الزعيم فان ثروة رجل البمبا العادى كانت تقاس كذلك بعدد أتباعه بغض النظر عن مركزه الاجتماعى الذي يحدد مدى صلاته بالزعيم من ناحية الدم أو غيره ، وتعدد الاتباع بتوقفه على قدرة

الرجل على توزيع الطعام والجمعة الا أن الرجل العادى لا يملك طلب تسخير غيره للعمل لديه فقوته الاقتصادية على العكس تتركز فى تكوين عائلته. ذلك أن نواة كل من قوى البمبا هى الاسرة المتسببة الى الاب والمكونة من رب الاسرة وبناته المتزوجات وأزواجهن وأولادهن ويكون الجميع - وفقا لمدى عددهم - وحدة اقتصادية، وإذا ما قام شاب من البمبا بخطبة فتاة فانه ينتقل الى قريتها ويعترف بأبيها كرأس للعائلة ويعمل تحت امرة حمية ونتاج عملهم المشترك يذهب الى مخازن العائلة للحبوب التى تشرف عليها الام بصفتها المسئولة عن ملاحظة اطعام العائلة بأجمعها . أما ابنتها الحديثة الزواج فانها تستمر كعهدتها قبل الزواج مجرد مساعدة وعاملة تحت اشراف أمها ولا يسمح للزوجين بحياة منزلية منفصلة خلال السنين الاول للزواج .

ويتضح من هذا ما للحظ من دور كبير فى تحقيق أمنية رجل البمبا فى تكوين أتباع له اذ أن الاساس الجوهرى لذلك هو وجود نسبة كبيرة من البنات فى العائلة فاذا ساعده الحظ فاجلا أو عاجلا يقصده الخطاب لطلب ايديهن واذا ماكثر أصهاره فانه يمكنه أن يبدأ فى توزيع الهدايا من الطعام أو الجمعة وبذلك يعرف بالكرم ورجاحة العقل ومع الزمن تنجب البنات أطفالا وتجتذب بناتهن بدورهن الخطاب وفى النهاية يصبح للرجل عدد كاف من الاقرباء الذين يدينون له بالولاء فيقوم بإنشاء قرية لنفسه قد تجتذب حينئذ أقرباءه البعدين وبهذه الطريقة كانت تتكون قرى البمبا .

ومن أهم المناسبات فى السنة الزراعية للبمبا هى قطع الاشجار تهيئة للأرض لموسم الزراعة ولم يكن ذلك يستغرق الا شهرا أو شهرين من العام ولا ينتظر من الرجل على أى حال أن يتفوق فى عملية الزراعة فهو محارب أولا وقبل كل شىء والفخر والتقدير مبعثه حياة المعارك لا القدرة على استعمال الفأس أو البلطة . وبعد انتقاله الى قرية زوجته المستقبلية يعيش الرجل منفردا أول الامر وإن كان يسمح لهما أحيانا بالنوم سويا اذا ما أثبت الزوج المأمول جنارته بالاحترام أو التقدير وبرغم أن فتيات البمبا تعقد خطوبتهن ما بين سن العاشرة والثامنة عشرة فان مراسم الزواج لا تعقد حتى يبلغن سن البلوغ وحتى هذا الحفل يعد أقل

أهمية من الحفل الذى يعقبه وانذى يحدد دخول الفتاة فى حياة النضج . أما اذا أهملت الفتاة قبل هذا فان ذلك يعد اساءة بالغة لأرواح السلف وبعد اتمام هذه الاحتفالات يسمح للفتاة بالعودة الى كوخ زوجها وان كان من الممكن استرجاعها فى أى وقت خلال سنى الزواج الأولى اذا ما ثبت عدم صلاحية الزوج . قبل اجراء مراسم النضج يمكن انتهاء الزواج بسهولة اذا تبين عدم نجاحه أما بعد ذلك فعلى الرغم من أن هذا العمل الخطير يمكن اتخاذه الا أن عائلة الفتاة تبذل كل ما فى وسعها لاستمراره لان الطلاق بعد حياة النضج يعد تحقيرا للفتاة كعروس .

وهذا الموقف الذى تظل فيه العروس يعد جزءا وثيق الارتباط بالجماعة العائلية المتماسكة ويقوم أبوها وأقرباؤها بحمايتها وإرشادها على حين يظل الزوج ضعيف الصلة بهم فلا يتوطد الزواج فى أنظار أفراد العائلة الا بعد عدة سنوات يتوقف عندها على طبيعة الزوج وعدد من أنجب من الاطفال فعلى الزوج أن يبين ماديًا وعاطفيًا أنه يلتصق فى انسجام مع أسرة زوجته وعامل على استمرارها وتوطيدها وتلتقى عملية التحول هذه بتغير فى أهداف الرجل ومطامعه من تطلعه الى أن يصبح محاربًا الى رجل عائلة مستقر يتوق الى تحقيق الاستقلال المنزلى وتكوين اتباع لشخصه وحالما يعترف أخيرا بتماسك الزوجية وهى مناسبة تحدد باحتفال يصبح للزوج الحق فى إقامة مزارع لنفسه ولزوجته ويعهد اليها القيام بتجهيز وتوزيع مئونة الحبوب التى تملكها . وحتى بعد هذه المرحلة النهائية فى تطور الزواج عند البمبا فان علاقة الزوج بزوجته لا تحمّل الا أضعف الشبه بعلاقة زوجين سعيدين أوروبيين ففى مجتمع البمبا يشغل كل من الرجال والنساء أماكن منفصلة ولا تذوب هذه الحواجز الا فى أثناء الليل وفى سن الهرم وماذلك الاظاهرة لميزة أخرى لمجتمع البمبا فكل فرد له مكانته وعمله المعين وعلاقات الاقرباء بعضهم ببعض والالتزامات القانونية التى تربط بينهم تحددتها وتنظم تقاليدها مجموعة من التقاليد الاجتماعية فالشباب مثلا اذا جاء للاقامة بقرية زوجته يظل معتبرا غريبا ودخيلا ويمكن ان تؤخذ منه زوجته اذا لم يستجب لمطالب صهره غير أنه يتعين معاملته بالاحترام الصحيح فمن حقه ان يزود بطعام حسن وسخى يقدم له فى سلة نظيفة

مغطاة فاذا ساء الطعام الذى يعطى له ففسد يذهب الى المدى الذى ينهى فيه الزواج ذلك أن البخل فى تقديم الطعام يعد سبة. وتدل دكتورة ريتشاردز على قوة هذا لتقليد بما روته من أن امرأة عجوزا من البمبا تكاد تكون على حافة المجاعة أعدت آخر صحن لطعام تملكه وأرسلته الى زوج ابنتها برغم أنه كاتب حكومة ثرى نسبيا ذلك أن المجاعة لا تقاس بالحقوق المشروعه لزوج ابنتها .

وعادات البمبا فى الطعام توضح هذا التقسيم فى القبيلة فالكبار لا يتناولون الطعام الا مرة واحدة فى المساء اذ أن كثرة الأكل خليقة بالأطفال وغير الناضجين والطعام الرئيسى فى الوجبة هو عصيدة ثقيلة مصنوعة من مطحون الذرة العويجة يساعد على التبلع بها مرق اللحم وان كان عش الغراب يستعمل أحيانا فى الطعام تبعا للفصول وهذه الوجبة المسائية تعد منتهى الحياة اليومية فى مجتمع رتيب ورسى فى بساطته يكون للطعام أو الشراب شأن عظيم ويكون هذا ايدانا بانقسام مجتمع البمبا الى جماعات محدودة فيجتمع الرجال فى أقسام تبعا للسن ودرجة القرابة والصداقة فيتناول الكبار الطعام معا فى احدى «شرفات الكوخ» على حين يتقاسم الشباب سلال الطعام تحت المظلة المقامة خصيصا لهم أما النساء فلا يتبعن هذا التقسيم بل تتناول نساء كل عائلة الطعام معا ولا تقوم احداهن بالأكل وحدها كما لا يتناول الرجال والنساء الطعام معا فى العلن والجهرة .

وبالمثل يقسم العمل بين الجنسين فعلى الرجال قطع الاشجار واصلاح المنازل واقامة الاسوار حول المزارع لحمايتها من الحيوانات الضارية أما واجبات النساء فتتطلب مزيدا من الوقت والجهد فعليهن البحث عن الماء والخشب والنار وطحن الحبوب باستعمال مدق بدائى من الخشب وجمع المواد التى يصنعن منها الحساء وجنى المحصول وتخزين الحبوب بالإضافة الى معظم عرق الأرض والواجبات المنزلية بوجه عام . ويراعى هذا التقسيم فى العمل بدقة ، فاذا كان واجب الرجل قطع الأخشاب للوقود فعلى المرأة أن تحملها الى القرية وقد ترتب على ذلك أن المرأة حملت أثقال عمل القرية المنزلى والزراعى مما كان له عواقبه وآثاره الهامة .

والسنة عند البمبا تنقسم الى فصلين محدودين فمن نوفمبر الى

أبريل فصل الأمطار وهو فصل الزراعة والجنى ومن أيريل الى أكتوبر فصل الجفاف وفيه تجهز المزارع وتقطع الأشجار ويقام باصلاح المنازل وقرب انتهاء موسم المطر يكون العمل الزراعى على قدم وساق من جنى المحصول الى حمل الحبوب من المزارع الى مخازن القرية

وبعد ذلك بقليل يبدأ موسم قطع الأشجار وهو عمل مكلف به الرجال ويقام قبله احتفال عظيم ببلاط الزعيم الأكبر متبوعا باحتفالات أقل بساطة فى كل من قرى البمبا حيث يدعو الرؤساء أرواح السلف الى تأمين سلامة رجالهم فى عملهم الشاق الخطر ونجاحهم فى عملياتهم وتنتهى واجبات الرجال بانتهاء عملية قطع الأشجار أما الواجبات الباقية فمع انها ليست خطيرة الا أنها طويلة وشاقة اذ تتضمن سحب الاغصان الى منطقة مركزية وتكويمها تمهيدا لحرقها ويقوم بها النساء وهذه الاعمال الاضافية اذا جمعت الى الدورة اليومية مع جمع الطعام وتجهيزه وجنى المحصولات توضح مدى العبء الذى تروح النساء تحته خلال هذه الفترة وقد ترتب على ذلك أن النساء لا يملكن تجهيز الطعام أحيانا دون أن يشكو رجال البمبا من ذلك وفى الواقع أنه لم يحدث أبدا أن تدمروا فالرجل عند عودته من المزرعة أو من الصيد لا يسكن الى كوخه بل يترك بلطته أو فأسه هناك ويذهب فى الحال الى المكان الذى تعود أن يأكل فيه وينتظر هناك متجاذبا الحديث مع أصدقائه حتى يحل الوقت الذى يحضر فيه الطعام فاذا تخلف مجيء الطعام فانه يتقبل الموقف دون أدنى تنمر ذلك أن حياة المحاربين لها منطقتها كما أن لها كبريائها وعزتها .

وهذا التسليم بالقدر والرضا المحتسوم من مميزات طبيعة البمبا وتزداد وضوحا اذا ما فحصنا الدورة السنوية لحياة القبيلة . فبدء موسم الجفاف بجانب أنه الفترة التى يعظم فيها النشاط الزراعى فهو موسم الخير كذلك فالمحصول يكون قد جمع حديثا والذرة موفورة لعمل العصيدة والجة وبهذا كان الموسم وقتا للمسرات والبطون المثلثة وعب الجة والرقص ووفرة الجة هى الدليل على كرم الضيافة وتقوم كل قرية خلال الفترة من مايو الى أغسطس بعمل الجة مرة فى الاسبوع على الاقل ويتناوب النساء هذه العملية .

وبعد انقضاء شهر أغسطس يشح مخزون الذرة اذ برغم
التدرب الطويل الذى يسبق الحياة المنزلية المستقلة فان فتيات
البمبا عاجزات عن حسن استهلاك المؤن بحيث تكفى الحاجة طول
العام فيعد الحصاد مباشرة يستهلك جانب كبير من مؤن الحبوب فى
المسرات والحفلات وتصدم النساء بنضوب احتياطهن من الحبوب
بالنسبة للشهر الطويلة قبل الحصاد الجديد فيعملن على اقتضاب
عمل الجعة ويبدأن فى اتخاذ الحيلة حتى اذا ما حل أول سقوط
الامطار فى نوفمبر يصبح تخمير الجعة عملا نادرا نظرا لنضوب
مخزونهن من الذرة ويبدأ النساء والأطفال فى ارتياد الغابات بحثا
عن عش الغراب البرى ويبلغ هذا البحث ذروته فى فبراير ومارس اذ
لا يصبح فى المتناول غير قوالح الذرة من المحصول الناضج ومما
شابه ذلك ! وهذه الفترة هي شهور الجوع كما يسميها البمبا •
الجوع الذى يصيب القبيلة الى حد كبير أو قليل كل عام •

وبرغم انخفاض خصب التربة فالأراضى التى فى متناولهم
موفورة وكان من المنتظر أن تعلمهم الخبرة مقدار مايجب زراعته
من الارض بحيث يكفى المحصول احتياجاتهم وهذا التجاوز للوفرة
مع الجوع كجزء من دورة سنوية كان من الواجب أن يصبح حافزا
كافيا الا أنه فى الحقيقة لم يتبادر الى ذهن البمبا وجود هذه العلاقة
ما بين المساحة المنزرعة ومقدار المحصول الناتج بل كانوا يعتقدون
بسلطان ماوراء الطبيعة على الارض فتوتى بشمارها او تكفها وفقها
لما اذا كانت أرواح الأجداد راضية او غائبة • ويمثل هذه الطريقة
فأى كارثة تلحق بالعائلة ليس لها الا سبب واحد وهو تقصير فى
احترام أرواح الأجداد •

وقد أصبحت البمبا قريسة لأعمال السحر لأنها تؤمن بقوة
هذه القوى الخفية فاتخذت من السحر وسيلة دفاعية وهجومية فكان
الطعام والذرة خاصة يخضع لأعمال السحر حتى يكفى حاجة
الموسم ويضع السحرة قرونا فى مخازن حبويهم لتجذب حبوب
الآخرين وتطلق الطيور السوداء خلال الليل للغرض الشرير نفسه
وللوقاية من هذه المصائب الساكنة والحارقة للطبيعة كان استعمال
السحر المضاد هو الوسيلة الوحيدة فاحذى انشعائر تقام لحفظ

المخزن ممتلئا وأخرى ليشبع الطعام فى وعاء صغير جوع العائنة بأكملها .

بل وامتد السحر الى كافة نواحي حياة البمبا ونشاطها . فاذا كانت الحبوب فريسة خداع الساحر فكذلك حياة الانسان نفسه وزوجته وعائلته بحيث أصبح السحر لعنة مجتمع البمبا وممزق نفسها وجلا وخوفا . واتجه تفكير البمبا دائما نحو السؤال ولم كنت أنا ؟ لماذا يصيب سوء الحظ والمرض والحوادث هذا الشخص لا الآخر ؟ لأن قوة خارقة للطبيعة أثارها شخص معين بسريره الشريرة فتوجهت بالذات الى هذه النهاية . واذا سقط فرع شجرة على رأس أحد الأشخاص فذلك سببه ليس تأكل الفرد وقوة الجاذبية بل هذه التعويذة الساحرة التى أتاحت لهذا الفرع بالذات ان يسقط فى هذه اللحظة المعينة وهكذا تشابكت حياة البمبا فى هذا المركب المخيف من الشك والخوف من التعساويد السحرية والسحر المضاد .

وهناك سبب آخر فى علم محاولة البمبا زيادة محصولهم من الحبوب بزيادة مساحات أكبر اذ تستلزم تقاليد القبيلة مشاركة الطعام ويجب مساعدة أى فرد فى العائلة أصابه سوء الحظ . ولما كان من المستحيل اخفاء امتلاء أحد مخازن الحبوب فى الوقت الذى نضبت فيه المخازن الأخرى فى مثل هذه المجتمعات القروية الصغيرة فمن ثم يقل الحافز فى زراعة مزيد من المحصول اذ أن النتيجة المحتومة هى وصول اقرباء زاهدين فى العمل بالمستوى نفسه والامتناع عن مشاركة الطعام مع قريب تعد جريمة خطيرة . ووزرا آراء أرواح الاجداد لذلك فان الجميع يعملون على اتباع هذا التقليد بدقة وعلى أى الحالات فان ازدياد نجاح أحد الاشخاص عن الآخرين يحرك الشكوك بان هذا النجاح سببه ومبعثه السحر .

وهذه العوامل المتشابكة من التقاليد الاجتماعية والقوى الخارقة للطبيعة لم تتسبب فى جعل الجميع عند مستوى مادي واحد والعيش فى عجلة دائرية من الجوع والشبع فحسب بل انها خلقت كذلك مجتمعا تضعف فيه الفردية وتقمع ومن الطبيعى فان هذه العوامل اثرت فى اتجاهات البمبا بالنسبة للعمل فالعمل

القوى المنظم لا يعرفه الرجال برغم أن النساء اضطرتن مجرد الحاجة الى مزاولة أعمال أكثر طولا وشدة . وخلال دراسات الدكتور ريتشاردز للبيما سنة ١٩٣٠ عملت في إحدى المبرات على توقيت عملهم فوجدت أن الرجال المسنين يعملون أربعة عشر يوما في كل عشرين يوما على حين اشتغل الشبان سبعة فقط وكان متوسط وقت العمل ثلاث ساعات لرجال وستا للنساء وحتى خلال الموسم الأكثر نشاطا لم يشتغل الرجال أكثر من أربع ساعات يوميا ويتوقف العمل تماما في مناسبات الزواج والموت وسفر عمال السخرة لقرية الزعيم ووصول الأقرباء للزيارة وبعض هذه المناسبات يستأهل احتفالا والاحتفال الكبير قد يستمر يومين كاملين وتستخلص الدكتورة ريتشاردز من دراستها أن البيما تقضى خمسة أشهر من العام دون مزاولة أى نشاط .

ويختلف تكوين قبيلة « نجونى » بسبب طريقتها فى الحياة عن قبيلة البيما فبرغم أن البيما زاولت الزراعة المتنقلة إلا أنها تعد أمة مستقرة لمعيشتها فى بقعة معينة أما « نجونى » فهى عندما غادرت موطنها الأصلي أصبح أفرادها لاجئين وفقدوا الكثير من نسائهم ومائيتهم فكانت مهمة المحاربين لا مجرد إيجاد وطن جديد بل كان عليهم كذلك إعادة بناء القبيلة وخلق وحدة اجتماعية من جديد ولم يكن لهم سبيل الى ذلك الا الحرب والنزال فبرغم الهزيمة التى تسببت فى تشريدهم فقد كانوا أشد بأسا من معظم القبائل التى التقوا بها خلال رحلتهم الى الشمال ولذلك فقد بدءوا فى شن الغارات بصورة منتظمة للغزو وجلب الاسرى فكانت الماشية تغتصب ليعوضوا بها ما فقنوه ونساء القبائل المهزومة تسبى وتصبح فى القبيلة كزوجات وهكذا بدأت عملية إعادة بناء شعب النجونى .

ونتيجة لهذا النمط من الحياة والحاجة الى التوسع العسدى السريع فان التكوين القبلى للنجونى استلزم أن يكون مرنا وقابلا للتشكيل فكانت المراكز الهامة فى التكوين السياسى للقبيلة يشغلها أفراد الاسرة الملكية وزوجاتهم وحكام المقاطعات وقوادهم وقبل حلول الادارة البريطانية بزمان قليل كانت توجد أربع قرى ملكية هامة يسكن كلا منها عدة آلاف وكانت ثلاث منها تحكمها

زوجات الزعيم الكبير مبيزنى الأول ، والرابعة يحكمها أخوه ويتصل بهذه القرى الملكية عند من حكام المناطق المسئولين عن مجموعة من القرى الصغيرة ويساعد كل شخص من أصحاب النفوذ بعض النقباء الذين يقومون بالواجبات العامة المتعلقة بالقبيلة بأكملها أو يكونون مسئولين عن رعاية قوى زوجات الزعيم الأكبر وحفظ النظام فيها وتورث كل هذه المراكز في تسلسل عن الأب .

ومزاولة تعدد الزوجات كانت جوهرية للنجونى للتوسيع السريع فالرجل المهم يقوم بتقسيم زوجاته المتعددات الى مجموعات كل منها تتألف من نصف ستة ويعين اتباعا لكل مجموعة بحيث أن كلا من هذه الاقسام يتكون من زوجة رئيسية وزوجات أقل منها ومن أبنائهن بخلاف الخدم ومنهم الاسرى فى المعارك وداخل كل قسم يمكن لكل ابن بل وللخدم كذلك أن يكون مجموعة لنفسه ويقوم الأشخاص المهمون من النسل الملكى بإنشاء قرى ملكية جديدة بطريقة مماثلة وهكذا تبسح القبيلة عن طريق عملية التقسيم السابقة ومنعا من ضعف تماسك القبيلة نتيجة لهذه العملية فان شباب القبيلة يستدعون فى كتاب محسوبة تزود القبيلة فى الوقت نفسه بقوة محاربة فعالة .

ويتضح من ذلك ان التنظيمات القبلية الاساسية بكل من البمبا والنجونى مختلفة جذريا فى تقاليد النجونى تكون الاقامة حيث يوجد الأب والنسب يرجع اليه وعند الزواج تذهب المرأة للاقامة مع عائلة زوجها أما البمبا فهى على العكس من ذلك فالاقامة تكون حيث توجد الام والتسلسل يرجع اليها والرجل فيها يرث الجسد للأم أو العم للام . ولا تعد قطعان الماشية مظهرا للثراء فحسب بل هى حيوية فى تحقيق الالتزامات الاجتماعية بمافى ذلك دفع مهر العروس ورغم هذه القوارى فإنه توجد مع ذلك سمات واضحة من التشابه بين الآراء الرئيسية للشعبين فمثلا معظم الاسرى الذين اندمجوا فى شعب النجونى من قبائل فيها الانتساب للأم ومع ذلك فقد اعتصمتهم القبيلة بنجاح ولم تقم حوائل هامة دون تقديم الاسرى فالرجال منهم كانوا يجتهدون فى الكتابات المناهية لهم وكان ميسورا لهم الارتقاء الى المراكز الهامة فى الدولة .

وهكذا تنزل كلتا القبيلتين الى حياة المعارك في أفضل المنازل وكانت كلتاها تتكون من مزارعين بدائيين ولم يكن بهما طبقات اجتماعية تبعا للثروة المادية فنمط شعب النيجرونى ضمن عدم الملكية الفردية للارض وكذلك الحال عند اليمبا فالارض هبة من الطبيعة ولكل أفراد القبيلة الحق في زراعتها والاستمتاع بشمارها واذا كانت هناك ملكية للارض فللقبيلة كمجموعة وخاصة للزعيم الاكبر الحامى لشعبه دون أن توجد فكرة ملكيته الخاصة لها وكانت توجد بالطبع بعض القواعد الخاصة باستعمال الارض وتخصيصها فكان رئيس القرية يحدد تلفرد المكان الذى يزرع فيه . ولكن لم تكن هناك حدود في ارض اليمبا ولم تكن هناك منازعات على حدود المزارع المختلفة فالمعارك على الارض علامة على سوء التربية .

وتقدم كلتا القبيلتين أرواح الأجداد فالأساس فى وحدتهم ومصدر قوة زعيمهم هو هذا الاعتقاد فى أرواح السلف من الزعماء الاكابر والخوف منها ولذلك كانت كلتا القبيلتين شديدة الاهتمام بما وراء الطبيعة وباعمال السحرة . وكان يوجد فى كلتيهما تقسيم جامد على مدى خط الجنس وتعتبر ان رابطة الدم لا الزواج هي الرباط الدائم وبهذا المستوى العام من الفقر الذى فرضه عليهم افتقارهم الى المهارة الفنية وطبيعة البيئة ومعتقدات القبيلة وعاداتها عاشت كلتا القبيلتين أولا فى الحاضر وليس لى منهما لغة مكتوبة او أى خبرة بالأعمال المنتظمة .

الفصل الثالث

بداية الصدام

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأت عناصر جديدة في التسرب الى هذا النمط من الحياة الافريقية ما بين غزاة ومهزومين فقد وصل تجار الرقيق الى الاراضي التي أصبحت فيما بعد روديسيا الشمالية من السواحل الشرقية والغربية اذ عبر العرب هضبة تنجانيقا وقبائل « اليار » وهم فرع من شعب البانتو هاجر واستقر في نياسالاند الجنوبية والبرتغاليون وبعض الافريقين من جنوب وادي الزامبيزي في الشرق ومن انجولا في الغرب وقد تمكن العرب من التوغل داخليا من زنجبار ومراكز أخرى على الساحل الشرقي ونجحوا في اقامة سيطرة سياسية على القبائل الافريقية الضعيفة التي تعترض الطرق التي يسلكونها للتجارة أما القبائل الأكثر قوة مثل البمبا أولوندا فاكثفوا بتبادل التجارة معها فيعطونها البنادق والمنسوجات مقابل الرقيق وشن الفيل . ولقد عملت هذه التجارة في الحقيقة على قوة زعيم البمبا الأكبر « شيشيموكولا » اذ امتد بذلك احتكاره التقليدي للعاج الى احتكار السلاح فضلا عن أن المنسوجات التي يتاجر فيها الغرب تشتد الرغبة فيها فبتوزيعه لها كمكافأة عن الخدمات الهامة ، ازدادت يد الزعيم قوة على القبيلة . والحاجة الى الاسرى اما للتجار فيهم أو لحمل العاج الى الساحل اذا ما أضيف اليها الرغبة في القماش والسلاح وبعد المسافة وامتداد المنطقة ووحشية غارات المحاربين فان هذا كله قد تسبب في هلاك مخيف للارواح . ومع هذا ، لم تحدث تجارة الرقيق تغيرا جوهريا بين قبائل روديسيا الشمالية بل قوت على العكس المميزات البارزة للنظام القائم فزادت من قوة القبائل المحاربة وعجلت في ابادته الضعيف منها .

ويختلف عن ذلك أمر مجيء البعثات التبشيرية فقد حفزت

رحلات « دافيد لفنجستون » الاستكشافية ، بعثات التبشير من مختلف الطوائف ومختلف الجنسيات الى التوغل في القسارة المجهولة هادفة - بعكس طلاب الصيد والرحالة - الى انشاء مراكز اقامة دائمة بين القبائل للتأثير على معتقداتها ونظمها في الحياة . وقد قدر لفنجستون أن المسيحية وحدها ليست قادرة على تمدين افريقية وأنه يتعين فتح القارة السوداء للتجارة المشروعة وما ذكره عن الامكانيات الاقتصادية للقارة اثار اهتماما كبيرا . وفي الحقيقة كان اكتشاف الماس عند « كمبرلي » في مقاطعة الكاب حوالي آخر سنة ١٨٦٠ هو الذي ركز الانتباه على الامة الاقتصادية للقارة وازداد ذلك باكتشاف الذهب في الترنسفال .

وفي سنة ١٨٨٩ عمل جون سيسيل رودس ملك صناعات الذهب والماس على تكوين شركة جنوب افريقية الانجليزية لاستغلال الاتفاقية التي عقدها مع « لوبنجولا » الزعيم الاكبر لقبيلة ماتابيلي ومد المصالح البريطانية شمال اللمبوبو وفي هذا الوقت كان رودس قد اشترى اتفاقية أخرى حصل عليها أصلا « هاري ديو » من ليوانيكازا الزعيم الاكبر للباروتسي والذي تقع غالبية اراضي شمال الزامبيزي . وفي سنة ١٨٨٩ عين هاري جونستون قنصلا لانجلترا في افريقية الشرقية البرتغالية وصرحت له وزارة الخارجية بالتوغل داخليا وكتابة تقارير عن المشكلات مع العرب والبرتغال وتوقيع معاهدات مع الزعماء الوطنيين . وقال جونستون « نظرا لما أعلمه من اتساع المساحات التي كان على أن أقطعها لتوقيع المعاهدات وعدم استطاعتي بمفردي الوصول الى كافة اجزاء اواسط افريقية رغبت في أن أكلف شخصا يمكنه ان يمثلني وينوب عني في الاراضي التي تقع بعيدا عن طريقي وخاصة في زامبيزيا الوسطى والاراضي الواقعة بين نياسالاند وباروتسي وكانت الشبكة تضيق من الجنوب والشرق وكانت قبيلة النجونى تشغل منطقة شديدة الامة تحدها انهار شير ، لوانجوا ، زامبيزي ، وتقع على الطريق الذي يسلكه البرتغاليون من موزمبيق للدخول والذي يقع بعد امتداد المصالح البريطانية في نياسالاند ما بين دائرتي النفوذ البرتغالية والبريطانية

ويضاف الى ذلك أن اراضي النجوني تتميز بخصبها وخلوها من ذباب التسي تسي ويجوها البارد اللطيف لوقوعها على الهضبة العالية وبهذا كانت صالحة للاستعمار الابيض وكان زعيمها الاكبر مبيزنى كغيره من الزعماء الاقوياء قد تعهدت له زيارات صائلي الاتفاقيات . وفى نوفمبر سنة ١٨٨٨ أصدر الحاكم العام لموزمبيق تعليماته الى كارل ويز - وهو تاجر ألماني كان على صلة بمبيزنى - برياسة بعثة برتغالية الى بلاط الزعيم حيث أحسن استقباله وقام بتوزيع الاعلام البرتغالية على الزعيم وأبنائه فكان هذا فى نظر البرتغاليين دليل خضوع واستسلام . غير أنه فى سنة ١٨٩١ منحت وزارة الخارجية البريطانية شركة جنسوب أفريقية الانجليزية تصريحاً بامتداد عملياتها شمال الزامبيزى فاخطت الحدود الغربية لنياسالاند ما بين نهري الشير والزامبيزى وصدق على ذلك فى سنة ١٨٨٥ فى مؤتمر برلين . وأخيراً خططت الحدود فى الاتفاقية الانجليزية البرتغالية الموقعة فى ١١ من يونيو مابين مناطق النفوذ الانجليزية والبرتغالية . وقد وضعت هذه الاتفاقية مبيزنى فى دائرة النفوذ الانجليزية وشطرت الحدود التى خططت ، اقليم نياسالاند الى جزأين غير متساويين وقع أكبرهما غرب هذه الحدود .

وبرغم وقوع اراضي مبيزنى فى دائرة النفوذ الانجليزية فقد أمكن لكارل ويز الحصول على عدد من الاتفاقيات مع الزعماء الموجودين بالمنطقة التى يسيطر عليها مبيزنى ومع ذلك قبل توقيع الاتفاقية الانجليزية البرتغالية وادعى أيضاً أنه حصل على اتفاقية شفوية من مبيزنى فى ١١ من نوفمبر سنة ١٨٨٦ وان هذه الاتفاقية أكلت فى ١٤ من ابريل سنة ١٨٩١ . فمقابل الحقوق المطلقة هى أعمال التعدين والاخشاب والمياه والسكك الحديدية وافق ويز على أن يدفع لمبيزنى مائتى جنيه سنوياً وواحداً فى المائة من الارباح . وبمقدرته المزدوجة كمندوب امبراطورى لنياسالاند ومدير ممتلكات الشركة صاحبة الامتياز وهو الاسم الذى اطلق على شركة جنوب افريقية الانجليزية قام جونستون بإنشاء نوع من محكمة اقليمية تسجل فيها الاتفاقات التى تعقد مع الزعماء الوطنيين جميعها حيث ان هذه الاتفاقيات لا تكفى فى ذاتها لتكوين حق ثابت فى ظل القانون الانجليزى . فطلب كارل

وينز Karl Weise من جونستون تسجيل اتفاقياته فرفض هذا الأخير مما دعا وينز الى السفر لاوربا حيث حاول أن يحصل على تأييد لاتفاقياته . ومن السخرية انه وجد هذا التأييد في لندن فتكونت سنة ١٨٩٣ شركة موزمبيق للذهب والاراضي والعقود لاستغلال اتفاقيات وينز وبحث مندوبيها مع وزارة الخارجية الانجليزية أمر تسجيل هذه الاتفاقيات ، فأشارت عليهم بالالتجاء الى المحكمة في نياسالاند وهناك أخطروا بأن شركات أخرى هي شركة جنوب أفريقية الانجليزية وشركة البحيرات الافريقية قد سجلت سنة ١٨٩١ معاهدات أخرى تغطي المساحات التي تشملها اتفاقيات وينز . وبعد فترة فتحت دائرة المفاوضات ما بين شركة جنوب أفريقية الانجليزية وشركة موزمبيق وأمكن وصولهما الى اتفاق يقضى بأنه في مقابل التنازل عن الحقوق التي تخولها اتفاقيات وينز تمنح شركة جنوب افريقية الانجليزية شركة موزمبيق حقوقا على الاراضي والمعادن في مساحة ١٠٠٠ ميل مربع شمال شرقي روديسيا وهي منطقة تشمل النجوني وتأسست شركة جديدة هي الشركة الممتازة لاستغلال الاراضي في الشمال وكان لشركة جنوب أفريقية الانجليزية مصالح مادية فيها .

وقبل توقيع الاتفاقية وصلت المجموعة الاولى لرجال شركة موزمبيق الرسميين الى «تيت» في افريقية الشرقية البرتغالية في طريقها الى شمال شرق روديسيا ونظرا لان شركة جنوب افريقية لم تكن قد أسست ادارة هناك فان أول أوروبيين دخلوا أراضى مبيزنى على أساس أنهم مندوبون ذوو هدف تجارى بحث . ولقد أحسن الزعيم استقبالهم الا أنه مع الوقت كان لا بد من تولد الاحتكاك . فقد استمر النجوني في دورتهم في الغارات والسلب ونهب مخازن حبوب جيرانهم مما أزال شعور الاطمئنان لدى الاوروبيين ولم يمكنهم من مزاولة الاتجار في سلام وكان الأوروبيون بدورهم يعملون على اهانة ذوي الحيشية من النجوني بصورة مستمرة ، فامتلات نفوس الطرفين بالتحدى والسخط وخاصة نفوس مجاورى النجوني الذين كتبوا يعتبرون نزنجو وريث مبيزنى وأكبر ابنائه رمزهم الاعلى . واثار حادث كان نزنجو طرفا فيه ثار جزء من النجوني واعتدوا على جماعة من الاوروبيين في قاعة صغيرة فأرسلت قوات امبراطورية من نياسالاند قضت

على الثورة في سهولة وأسرت نزنجو الذى أعدم بعد محاكمة قصيرة ودمرت عددا كبيرا من القرى كاجراء تأديبي ونهبت عدة آلاف من ماشية النجونى وارسلتها الى نياسالاند . ويذكر المعمرين من النجونى ان ١٩ من يناير سنة ١٨٩٨ هو التاريخ الذى وصل فيه الاوربيون وهو نفسه تاريخ هزيمتهم .

وفي بقية شمال شرق روديسيا تأسست بسهولة ادارة شركة الامتياز . وبقطع جونستون في نياسالاند والتشباط الالماني في تنجانيقا لطرق اتجار العرب ، أمكن القضاء على بقايا العرب في الركن الشمالى الشرقى للمنطقة ما بين سنتى ١٨٩٦ و ١٨٩٩ واستسلم كازمبى زعيم قبيلة لوندا لقوات امبراطورية من نياسالاند سنة ١٨٩٩ .

أما في الغرب فقد كانت الامور أكثر يسرا اذ وقع ليوانىكا الزعيم الأكبر للباروتسى اتفاقا مع روبرت ثورن كوديون المقيم البريطانى بها لادارة روديسيا الشمالية الغربية وبعد مفاوضات عدة وقع ليوانىكا عددا من المعاهدات مع شركة جنوب افريقية الانجليزية ما بين سنتى ١٨٩٨ و ١٩٠٩ ، أصبح بمقتضاها للشركة حقوق على اراضى شمال غرب روديسيا جميعها وفي خلال سنوات قليلة أصبحت المنطقة شمال الزامبىزى تحت ادارة شركة جنوب افريقية الانجليزية وسحقت القوى المحاربة للنجونى وزالت أيام محاربى البمبا واللوندا والباروتسى وتساوى جميع الافريقيين من محاربين وأسرى وأصبحوا جميعا تحت امرة أسيادهم الاوربيين .

وبرغم بعد مدى هذه التطورات فانها لم تقف عند هذا الحد فشركة جنوب افريقية الانجليزية هى شركة تجارية ينتظر حملة أسهمها عائدا كافيا لاستثماراتهم وعندما عبر الطابور الاول من الرواد نهر اللمبويو الى اراضى ماشونا راودت الامل النفوس في ثروات مماثلة لتلك التى اكتشفت في « كمبرلى » فاكتشف الذهب ولكن بمقادير أقل مما اكتشف جنوب « اللمبويو » وسرعان ما أصبحت المنطقة الجديدة عبئا ماديا على الشركة اذ لا يكاد يوازن الدخل المصروفات الادارية . وزادت نفقات الخط الحديدى الذى كانت الشركة تمده شمالا فضلا عن ثورات

قبائل ماشونا وماتابيلي في روديسيا الجنوبية التي قتل بسببها عدد من المستوطنين الاوربيين .

فعملت الشركة - كوسيلة لزيادة دخلها - على فرض ضريبة تقدر بثلاث شلنات على كل ذكر رشيد من الوطنيين في شمال شرقي روديسيا ، وعلى كل زوجة خـلاف الأولى وذلك عام ١٩٠٠ وفي السنة التالية طبق هذا القانون على روديسيا الشمالية الشرقية وتراوحت الضريبة اول الامر ما بين خمسة وعشرة شلنات ووصلت الى عشرة شلنات أخيرا سنة ١٩١٤ وكان من المتعين دفع هذه الضريبة نقدا برغم فقر اقتصاديات القبائل وجهلها تماما بالنقود وبذلك ارغمت الضرائب معظم ذكور الافريقيين على البحث عن عمل بأجر . ولما كانت فرص العمل في مناطق القبائل قليلة فقد كان عليهم الهجرة الى حيث توجد المشروعات الاوربية وبرغم فرض الضريبة لمقابلة نفقات شركة الامتياز في ادارة روديسيا الشمالية الغربية والشمالية الشرقية فانها أدت الى اجبار الافريقيين على ترك قراهم والبحث عن عمل بأجر وخاصة في روديسيا الجنوبية حيث توجد فرص أكبر للعمل ونقص في الأيدي العاملة .

ولقد واجهت الشركة عددا من المصاعب في ادارتها للقبائل مثل تنوع لغات الافريقيين وجهلها لعادات القبائل ونظمها وقلة النفوذ والحاجة الى الاداريين المهرة فاستخدمت الشركة لاغراضها الخاصة التنظيمات السياسية القبلية الموجودة . فاعترفت بالزعماء المهيمنين وفي القبائل الضعيفة اختارت البارزين منهم وعينتهم زعماء وبذلك تغيرت الاوضاع فبعد أن كان هؤلاء زعماء حقيقيين أصبحوا مجرد موظفين اداريين تعترف بهم الشركة للمدى الذي تتعارض فيه سلطاتهم مع مصالحها .

وبالمثل ، لم يعد يسمح للزعماء بمزاولة سلطاتهم من الناحية القضائية للتعارض الجنري ما بين الأسس التي يقوم عليها القانون القبلي والقانون الانجليزى . فبوجه عام نجد أن معظم التشريعات القبلية ذات طبيعة مدنية وفي معالجة الجرائم يعول الزعيم مع مجلس الكبراء على تعويض العائلة المجنى عليها على حساب الجاني وعائلته دون اضرار لشخصه فالقاتل من البمبا

او من قام باتلاف مزارع عائلة يمكن أن يحرم من حرته ويصبح كعبد للعائلة المجنى عليها . وفي كثير من القبائل كان يصاقب على الزنا بالموت ومراسم السم كان يستخدمها الزعماء لاكتشاف السحرة . وقد اعتبرت مثل هذه العقوبات مناقضة للقانون الطبيعي وقواعد العدالة ولذلك وضعت اقامة العدالة بين أيدي المندوبين الاوربيين . الا ان اتساع رقعة البلاد وتأثر السكان جعل من المستحيل على المندوبين النظر في القضايا المدنية البسيطة فتركوها للزعماء واكتفوا بالقضايا الجنائية والاعتداء على التشريعات المحلية كخرق عقود العمل وعدم دفع الضريبة ونشطت الجماعات التبشيرية في نشر المسيحية بين القبائل وتعديل القبيح من أوجه الحياة القبلية من حيث الديانة وطرق الاحتفالات وتعدد الزوجات فضلا عما أدخلوه من طرق الزراعة الحديثة ونظم المباني وانشاء المدارس فكان نتيجة هذا التوقف التقليدي للحياة القبلية . وكان في الوقت نفسه محاولة النبذ المردول عن العادات الوطنية وتعويد الوطنيين على عادات الرجل الابيض دون أن تبذل محاولة متعمدة لتحطيم المجتمعات القبلية ومع مراعاة ندرة رؤية الاوربيين واقامة الطرق والسكك الحديدية بعيدا عن المناطق المأهولة بالقبائل المحاربة لتجنب أى صدام على نطاق واسع .

ومع هذا ، فقد أدى توسع ادارة شركة جنوب افريقية الانجليزية شمال الزمبزي الى صدام مباشر بين نوعين من الحياة ومجموعتين من القيم ومدنيتين مختلفتين . فحب الحرب والنزال عند القبائل يتنافى مع مصلحة الشركة في السلام ورغبة الاوروبي في أن يقوم عماله الافريقيون بالعمل بجد ونظام يصطلم بالنظام الذي سارت عليه القبائل وانتظار الطموح من الافريقي يتعارض مع النظام الذي قام عليه المجتمع القبلي والمؤسس على عدم وجود المنافسة المادية . ومن الواضح أن أية محاولة لتغيير الحياة القبلية الافريقية كان من الواجب تركيزها على ثورة اقتصادية فالارض كانت الحصن النهائي الذي تستند اليه طريقة حياة القبيلة وكذا الطرق المعينة التي تزاوُل بها الزراعة والى أن يمكن تغيير هذه الطرق فإنه يتعذر اتخاذ أى حركة فعالة نحو القيم الاوربية بعيدا عن قيم القبيلة .

وهذه العوامل لم يحسن اعتبارها الرواد الاوربيون الاول بل كان الافريقى فى انظارهم متوحشا أنقذ من براثن الهمجية ولم تجر دراسات علمية على الاجناس وتكوين القبائل المختلفة . ولقد كانت قبيلة النجونى هى أكثر القبائل التى لقيت شرا ونكرا من الاوربيين فقد نهبت معظم مواشيها خلال الثورة وتدهورت قطعان القبيلة من اثني عشر الف رأس الى ألف رأس فقط . ومع حلول السلام اقام التجار باراضى النجونى حملات مليئة بالبضائع الرخيصة كان أفراد النجونى يقايضون عليها بمواشيهم فظهرت الحاجة الى النفوذ ووضحت الفوارق ما بين البضائع المعروضة والاذواق الجديدة وبهذا كان الطلب على البضائع الاستهلاكية الاوربية فى الحقيقة القوة الايجابية الوحيدة التى حولت الافريقى من القيم التقليدية للقبيلة الى تلك التى يرغبها الاوربى .

غير أنه كان ينظر الى هذا البناء الاقتصادى على أنه ملك فى ايدى الاوربيين وانهم يقيمون عالما جديدا لانفسهم أما الافريقى فهو مجرد اداة لاقامة هذا البناء دون أن يصبح عنصرا له . ويظل محله فى قرية القبيلة وكانت فكرة تخطى هذه الفوارق بين العناصر أكثر مما يحتمله العقل والمنطق . واذا كانت هذه هى اتجاهات الاوربى فقد كانت كذلك بالنسبة للافريقى . فالخوف كان يسيطر على الطرفين فكان الاوربى يخشى ثورة الوطنيين وكان الافريقى يخشى الأوربى لتفوقه الفنى وعلى أى حال لم تكن لدى الافريقى أية آمال متعلقة بالملكات المادية . وحيث تولدت الرغبة فى البضائع الاستهلاكية الاوربية فلم تكن مرتبطة بالحاجة الى العمل الشاق المنظم وهو الضرورة الاساسية لتحقيق الرغبات وهكذا فمن ترك من الافريقيين للعمل بعيدا عن قريته عاد اليها بأقصى مايسطيع من السرعة .

وبرغم هذه التناقضات . وعدم تقدير الطرفين للنتائج الطويلة المدى المنبعثة من اتصالهما فقد بدأت عملية فى اتجاه واحد . فمع وجود هذا الاتصال بين الطرفين فان بذور الفساد التى زرعت فى المجتمعات القبلية لابد وأن تتفشى معجلة بانهايار التكوينات التقليدية فكان على الافريقى فرديا وجماعيا مزاولة

حياة جديدة أكثر تمشياً مع الظروف المتغيرة التي خلقها حلول
الأوربي ففي حالة النجوني مثلاً فاقت كثافة السكان المدى الذي
يمكن أن تستوعبه الأرض إذا اتبعت طرق النجوني في الزراعة
ونتيجة لذلك فإن القبيلة خربت المنطقة التي تستوطنها مزيلة
الغابات المظلة ومجهداً لحصب الأرض ولم تكن هذه المسألة تقلق
النجوني في الماضي . فطالما كانت الأرض تفقد خصوبتها تنتقل القبيلة
إلى الوجه الآخر للقارة الأفريقية ولكن شركة جنوبي أفريقية
الإنجليزية عمدت إلى تثبيت القبيلة في منطقتها ثم هناك أيضاً
اتفاقية أراضي الامتياز الشمالية التي تغطي منطقة النجوني فقد
بدأ المستوطنون في الوصول إلى قلعة جيمسون مطالبين بأرض في
منطقة الاتفاقية .

وبرغم الحاجة إلى أيدي عاملة وطنية فقد اعترض المستوطنون
على وجود الأفريقيين في أرضهم لرغبتهم في امتلاكها لأنفسهم وهي
فكرة غريبة تماماً بالنسبة لعادات القبائل في روديسيا الشمالية
كما اعترضوا على ما تسببه طريقة النجوني في الزراعة من تخريب .
وعلى ذلك استدعى الأمر إلى ترحيل الوطنييين من منطقة الاتفاقية
غير أنه نص في مجلس روديسيا الشمالية الشرقية على أنه إذا
استدعت الأمور ترحيل الوطنييين فإنه يتعين توفير منطقة مناسبة
عن النوع نفسه لهم . ولما كانت المساحة التي خصصت لاستيطان
الأوربيين حوالي ٢٠٠ ميل مربع فقد شكلت سنة ١٩٠٣ لجنة
لبحث الحاجة إلى أرض جديدة للوطنييين وتم ترحيلهم إلى المناطق
التي حددت لهم .

وإذا كان من الممكن تجاهل انهيار العادات الاجتماعية القبلية
فإن الشركة بحكم كونها عملاً تجارياً تهتم بالمحافظة على ممتلكاتها
في خير حال بما في ذلك الأرض فإذا تضخم عدد الوطنييين فاز
مصادرههم الاحتياطية تستهلك مالم يدرّبوا على الطرق الحديثة
للزراعة ولما كان الأوربي مسئولاً عن إدارة البلاد ويتحكم في مصير
الشعوب الأفريقية فقد وقع هذا الالتزام على كاهله .

الفصل الرابع

اقامة الحزام النحاسى

الثورة الصناعية

لم يحدث أى تغيير كبير فى طبيعة القوى غير المشروعة ضد المجتمعات القبلية لفترة من الزمن وتم بنجاح انشاء الخط الحديدى الممتد من المقر الصغير للفنجستون على بعد سبعة أميال شمالى شلالات فكتوريا الى بوانا ماكويرا على حدود مقاطعة كاتانجا بالكونغو . وبدأت المناجم فى هاتين المدينتين فى العمل وعلى مسار الخط الحديدى أقطعت الأراضى للأوربيين القلائل الذين هاجروا الى شمال الزمبىزى ونشأت مدن صغيرة بجوار محطات السكك الحديدية وتحتوى على فندق صغير ومكتب بريد ومحل للبضائع الاستهلاكية .

وبعيدا جهة الشرق ازداد بانتظام عدد الفلاحين الأوربيين فى منطقة قلعة جيمسون . وفى عام ١٩١٢ بعد عام واحد من أقامة إدارات روديسيا الشمالية الشرقية والشمالية الغربية وانشاء اقليم موحد منهما هو روديسيا الشمالية ادخلت زراعة الدخان فى المنطقة وكان لنجاحها المبدئى ما شجع على التوسع فيها . وبسبب قلة عدد الأوربيين ظلت الصلة بينهم وبين الأفريقين ضئيلة . وفى عام ١٩١١ كان عددهم ١٥٠٠ وزاد فى سنة ١٩١٤ الى ٢٣٠٠ غير أن هذه الزيادة المتواضعة كان لها بعض الأثر إذ أدت الى زيادة الحاجة الى الأيدى العاملة الأفريقية ومن ثم الى زيادة العوامل ذات الأثر الهدام على المجتمعات القبلية وفضلا عن ذلك فقد سبب انشاء الخط الحديدى فى تحول ظاهر بالنسبة لأهمية مدخل المنطقة فأفاد الجنوب على حساب الشرق . وهذا التغيير كان لا بد وأن يخلق آثارا هامة فى المستقبل فبالنسبة للجنوب لم يقتصر الأمر على أن روديسيا الجنوبية وجنوب افريقية أكثر تقدما فحسب بل فيهما كذلك عدد أعظم من الأوربيين المستوطنين

ولهم فلسفة سياسية سائدة تتلخص في صيانة الحضارة الاوربية
وعن ثم في الاحتفاظ بالقوى السياسية في أيدي الاوربيين .

واستمر الحال على ذلك حتى حدث في عام ١٩٢٥ ما غير
روديسيا الشمالية تماما اذا اكتشفت خامات كبريتية للنحاس
قرب « ندولا » بجوار حدود الكونغو ، ووجود خامات النحاس كان
امرا معروفا منذ عدة سنوات . وكانت له مناجمه العاملة عند
« يوانا ماكوبوا » الا انها كانت خامات أكاسيدية ثقل فيها نسبة
النحاس بحيث لا يجزى استغلالها مالم تكن الاسعار العالمية للنحاس
مرتفعة . ولكن اكتشاف الخامات الكبريتية أسفل الخامات
الأكاسيدية السطحية غير الموقف تماما فاستغلال خامات النحاس
الكبريتية أيسر فنيا وأقل تكلفه . وعندما قدرت كميات هذه
الخامات ، أقيمت أربعة مناجم هي : روان انتيلوب (لوانشيا)
روكانا (كيتوى) موفوليرا ، شانجا (شنجولا) ولما كان الخط
الحديدي ينتهى عند يوانا ماكوبوا فقد استلزم الأمر مده الى المناجم
الجديدة . وبرغم شك الخبراء فى نجاح هذه العميات نظرا لان
المنطقة موبوءة بالدوسنتاريا والملاريا وفساد المياه فقد بدأت اقامة
اول منجم (راون انتيلوب) فى أكتوبر سنة ١٩٣١ ولم يمر عامان
حتى ظهر أول انتاجه من النحاس وبهذا تحول هذا الجزء من
روديسيا الشمالية الذى يشبه أصبح الموز من غابة كثيفة قليلة
السكان لا يستوطنها الا قبيلة « لا لا » الصغيرة الى منطقة صناعة
ثقيلة سميت بالحزام النحاسى يتسابق اليها المئات من الاوربيين
فتقام لهم على وجه السرعة مدن جديدة لا يوائهم . واجتذاب مئات
من الاوربيين يؤدى من ثم الى حاجه ملحه لآلاف من الافريقيين
لسد احتياجات العمل بالشركات وبذلك تسبب الحزام النحاسى فى
انقلاب بهذه المنطقة .

وحتى قبل ذلك كله كان عدد الافريقيين الذين اجتذبوا من
قراهم يتزايد بانتظام . ففي سنة ١٩٢٠ على سبيل المثال كان ٥٥٠٠
من الافريقيين من روديسيا الشمالية يعملون بمناجم نحاس كاتنجا
بالكونغو ويعمل منهم مالا يقل عن ٢٤٠٠٠ افريقى بروديسيا
الجنوبية غير أن هذه الارقام تبدو كأرقام بعد بدء الحزام النحاسى
ففى سنة ١٩٢٧ كانت شركات مناجم النحاس تستخدم ٨٥٠٠

أفريقى وزاد العدد الى ١١ر٠٠٠ أفريقى قرب نهاية العام وبعد سنة أخرى زاد الى ١٦ر٠٠٠ وفى آخرها ارتفع الى ٢٢ر٠٠٠ أفريقى وفى السنة التالية بعدما أصبح الانتاج فى أوجه قدر بـ ٢٨ر٠٠٠ أذ يعملون خارج المنطقة ومعنى ذلك أن ١٠٢ر٠٠٠ من الذكور الأفريقيين مكتملى الصحة كانوا يعملون بالاجبر خارج منازلهم وحرفهم التقليدية وهذا العدد يوازي ٣٧٪ من مجموع مدد السكان بالمنطقة كلها .

وبعد أن كان العمال الأفريقيون يعملون بمقتضى عقود لستة أشهر يجبرون بعدها على العودة الى قراهم عادت شركات التعدين بعد ذلك فسمحت لهم باصطحاب زوجاتهم وعائلاتهم الى مدن التعدين اذا رغبوا وذلك زيادة فى اطمئنان العامل ومن ثم الى اتقانه لعمله وبذلك ترك العامل الأفريقى قريته بقفزة واحدة وأصبح من سكان مجموعات سكنية كبرى أقامتها شركات التعدين لايوائهم .

ولنبحث ببعض التفصيل آثار هذه الثورة الصناعية على قبيلة البمبا التى كانت واحدة من المصادر الرئيسية للأيدي العاملة اللازمة للحزام النحاسى . فالمجموعات السكنية التى أقيمت للعمال كانت مقسمة أحياء للعزاب وأخرى للمتزوجين وهو أمر ان بدا منطقيا من وجهة النظر الادارية فهو بمثابة انقلاب بالنسبة لعادات البمبا فلم يجد عمال البمبا فى هذه المجموعات السكنية قرى صغيرة مكونة من عشرين أو ثلاثين كوخا بل وجدوا كمجموعات هائلة مقامة فى خطوط منتظمة يقطنها لا دائرة العائلة التقليدية والاقرباء الادنون بل أغراب قد لا ينتمى الكثير منهم للقبيلة نفسها وأصبح الاعداء التقليديون جيرانا وزملاء عمل وكان عليهم أن يعملوا يوميا لافى قطع الاشجار أو الصيد فى الغابة أو اصلاح الاكواخ بل فى حفر الخنادق وملء العربات ومناولة اجزاء من معدات غريبة ولم تصبح مناولة العمل أو الانتهاء منه وفق مزاجهم كما كان شأنهم بالقرية اذ كان يشرف على كل مجموعة من العمال أوربى يصبح بلغة غير مفهومة اذا ارتكب أى خطأ وبرغم عدم فهمهم لما يقول فقد تعلموا بسرعة أن كلمة الرجسل الابيض هى القانون وأن الاوربى هو الحكم النهائى فى حياتهم . وبالنسبة للنساء

كان التغير أعظم إذ سريعا ما ذاب العالم الذي كان ملكهن فبعسدها
ما كانت المرأة فردا في مجموعة صغيرة عليها تزويد العائلة بأكملها
بالطعام والوقود والشراب إذا بها تجد نفسها وحيدة ومنعزلة في
محيط غريب يجاورها أغراب وتنحصر مسئولياتها في اعداد
الطعام لزوجها وهذه المسئولية الفردية في اعداد الطعام كانت تحدد
نقطة هامة لدى تقدم الزواج عند البمبا واللحظة التي يتوق اليها
كلا الزوجين فيما يتحقق به الاستقلال ونهاية اعتمادها المادى على
عائلة الزوجة فكانت مناسبة يقام لها حفل ويرمز لها بإيقاد النار
في الكوخ الجديد الذى يبنى لها خصيصا . وفي هذه المجموعات
السكنية التى أقامتها الشركات تحقق هذا الاستقلال للمرأة كذلك
ولكن بصورة مغايرة تماما لتقاليدها فهنا لا يقام احتفال دينى
وعائلتها التى كانت مسئولة عن اقامته غير موجودة ولذلك ثارت
هكوك النساء عن مدى موافقة أرواح الاجداد على مثل هذا
الاستقلال مما أدى الى عودة مزاوى السحر الى الظهور ولكن في
ظروف مغايرة تماما لتلك التى كانوا يعملون فيها من قبل .

وكان يراعى استمرار عادات القرية ما أمكن فالرجال من
قرية واحدة كانوا يميلون الى العمل سويا . وكثيرا ما كانت توجد
مجموعة من عائلة واحدة فكان الطعام في مثل هذه الحالات يعطى
لزوجة واحد منهم لاعداده وبعد انتهاء العمل يتجمعون في كوخه
ويتسامرون في انتظار الطعام حتى اذا ما احضرت أوعية عصيدة
الذرة وحساء اللحم تناولوه بطريقتهم القبلية وهم يشرثرون حول
أوعية الطعام ويمد كل يده آخذا حفنة من عصيدة الذرة التى
تشبه العجين ويشكلها بصورة كرة يغمسها في الحساء ثم
يتناولها بسرعة . فالسكون والسرعة من مميزات وجباتهم ففي
مجتمع متعود على مجابهة عجز سنوى في كمية الطعام يعد هذا
ضربا كافيا لالتزام السرعة والصمت . حقيقة ان الطعام في ظل
الوضع الجديد تزودهم به شركات التعدين بصورة منتظمة ولكن
السكون الذى كان يصاحب المجاعة فيما مضى ظل مخيما .

واذا كان عمل الرجال قد زاد عما كان في القرية فان النساء
قد زاد فراغهن فلم يعدن مسئولات عن جلب الماء من مجرى
بعيد . فالماء أصبح في صنوبر قريب ولم تعد هناك حاجة لعمل

المزرعة أو للبحث عن مواد للوقود في الأراضي المجاورة للمجموعات السكنية . ومثل هذه الأوجه من النشاط التقليدي كان يسمح بها طالما أنها لا تمس قواعد الحياة الجديدة أما العادات الأخرى التي تتعارض مع النظام الجديد فقد قمعتها السلطات المستتولة بالشركات بشدة . إذ كانت النساء في مجتمع القرية هن المخمرات للجنة وإذا كانت أشياء كثيرة قد تغيرت في ظل الأوضاع الجديدة فلم يكن بينها مهارة النساء في تحضير اللجنة أو ظمأ الرجال إليها . ولما كانت الحبوب متوافرة على مدى العام والماء في المتناول من الصنابير ووقت الفراغ متسع عند النساء فلذلك زاد النشاط في أعداد الشراب ومن ثم افراط في تناوله وما في هذا من نتائج حتمية منها التشاجر والتسكع والانقطاع عن العمل . وإذا كان هذا كله لا يترتب عليه ضرر مجتمع القرية فالحال هنا مختلف لأن التنظيم الصناعي المعقد يعتمد على المواظبة والانتظام ولذلك فإن اللجنة تعد في نظر مدير الأعمال الأوربي من الداء لاخلالها بفاعلية النظام الصناعي وتعكيرها لصفو السلام والأمن . فأتخذت الإجراءات لمكافحة أعداد النساء للجنة فأعطين الحبوب كاملة غير مطحونة حتى يستفرقن وقتا كبيرا في طحنها ومنع أعداد اللجنة إلا بترخيص يصرح بأعداد مقادير قليلة منها لتقديمها للأصدقاء في عطلة الأسبوع والمخالف كان يغرم وأحيانا يطرد . وبرغم هذا لم تقلح الإجراءات جميعها لأن اللجنة في نظر البمبا لا ترتبط بفكرة الشر والخطأ بل هي أكثر من مجرد رمز للكرم وضرورة لتحقيق التزامات اجتماعية معينة وهي الوسيلة لمنح الهدايا ورمز الاحترام للزعماء والكبراء ؛ وهناك عامل آخر وراء انتشار الخمر في المجتمعات ساكنة المدن وهو أن شدة جشع مثل هذه المجتمعات للمال تجعل من الخمر دخلا جديدا يتحقق أسرع وأسهل من العمل للأوربي فالخمرور بذلك توفر ما هو أكثر من المسرة ففيها العمل الناجع المريح .

ولقد تسبب هذا كله في تغيير وجهة نظر الأوربي فأدخل نظام منع مكافآت مواظبة ومنح الأجر لا في نهاية الأسبوع بل عند تمام ملء تذكرة مقسمة ثلاثين من الخانات بهدف توطيد القسوة العاملة والعامل الذي يهجر عمله يطرد من المسكن الذي أعدت له الشركة .

ولكن كل هذا الضغط والاغراء لم يحرز الا تقدما طفيفا من ناحية انتظام المواظبة اذ تكونت خارج ممتلكات الشركة وسلطتها قري افريقية لارضاء رغبات العمال الافريقيين فأصبحت أوكارا لمعاقرة الخمر ولعب الميسر والدعارة بل وحتى في مجموعات الشركة السكنية كان المشرف على تنفيذ القوانين بوليس كونته الشركة من الافريقيين ولم يكن هؤلاء أقل حبا في الخمر وينظرون اليها نظرة بنى جلدتهم فكان العمال الافريقيون يخشونهم لا لامانتهم في تنفيذ تعليمات الشركة بل لانهم كانوا يستغلون سلطتهم في ابتزاز الاموال من المخالفين .

واذا كان نظام منح الاجر بالسركى (التذكرة) يضمن المواظبة على العمل ثلاثين مرة فانه من ناحية أخرى يوفر للعمال مالا أكثر للانفاق ورغبة أشد في الراحة . ولم يفلح التهديد بالطرد من العمل والمسكن فلم يكن العمال الافريقيون يعودون الى العمل الا بعد نفاذ نقودهم تماما ويلاحظ انه كان من تقاليد البمبا مساعدة أى فرد في الاسرة اذا عانى حاجة أو ضيقا واذا كان هذا النظام يوفر مستوى عاما للنشاط ويضمن خيرا ماديا للجميع فانه يحقق ضمانا اجتماعيا يتساوى فيه الجميع في الخير أو الحرمان فاذا امتنع فرد عن نجدة فرد آخر من عائلته ففي ذلك اهانة للارواح التى لا بد وأن تنتقم من الجانى . وهذا التقليد ظل ساريا في كافة المدن . فالشخص السذى يطرد من عمله ومن ثم من مسكنه ، كان يذهب ببساطة الى « اخ » ويطلب استضافته فتمنح له خوفا من اغضاب الارواح وبذلك أصبحت عقوبة الطرد عديمة القيمة . وأصبحت المساكن العمالية مأوى للمطرودين . وليست هناك وسيلة لكشف امرهم الا عن طريق رجل البوليس الافريقى فكانت أى غارة سريعا ما يشيع أمرها فيحتفى المطرودون بالادغال المجاورة حتى اذا ما انتهت الغارة البوليسية عادوا من جديد .

ولقد كان للتزايد الهائل لهجرة شباب البمبا الاصحاء لقراهم للعمل بشركات التعدين أثر عظيم على القرية والحياة القبلية اذ ادى هذا الى اضعاف سلطة الزعماء وشوكتهم وانتهى عهد حياة الحرب والنزال والرجال المحاربين واهتز الانتاج الاقتصادى للبمبا اذ لم تعد تجد الرجال الكافين لاعداد المزارع فزاد العجز

في انتاج الطعام ووصلت نسبة المهاجرين من الذكور الى ٦٠٪
أو ٧٠٪

وظلت القرية والمدينة في نظر الافريقي عالمين منفصلين .
فالرجال والنساء قد يأتون سويا في المدينة والماء قد يجلب من
الصنبور والجمعة قد تتوافر طوال العام والتحرر من النظام القبلي
قد يتحقق اذ ان هذا كله يختلط في ذاكرة الافريقيين بفجارات
البوليس وصيحات الملاحظ الاوربي والعمل الشاق الذي هو
عماد الحياة في المدينة أما في القرية فهو بين أهله وعشيرته يعيش
بالعادات والتقاليد التي تعود عليها ويمارس حياة نشأ عليها منذ
طفولته .

وعندما يعود شاب البمبا الذي لم يحتفل بتثبيت زواجه
الى قريته يجد نفسه طبقا لتقاليد القبيلة مطالبا بالعمل تحت
امرة صهره لانه مازال يعتبره جزءا من فريقه الاقتصادي في حين
انه يعتبر عودته الى القرية فرصة للراحة والاستجمام من اعباء
العمل بالمنجم فيتمرد على هذا التقليد . ومن تقاليد القبيلة كذلك
ابداء الاحترام للزعماء والشخصيات الهامة في صورة هدية من
الجمعة غير أنه في ظل الاوضاع الجديدة أصبحت الزوجات والأخوة
ينتظرون من الزوج أو الاخ العائد من المدينة هدايا من البضائع
الاوربية فكان الزوج اذا أعطى صهره هدية قيمة تعتبر بمثابة
اعفاء له من العمل بمزارعه .

كذلك تأثرت تقاليد الزواج بتغيب هذا العدد الكبير من
الرجال . فقبل مجيء الاوربيين كان الزنا يعد من الجرائم التي
تستوجب أقسى العقوبات ولما كان التقليد السائد هو أن يذهب
الزوج للعيش بقرية زوجته بين عائلتها فلذلك كان من السهل
اكتشاف الزنا ولكن هجرة الرجال على نطاق واسع تسببت فيما
يمكن أن يسمى « مجاعة للرجال » مما أدى الى انتشار الزنا والى
التهوين من عقوبته فطالبت الزوجات باصطحاب أزواجهن الى
مقار أعمالهم البعيدة فاذا كان زواجهما لم يعلن بعد تثبيته فقد
وجد من الانسب منحهما الحرية والاستقلال قبل السفر مهما
كانت المرحلة التي وصلا اليها في المقياس التقليدي لتطور الزواج .

فبذلك تحكم عرى الزوجية ويتجنب أى ازعاج لأرواح أسلاف
المائلة .

وتأثرت أيضا الاحتفالات التى كانت تقام بمناسبة بدء موسم
قطع الأشجار وكانت تبدأ باحتفال فخم بقرية الزعيم الأكبر تتبعه
احتفالات أصغر بكل قرية يتراءى فيها كبار القوم ويفتحها بقطع
أول غصن فلما هاجر الكثيرون لم يعد فى الامكان انتظار مثل هذا
الحفل بل كان العمل يبدأ طالما يتوافر العدد اللازم له وبذلك اندثر
التقليد بمضى الوقت .



الكويتكو

انجولا

لوساكا

روديسيا
الشمالية

نياسالاند

بنجالي

سالسبوري

روديسيا
الجنوبية

بنشوانالاند

افريقيا
الجنوبية
الغربية

موزمبيق



الفصل الخامس

تطور الاطماع السياسية الاوربية

فى الايام الاولى لادارة الشركة الانجليزية لجنوب افريقية . كان يوجد رباط اجتماعى وثيق بين الاوربيين فى ممتلكاتهم شمال الزامبيزى فكلهم كانوا روادا للمجهول تربطهم سويا العزلة وغربة الوسط فضلا عما يجمعهم من ميراث ثقافى مشترك فى مواجهة هذا التأخر الافريقى غير انه مع مر السنين بدأت عوامل الانحلال بين المستوطنين من جهة والارساليات التبشيرية والشركة صاحبة الامتياز من جهة أخرى تبعا للاهداف التى يرمى اليها كل منهم . فالخلاف بين المستوطنين والمبشرين تركز فى المقام الاول على طريقة معاملة الآخرين للوطنيين وخاصة فى ميدان التعليم . ففى بعض مراكز التبشير أدخل التعليم الفنى للافريقيين . وقد لا يكون السبب فى ذلك ولكن بعضا من هؤلاء بعد تدريبهم ترك عمله مع المبشرين وألحقته الادارة بعملها مما أغضب المستوطنين وفى الوقت الذى لم يابه فيه كودر نجتين بذلك أبان دراسته للادارة فان خلفه ل . م . والامن وافق على عدم استخدام نجارين وبنائين من الافريقيين . والخلاف بين المستوطنين والشركة صاحبة الامتياز كان سببه ان الشركة بجانب سلطتها الادارية لها مصالحها التجارية . فمن وجهة نظر المسئولين نجد ان الضرائب التى تجمعها الشركة لا تستهدف بها الارتقاء بروديسيا الشمالية بل مواجهة المصالح الاقتصادية لحملة الاسهم البعيدين عن المنطقة دون أن يكون لهم أى معرفة أو اهتمام قليل بها . فعمدت الشركة ارضاء منها للمستوطنين الى تشكيل مجلس استشارى سنة ١٩١٨ مؤلف من أربعة أعضاء منتخبين من روديسيا الشمالية الغربية وواحد من روديسيا الشمالية الشرقية . وتحدد الانتخاب فى الذكور من الرعايا البريطانيين ذوى الاصل الاوربى البالغين واحدا وعشرين عاما والذين يتقاضون اجرا لا يقل

عن ١٥٠ جنيه سنويا أو الذين يشغلون مساكن لا تقل عن هذه القيمة ، غير أن المجلس لم تكن وظيفته تشريعية أو تنفيذية ولذلك فقد فشل في ارضاء المستوطنين مما حدا بممثلهم الى المطالبة بحق الاعتراض على الامور المالية . ثم ازداد سخط المستوطنين عندما أعلنت الشركة عن نواياها في فرض ضريبة دخل فرفعوا سنة ١٩٢١ ملتمسا للحكومة الامبراطورية لاحكام الرقابة على الشركة .

وفي روديسيا الجنوبية لم يكن حكم الشركة يقابل بالرضا سواء شمال أو جنوب الزامبيزي وان لم ينعقد الاتفاق على ما يجب أن يحل محلها . وكانت الشركة تؤيد اقامة ادارة موحدة لكل من روديسيا الشمالية والجنوبية في حين ان جنوب افريقية كانت تهدف الى أن تجعل منها الولاية السادسة للاتحاد . فندب مستر ونستون شرشل وكان وزيرا للمستعمرات في ذلك الوقت لجنة برياسة لورد يكستون لبحث حالة مستقبل الاقليم وقد أوصت هذه اللجنة منح الاستقلال لروديسيا الجنوبية على أن يكون ذلك معلقا بعقد بمنح الاستقلال لروديسيا الشمالية في الامبراطورية كحمية تحت حكم التاج . وعندما أيد المؤتمر في روديسيا الجنوبية الاستقلال وقع في لندن في ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٢٣ الاتفاق الخاص بكلتا المنطقتين فكان ذلك نهاية ثلاثين عاما من حكم الشركة كانت في الحقيقة حملا لم تقدم على التخلص منه اذ كان متوسط العجز السنوي ١٣٠٠٠ ر ١٣٠٠ جنيه على ادارتها . ولقد منح هذا الاتفاق للشركة الحق في نصف الدخل الصافي من بيع أو ايجار الاراضي في جنوب غرب افريقية لمدة أربعين عاما في حين أن حقوق التعدين تظل للشركة بصورة دائمة . وفيما عدا المناطق التي منحتها الشركة بصورة هبة أو كانت قد حددتها كاحتياطي للوطنيين أو تلك التي تدخل في المعاهدة المعقودة مع حكومة الباروتسي فان الحق على الارض انتقل الى التاج .

وفي الحال انتقلت السلطة سنة ١٩٢٤ واستبدلت الحكومة البريطانية المجلس الاستشاري بمجلس تشريعي محلي يتكون من الحاكم رئيسا والسكرتير العام والنائب العام والسكرتير المالي وسكرتير الشؤون الوطنية وأربعة موظفين آخرين يعينهم الحاكم وخمسة من الاوربيين المنتخبين يمثلون مجتمع المستوطنين المحلي

الذين سرعان ما عرفوا باسم (غير الموظفين) واتخذ التشريع شكلا برلمانيا ولكن السلطة التنفيذية كانت في يد الحاكم الذي يمثل انتاج ويعد مسئولا أمامه . برغم أنه كان يساعده في أعماله مجلس تنفيذي تحت رياسته فانه في السياسة العامة كانت الشركة قد أسست سياستها على تشجيع هجرة الاوربيين للارتقاء باقتصاديات المنطقة وحفظ الامن وكفالة العدد الكافي من الايدي العاملة الافريقية وذلك بأبسط الطرق الاقتصادية في الادارة وتحت الظروف السائدة في روديسيا الشمالية لم يكن هنالك مناص من الاستمرار في اتباع هذه السياسة فالمنطقة كانت فقيرة بشكل يدعو لليأس ولم يكن من الحكمة صرف الاوربيين عن الهجرة اليها في حين انهم يجلبون اليها كفاءات ووجه نشاط ورعوس أموال جديدة واستمر تحصيل الضريبة للسبب نفسه لضمان الايدي العاملة اللازمة للنشاط الاقتصادي المستقبل فضلا على كونها جزءا هاما من مجموع الايرادات . ففي سنة ١٩٢٥ مثلا كان الايرادات العام ٣٠٩٠٠٠ ربية جنيه منها ١٠١٤٠٠ ربية جنيه ضريبة اراض و ٤١٦٠٠ ربية جنيه ضريبة الدخل .

وفي سنة ١٩٢٤ شكلت لجنة لبحث مدى الحاجة الى اراض للافريقيين وخاصة في المناطق المجاورة للاوربيين على امتداد الخط الحديدي وبعد أن كان التعليم موكولا للاريساليات أصبحت سياسة الحكومة سياسة تنسيق واشراف ومعونات مالية للاريساليات القائمة بالموضوع وتحديد الهدف من التعليم بأنه « تدريب يكفل للافريقيين حسن استعمال فرصهم وما يملكونه من الارض وتعليمهم قدر من الحرف وقواعد الصحة العامة وبوجه عام تدريبهم على اخذ بحياة أسعد وأفضل مما يمكنهم أن يأملوا تحقيقه بدون هذه المساعدة الثقافية » فتمت الموافقة على تخصيص مبلغ ٤٩٦ ربية جنيه لتعليم الافريقيين في السنة المالية ١٩٢٥ - ١٩٢٦ وللأوربيين ١٣٣٢ ربية جنيه وكان تعداد السكان وقتها ١٧٠٠٠٠ افريقي و ٥١٠٠ أوربي

وبدأت الشكوك تساور ممثلي المستوطنين في المجلس التشريعي وعلى ضوء الحوادث اللاحقة يتعذر حقيقة فهم سبب تفضيل مجتمع المستوطنين بروديسيا الشمالية لحكومة تحت التاج ففي ذلك الوقت كان ادماج الروديسيتين لا يلقي تأييدا سواء في شمال أو جنوب الزامبيزي وصوت الاوربيون في الجنوب ضده خشية أن يصبحوا

مطية لسود الشمال بينما كان مستوطنو الشمال يتوجسون خيفة من أن يؤدي الاندماج الى مزيد من التقدم في الجنوب يمتص روديسيا الشمالية فلا يترك منها أثرا . فضلا عن ذلك فقد كانت روديسيا الشمالية على أبواب توسع اقتصادى عظيم فقد ارتفعت حصة الثروة المعدنية من ٣٤٧٠٠٠ جنيه سنه ١٩٢٠ الى ٣ مليون جنيه بعد ثلاث سنوات لتزايد انتاج مناجم الرصاص والزنك عند « يروكن هل » ومن هنا جاء تفضيلهم للحكومة في ظل التاج تحقق لهم فترة من الحماية تعمل خلالها الحكومة الامبراطورية على توفير الاشخاص المدربين وكفالة الاستقرار ومن وجهة أخرى يمكن تنمية الموارد الطبيعية للاقليم وزيادة عدد المستوطنين الاوربيين فاذا ما تم تحقيق هذين العنصرين فحينئذ تمنح لهم حكومة مسئولة شأن ما حدث في روديسيا الجنوبية .

غير أن الامور لم تسر بالوضع الذى أراده المستوطنون اذ لم يكن الحاكم وموظفوه مسئولين عن المصالح المحلية بل كانا مسئولين أمام الوزارة البريطانية وقد أدت حركات الترقيات في وزارة المستعمرات الى تنقلات مستمرة من مركز لآخر في الامبراطورية مما خشى معه المستوطنون ألا يصبح المسئولون عميقى الصلة بالمنطقة أو يقلل اهتمامهم بها لعدم استقرار مراكزهم وقد لا يوافقون بوجه خاص على وجهة نظر المستوطنين بالنسبة لوضع الوطنيين في المجتمع . وفي الخطاب الافتتاحي أمام المجلس التشريعي أثار السيد هربرت ستانلي اول حاكم على روديسيا الشمالية مخاوف المستوطنين اذ قال « من الصعب على أن أذكر ان مجلسنا ليس برلمانا بالمعنى الحقيقي للكلمة اذ هو مكون على أساس مخاير أدى الى وضع الحكومة في مركز يسمع لها بمزاولة سلطة فعالة » وعندما نشرت اقتراحات النظام الانتخابي وجد المستوطنون ان حق الانتخاب مكفول لأى رجل مهما كانت جنسيته وعقيدته على عكس ما كان عليه الحال في انتخابات المجلس الاستشارى السابق واختلفت وجهات النظر ما بين الحكومة الامبراطورية والمستوطنين اذ اعتبر المستوطنون الرجل الاصود غير قادر على مزاولة حق الانتخاب وبالتالي يتعين ابقاء الافريقيين في حالة دائمة من الوصاية والوصى هو وزارة المستعمرات أولا ثم بعد ذلك المستوطنون عند منح روديسيا الشمالية الاستقلال ورأت الحكومة

الانجليزية وجوب اعطاء الرجال من كل عنصر فرصا متساوية اذا ما وصلوا الى مستوى معين . وفى قانون الانتخاب لم يعلق ذلك على مستوى تروة الاوربي فقط بل على مستوى المركز الاجتماعى بوجه عام وبناء على ذلك يكون الافريقيون فى المستقبل القريب غير جديرين بحق الانتخاب وفى المستقبل البعيد يكونون قد وصلوا الى مرحلة من النضوج تسمح لهم بالمشاركة فى الانتخاب مع الاوربيين . غير أن العامل الاول فى نظر المستوطنين هو وجوب وضع حيلدى مشاركة الافريقيين والا فسيصبح لهم أغلبية فى يوم ما مستقبلا فى قوائم الانتخاب نظرا لتفوقهم الساحق عددا ، وبهذا تصبح النتيجة الحتمية هى ميلاد دولة وطنيه ولذلك فقد استقر رأى المستوطنين على أن الاحتفاظ بسيطرة الرجل الابيض يستلزم اجبار الحكومة الانجليزية على منح حكومة مسئولة قبل أن يتطور الافريقى من حالة التأخر التى هو فيها الرجل غير ان الظروف تأمرت منذ البداية على اثاره مخاوف المستوطنين اذ كان اكتشاف خامات النحاس الكبرى اية اذ انا بتحول اقتصادى سريع الامر الذى زاد من الاهتمام بالمشاكل المتولدة عن جذب عدد كبير من الافريقيين الى المناطق الصناعية واتجهت السياسة الادارية الى ضمان عدم استخدام العمال الافريقيين الا لفترة معينة صيانة لتماسك الحياة القبلية وعدم انهيار النظام القبلى .

ولتوطيد المجتمعات القبلية أدخلت الحكومة نظاما للحكم غير المباشر ، يعطى لزعماء القبائل السلطة فى ادارة أمورهم فى نطاق اراضيهم بهدف الحفاظ على كل ما هو حسن من العادات الوطنية والنظم القبلية ويكون الحاكم هو صاحب الحق فى اختيار الزعماء . اما بمفردهم أو مع الرؤساء وأكابر القبيلة ليصبحوا السلطة التشريعية التى تصدر القوانين التى تكفل الامن والقانون واقامة حكومة صالحة تعمل لخير الرعايا المقيمين فى المنطقة التى تشملها مسئوليتهم ، فضلا عن تنسيق القوانين القبلية وخاصة تلك التى تنظم الزواج ، والطلاق وحضانة الاطفال والارث ، كذلك أنشئت المحاكم فى المناطق القبلية ليفصل فيها الزعماء وحدهم أو مع الرؤساء والمستشارين فى القضايا المدنية والجنائية البسيطة وفقا لقانون القبيلة .

غير انه يلاحظ انه اذا كان الهدف من الحكم غير المباشر هو تقوية مركز الزعماء والنظم الادارية التقليدية للقبيلة فان تطور صناعة

تعددين النحاس جذب الآلاف من الرجال والنساء من قراهم مما قوض من سلطة الزعماء وهدم العادات القبلية التي افترض أن هذا النظام سيقوم بحمايتها ، فضلا عن ذلك ، فإن الحكومة كانت بتصرفاتها تشجع في الحقيقة هذه القوى الهدامة إذ كانت تقسوم بجباية ضريبة الاقتراع ، ولكي تشجع تدفق الأيدي العاملة الوطنية على الحزام النحاس ، كونت جمعية العمال الوطنيين .

وفي سنة ١٩٣٠ حدث ما قوض نهائيا دعائم ثقة المستوطنين و بوايا الحكومة البريطانية إذ نشر لورد باسفيلد وزير المستعمرات في حكومة العمال التي كانت موجودة وقتئذ ، مذكرة عن سياسة الحكومة إزاء الوطنيين في المستعمرات الأفريقية الاستوائية ، وإذا كان أغلب محتويات هذه المذكرة قد أثار نقمة المستوطنين فإن جملة واحدة منها على وجه الخصوص مست مشاعرهم إذ كانت تتضمن ما نصه (تعتقد حكومة صاحبة الجلالة أنه من اللازم تسجيل الفكرة التي تعتنقها من أن مصالح الوطنيين الأفريقيين هي الهدف الأول . . فإذا حدث أن تعارضت مع مصالح الأجناس المهاجرة ، تعين تغليب سيادة مصالح الوطنيين) .

وكان لفرط الضجة التي أثارتها هذه المذكرة ما جعل حتى المراقبين المنصفين يعتقدون أن الحكومة بصدد اجراء تغيير كبير في سياستها القديمة ، فأدلى وزير الاراضي باتحاد جنوب أفريقيا في غيبة رئيس الوزراء بتصريح ذكر فيه أنه كان الأجدر مشاوره حكومة جنوب أفريقيا ما دام هناك تغيير جذري في سياسة الحكومة البريطانية نحو المستعمرات ولم يكن الأمر في حقيقته كذلك ، فإن مبدأ تغليب المصالح الأفريقية لم يكن جديدا بل تضمنه الكتاب الأبيض الذي نشر سنة ١٩٢٢ بشأن سياسة الحكومة البريطانية في كينيا ، وكانت مذكرة لورد باسفيلد تعنى في المقام الأول أفريقيا الشرقية ، فإذا كانت المذكرة قد نصت على أنه في حالة تعارض مصالح الوطنيين في كينيا مع الأجناس المهاجرة يجب تغليب الأولى ، فإنه واضح كذلك أنه من الواجب أيضا حماية المصالح الأخرى ، فمكاتب الإدارة في المحميات الاستوائية كان عليها اقرار النظام وإقامة العدالة والارتقاء بالصحة والتعليم وتهيئة وسائل النقل والمواصلات . . وبوجه عام الارتقاء بالتقدم الصناعي والتجاري في البلاد المستولة عنها ، وبناء على ذلك ، يكون

للاشخاص من جميع الاجناس والاديان دون اعتبار للون ، الحق في
معاملة متساوية وفقا لحاجتهم المتعددة .

وفصل الجزء الثانى من هذه المذكرة التطبيق الحقيقى لهذه السياسة
فنشر الوعى السياسى والاجتماعى بين الوطنيين يجب أن يقوم بقدر
الطاقة على النظم القبلية وبذلك يتيسر تدريب الافريقيين بوسائل يكون
لها صدى تقليدى فى نفوسهم ، ومع تزايد قدراتهم يتعين أن يصبح لهم
نصيب أكبر فى ادارة شئون القبيلة ثم فى النهاية فى حكومة على
مستوى وطنى .

وبالنسبة للأرض فالاساس الاول هو ازالة أى شعور بعدم الطمأنينة
من نفوس الوطنيين وتوفير وتخصيص أراض لهم يكون لها من المساحة
والطبيعة ما يقابل حاجاتهم الحالية والمستقبلية ، ومن يريد منهم الانفصال
عن نمط الحياة القبلية يجب اتاحة تكافؤ فرصة له ، ذلك ان حكومة
صاحبة الجلالة تحرص على مبدأ تكافؤ الفرص فى تملك أراضى التاج
بغض النظر عن الجنس أو اللون أو الدين .

وفى ميدان الضرائب ، لم تكن الخطوط السياسية بأقل صلابة ،
وعند جباية الضرائب من الوطنيين يجب مراعاة قدرتهم على الدفع فى
ميسرة دون قلب طريقتهم التى اعتادوها للحياة ، وانه لمن واجب الحكومة
التأكد من ان الوطنيين لهم اختيارهم الفعال للطريقة التى يواجهون بها
الضرائب ، مع الحرص على مراعاة ان الضرائب سواء المركزية منها أم
المحلى لا تؤدي فى نتيجتها الى ارغام الوطنيين على العمل بأجر بحيث
يصبح ذلك هو الطريقة العملية الوحيدة للحصول على المال لدفع
الضرائب .

وبالنسبة لمصروفات الحكومة يجب مراعاة أن يكون ماينفق على
الخدمات التى توفرها الحكومات للوطنيين متناسبا مع الدخل المتحصل
منهم وأن يحصلوا بطريقة مباشرة وملموسة على عائد عادل من الضرائب
المباشرة المفروضة عليهم .

ومن المهم أن تنبه أولا الى التناقض الواضح فى هذه السياسة
نفسها ، فقد فرضت ضريبة الاقتراع فى وقت كانت فيه الوسيلة
الوحيدة للافريقيين لدفعها هى الهجرة للعمل فى المشاريع الاوربية
وظل جزء هام من الدخل العام للمنطقة طوال سنوات عديدة ، يعتمد

على الضرائب المباشرة على الأفريقيين ١٩٤٨ ر ١٠ أجنيها من ١٩٧٥ ر ٤٤٧
 أجنيها سنة ٢٤ - ١٩٢٥ ر ١٢٤٨٦٤ أجنيها من ١٩٢٨ ر ٦٧٢ أجنيها
 سنة ٢٩ - ١٩٣٠ . وفي نفس السنة نشرت مذكرة رفعت ضريبة
 الاقتراع نصف كراون لتعويض الغاء الضريبة على تعدد الزوجات ،
 علما أولاهن بعد أن أصبح تقليد تعدد الزوجات يجمع بشدة بالضرائب
 المباشرة وبلغ مقدار الاموال العامة التي انفقت على المنطقة الاوربية
 اربعة أمثال ما أنفق على مناطق الوطنيين رغم أنها أعظم مساحة
 كثير ، بل وتساوي سبعين مرة ما أنفق على الخدمات للوطنيين .

واذا كان تشجيع التقدم الاقتصادي والتجاري في المستعمرات، يحتاج الى أموال فان الحكومة البريطانية لم تفصح عن نيته في المشاركة في النفقات وعليه فانها تصبح على عاتق المهاجرين الاوربيين نظرا لعجز الافريقيين عن القيام بالخطوات الاولى في مثل هذه الموضوعات ، وسواء أقام هؤلاء أم أولئك بذلك ، فان الايدي العاملة الوطنية ضرورة حتمية . ولما كان الوطنيون في المراحل الالى لا يرحبون بالعمل بالاجر في مجاميع كافية فيلزم اخبارهم على مغادرة قراهم بفرض ضريبة الاقتراع ، كما حدث في روديسيا الشمالية ، ويتعين على الحكومة البريطانية كذلك ، ضمان مناطق احتياطية للوطنيين لاستعمالهم الخاص استمرارا لطريقة القبائل التقليدية في العيش وبذلك لا يصبح للوطنيين تحت هذه الظروف محيص من هجر قراهم للعمل حتى يمكنهم مواجهة الضرائب المفروضة .

وبالنسبة لمبدأ أولوية المصالح الافريقية فقد جسم هذا التناقض وأوضح عن التغلغل الخطير في طبيعة الأمور وفي الأوضاع التاريخية لروديسيا الشمالية ، فقد كان هنالك صدام مستمر بين مصالح السود والبيض منذ قيام الادارة البريطانية ، وكان هذا الصدام يحل دائما لصالح البيض ، ولم يكن مرجع ذلك كلية الى الجشع الاوروبي أو التفوق الثقافي ، فما تفرع عن اتصال الاوروبيين والافريقين بلغ من التعقيد درجة تعذر معها رده الى المصالح الافريقية أو المصالح الاوروبية ، ولنأخذ مثلا الغاء الرقيق فقد يظن أنه كان لصالح الافريقين المطلق ، ولكن هل كانت البمبا ترتضي هذا الإلغاء طواعية ؟ وقد جلب الاوروبيون الملابس والمسداس والمستشفيات ، ولكن هل كانت قبيلة النجوني ترحب بها وهي

تعرّف أنها تعنى نهاية الحرب والنزال ؟ وإذا كان ظهور الحزام
النحاسى يعنى زيادة رفاهية روديسيا الشمالية وتوفير الاموال
لمدارس وخدمات الافريقيين فانه يعمل كذلك بانهيـاز النظم القبليه
الافريقية .

وعندما عاد المجلس التشريعى للانعقاد فى أواخر العام ، ذكر
الكابتن موراي نائب المنطقة الانتخابية الجنوبية ، ان السياسة التى
تضمنتها المذكرة بالنسبة لشرق افريقيا لاتصلح لروديسيا الشمالية ،
وفى المناقشة التى تلت ذلك عارضها بشدة غير الرسميين ، وتناول
مستر موريس ممثل المنطقة الانتخابية الشمالية الاقتراح القائل
بتساوى فرص كافة الاشخاص مهما اختلفت أجناسهم ومذاهبهم
فى أراضى التاج فقال « وانى أشعر يا سيدى أن هذا الموضوع من
الاهمية بحيث يكفى من القول أبسطه ، فلا يمكن للرجل الابيض أن
يفكر فى احتمال امكان السماح للرجل الاسود فى امتلاك قطعة أرض
تجاوره ، لبنى عليها منزلا تقيم به أسرته ، وقسند يكون التعصب
الجنسى هو السبب فى هذه الكراهية ، غير أن النتيجة مع ذلك مسلم
بها ، اذ هى ليست الخوف من المنافسة على قدم المساواة ، بل هى
الرغبة والتصميم على صيانة مستواه المعيشى والصحة والنظافة ،
فما لم يقم الرجل الابيض باقامة وصيانة الحواجز الصناعية التى
تمنع من امتزاج الاجناس ، فان النتيجة الحتمية هى الامتنعاص
الكامل للأعلى بواسطة الأدنى ، ان أساس سياسة المستوطن بالنسبة
للميدان الحيوى للشئون الافريقية هو اقامة أساليب منفصلة فى
كافة الامور الاجتماعية والعنصرية ، حتى يتمكن كل طرف من متابعة
تقاليد الموروثة ، وصيانة اعتزازه العنصرى ونقاوته . »

وقد وضع نشر مذكرة باسفيلد ، حاكم روديسيا الشمالية السير
جيمس ماكسويل فى موقف حرج ، فهو من ناحية مقيد بآراء وزير
المستعمرات وهى آراء فضلا عن اعتراض المستوطنين عليها فقد كانت
تناقض بعضها البعض ولا تصلح للتطبيق بالنسبة للظروف السائدة
فى المنطقة ومن ناحية أخرى كان عليه مواجهة مطالب المستوطنين
وخاصة تلك المتعلقة بمسألة الفصل العنصرى نظرا للخلاف فى
المستويات والعادات والثقافات ما بين البيض والسود .

وعندما رفض وزير المستعمرات اقتراح غير الرسميين بمقابلة وفد من المستوطنين ، تعالت صيحة الرأي العام بصورة دعت الحاكم العالم الى عقد اجتماع بمكتبه في لفتجستون في روديسيا الشمالية وقتئذ ليبدل بتفسير عن مذكرة باسفيلد، فذكر ان كثيرا من التوجيهات التي احتوتها المذكرة كانت مطبقة في روديسيا الشمالية ، اذ كانت مساحات كافية من الارض مخصصة للوطنيين ، وتطوير النضج السياسي للافريقيين كان قد بدأ على أساس النظم القبلية في المناطق الوطنية وبالنسبة لمسألة أولوية مصالح الافريقيين فقد ذكر الحاكم « انه حيث تتعارض مصالح جماعة من الاوروبيين مع مصالح مجموعة من الوطنيين فان ذلك لا يعنى أن تغلب مصالح الوطنيين لمجرد انهم وطنيون بل ان ذلك يعنى في رأيي انه اذا قامت مسألة تعارضت فيها مصالح الوطنيين كمجموعة مع مصالح الاوروبيين كمجموعة فان مصالح أغلبية السكان وهم الوطنيون يجب تغليبها » . وخلص الحاكم الى النتيجة الآتية « ان الفكرة التي كونتها والتي لازلت اتمسك بها ، انه لا يوجد بالكتاب الابيض ما يشير الى أى تغيير في السياسة من جانب الحكومة ، كما لا يوجد به ما يضر مصالح المستوطنين البيض » .

وهذا الشرح الذي أدلى به الحاكم عن فكرة أولوية المصالح الافريقية لم يكن أقل في منطقته من شرح لورد باسفيلد ، واستنتاجه عن خلو المذكرة من ان كل ما يمكن أن يستدعى تغييرا في السياسة من جانب الحكومة كان زائفا .

وقد قرر الوفد المشكل من جميع الاحزاب بمجلس العموم البريطاني والذي قام بزيارة روديسيا الشمالية بعد نشر مذكرة باسفيلد ، ان سياسة تغليب مصالح الافريقيين ليست مقبولة لان « الوطنيين في المنطقة كلهم من رجال القبائل وقد وفرت لهم اراض احتياطية كافية ومناسبة تصل في مجموعها لحوالى سبعين مليوناً من الافدنة وزيادة على هذا ، فان الوطني لا يجبر على العمل للرجل الابيض خلافا لرغبته اذ يحمي القانون مصالحه ويحدد الظروف التي يمكن أن يؤدي فيها خدماته ويحميه من سوء معاملة صاحب العمل »

وقد خمدت الثورة التي اشعلتها المذكرة تدريجيا ، ولكنها

فركت مع ذلك أثرا دائما في سياسة روديسيا الشمالية ، فقد بعثت
الرعدة في أوصال المستوطنين الاوروبيين فاصبحوا دائمي الشك ،
ومنذ اللحظة التي أصبحت فيها روديسيا الشمالية تحت الحكم
البريطاني ، دأب زعماء الجاليات الاوروبية على البحث عن طريق
للخلاص من هذه الحماية عندما تتكشف عنهم مناسبتها لهم ، ولما كان
الاستقلال بعيدا عن التفكير فقد تركز هذا الطريق في الاتحاد
السياسي مع روديسيا الجنوبية ، غير ان تطور الحزام النحاسي قد
أوهن عزائم القائلين بهذه الفكرة ، وعندما اقترح اثنان من غير
الرسميين ادماج الروديسيتين سنة ١٩٢٨ هب مستر ليوبولد مور
وكان خصما لدودا لحكم وزارة المستعمرات وقال « لقد ذكر العضو
المحترم انه أفضل لنا أن تحكمنا روديسيا المتحدة من داوننج
ستريت » واني لا اعتقد انه اذا كانت هنالك فرصة لما هو أسوأ من
داوننج ستريت لكانت في أن يعهد بمصالحنا وقيادنا لروديسيا
المتحدة ، فكل ماسيتوافق من مال سينفق حيث سيكون ميزان
الاصوات ولن يكون ذلك شمال الزامبيزي » . وعندما دخلت الحركة
الاولى لاقتراح الادماج في المجلس التشريعي في السنة التالية لم
تلق من يؤازرها خلاف المقترح ومعه صوت آخر .

وبعد نشر مذكرة باسفيلد ، زال كل خلاف حول مسألة الادماج ،
فالحاجة العاجلة أصبحت سرعة الفرار من قبضة وزارة المستعمرات ،
وأسرع وأسهل طريق لذلك هو ادماج روديسيا الشمالية والجنوبية
في ظل دستور مماثل لذلك الذي تتمتع به هذه الاخيرة ، وبهذا
بلورت مذكرة باسفيلد الاطماع السياسية لفئات المستوطنين
الاوروبيين ، وحددت القوى المتعارضة المشكلة للمستقبل السياسي
للمنطقة ، فقد انعقد عزم المستوطنين على التخلص من وزارة
المستعمرات حتى يمكنهم التحكم في شكل علاقات الاجناس بروديسيا
الشمالية بطريقة مؤسسية على الفصل بين مناطق سكنى الاوروبيين
والافريقيين بصورة دائمة ، غير ان طبيعة التطور الاقتصادي كانت
تتناهى وهذه الطريقة ، فالمكان الوحيد الذي يمكن فيه للافريقيين
حل الصدام بين اشتراكية الحياة القبلية والفردية المنبعشة من
اتصالهم بالمدينة الاوروبية هو المدن ، وفي الوظائف الصناعية، وكل
ضغط أو ضريبة أو حاجات مادية أو سياسة تشغيل الايدي العاملة

التي تتبعها شركات التعدين كانت تجذبهم الى المدن ، وقد أدلى فيما
بعد أحد الرجال المسئولين عن توفير الايدي العاملة لاحدى مناجم
الحزام النحاسى بالتفسير الآتى لهذا الموضوع ، «طوال فترة الانشاء
العظيمة ، كان يظهر باستمرار من بين الكتل الافريقية ، افريقيون
ذوو مقدرة فائقة ، يرجع اليهم الفضل فى امكن بناء هذه القوة الفعالة
من الايدي العاملة التى نملكها اليوم ، وهؤلاء الافريقيون ذوو المقدرة
الفائقة لم يصبحوا أوروبيين سودا بين يوم وليلة ، فالاعمال التى
قاموا بها كانت لا تحتاج نسبيا الى مهارة ، وكانت مكافأتهم مرتبطة
بالمستوى المنخفض للحياة القبلية ، ومع ذلك فقد تخطوا العتبة الاولى
وأمكن فى دائرة العمل انتهاء الصدام ما بين الاتجاهات القبلية ومطالب
الكفاية الصناعية .

الفصل السادس

كشف الستار

عن التناقض السياسي - أول اضراب افريقى

اذا رجعنا الى الماضى وجدنا ان عام ١٩٣٠ هو أبرز الاعوام فى التاريخ السياسى لروديسيا الشمالية ، ومع هذا فقد بدا ذلك العام وقتها كنقطة تحول ذات طبيعة مختلفة ، فبعد أن كانت فى هدير من النشاط ، وأقيم فيها أربعة مناجم رئيسية للنحاس ، اذا بالبلاد تصبح فى قبضة هبوط اقتصادى مخيف ، اذ انهارت اسعار طن النحاس فى السوق العالمية من ٢٧٢ جنيها الى ٢٧ جنيها مما تحتم معه اقتضاب البرامج الانشائية للحزام النحاسى واغلاق مناجم نحاس « بوانا ماكويوا » ، « كانسانشى » ، « شانجا » ، « موفوليرا » بحيث لم يعد يعمل غير منجمين فى اواخر عام ١٩٣١ هما (روانه انتيلوب) (ونكانا) وكذلك منجم الرصاص والزنك عند « بروكن هل » وعانى الأورييون من قسوة الحياة حتى انه فى عام ١٩٣٢ كان مندوب المنطقة يقوم باطعام ١٩٣ منهم فى ندولا و ٤٠٠ فى لوزاكا .

ورغم قسوة اثار مثل هذه الضائقة الاقتصادية على أى مجتمع فقد زادت قسوة روديسيا الشمالية ، المشكلة العنصرية وخوف الرجل الابيض من أن يهبط الافريقى بمستواه مما يولد مرارة وعنصرية ، اذ شك الافريقيون من أنهم على الرغم من طول خدمتهم للسلطات المدنية فى ندولا فقد طردوا بلا سابق انذار وشغل أماكنهم فقراء من البيض بأجر مضاعف وأصبحت المراكز الصناعية وخاصة عند الحزام النحاسى مراكز للافريقين العساطلين .. والمطرودين ، ولما كان الافريقيون غير معتبرين رسميا كأعضاء دائمين فى المجتمعات الصناعية ، فالبطالة على نطاق واسع بينهم لا يتجاوز معناها عودة العاطلين منهم الى قراهم وبيوتهم ، ولهذا السبب فان الادارة قد رحبت بهذه الضائقة ، فمثلا كان وزير شئون الوطنيين يأمل أن تكون زيادة عدد الوطنيين

العائدين الى قراهم ذات اثر على القرى والحياة القبلية بوجه عام وذلك بالاقلال من عدد الذكور المتفبين ، غير أن هذا الرأى تجاهل فى الحقيقة أن العمل بأجر قد أصبح جزءا روتينيا فى حياة معظم القبائل الافريقية وأن النقود قد غدت لازمة لتحقيق الرغبات التى استشرت حديثا فى صدور الافريقين ولواجهة التزامات القبائل . واذا كان القساطنون منهم فى « مازابوكا » قرب الخط الحديدى يمكنهم الاستفادة من محاصيلهم الزراعية ، وبذلك يحصلون على المال اللازم لدفع ضريبة الاقتراع دون الهجرة للعمل ، فإن أراضى « الباروتسى » والمناطق الشرقية حول قلعة « جيمسون » كانت بعيدة عن السوق الوحيدة بالمنطقة وعن الخطوط الحديدية . واذا كانت الباروتسى قد نجحت فى اقامة تجارة للماشية ، فقد أوقفها الوباء الذى أصابها والوافد من أنجولا . . ونتيجة لهذا كله أصبح عدد المتخلفين عن دفع الضرائب سنة ١٩٣٤ ، ١٥٨٠٠٠ شخص ومن السخرية أن تعترف الادارة ، بأن « التخلف عن دفع الضريبة لم يكن عن عمد ، بل هو نتيجة العجز عن مواجهة موقف لم يتسبب الوطنيون فيه ولا قدرة لهم على التحكم فيه » ومع ذلك فقد حكم سنة ١٩٣٤ على ٦٠٨٠ افريقيا بالسجن لتخلفهم من دفع ضريبة الاقتراع .

وبذلك طفت على السطح كل متناقضات السياسة الافريقية للحكومة ، وكتب مستر تشارلس كولتر يقور « كيف يستقيم تشجيع تدعيم الحياة القبلية من جهة فى ظل نظام الحكم غير المباشر مع تشجيع انحلالها فى ظل الفوضى الاقتصادية الحالية من جهة أخرى ؟ واذا كان علينا أن نعتبر القرى كمستودعات للأيدي العاملة الرخيصة يمكن أن نسحب منها أية كمية مطلوبة ونعيدها متى انتفت الحاجة اليها ، أو اذا كان علينا اعتبار القرى مجرد ملاجئ لغير المرغوب فيهم أو للعجزة والمقعدين ، فإنه يتعين علينا كذلك أن نواجه بصراحة نتائج هذه السياسة ، .

ووسط أزمة خانقة كهذه يصبح مفهوما أن التقاعس عن الدفاع عن سياسة تعرض العمال الافريقين لمصاعب مستقبلية بسبب البطانة ، وخاصة اذا كان تدعيم الحياة المدنية تعقده المشكلة العنصرية ، ورفض المستوطنون التفكير فى جعل الافريقين أعضاء دائمين فى المساكن والمدن الأوروبية وأرهفت الازمة حساسية

مشاعر الأوروبيين وزادت من مراقبة غير الرسميين لسياسة الحكومة . وقد حدث أن هبط كذلك السعر العالمى للاذرة وهو محصول المنطقة الرئيسى لجلب النقود ، ويتقلص الطلب العالمى ازدادت أهمية السوق الداخلية سنوءا للمنتجين الاوروبيين أم الافريقيين ، ونظرا لعدم وجود هيئة لتنظيم شراء المحصول ، فقد بدأ التجار فى شراء الاذرة من الزراع الافريقيين وخاصة فى منطقة مازايوكا بأسعار كان من الممكن أن تقضى على الزارع الاوروبى . ولعلاج الحال أجيل الموضوع الى اللجنة الاستشارية الزراعية لاقتراح ما تراه ، بالنسبة لتسويق محاصيل روديسيا الشمالية، وقد استبان للجنة أهمية السوق الداخلية فقسمتها ما بين الاوروبيين والافريقيين بنسبة ٧٥٪ للاولين و ٢٥٪ للآخرين ونصحت اللجنة بإنشاء لجنة قانونية لشراء كل محصول الاذرة وما يزيد على حاجة السوق المحلية يجب تسويقه فى الخارج ، ونتيجة لهذه الاجراءات صدر جزء كبير من المحصول وبالتالي كان السعر الذى دفع للزراع الوطنيين منخفضا جدا ، وقد تنبأت اللجنة بهذا ولكنها قالت أن السعر المنخفض سيؤدى الى الحد من انتاج الافريقيين وبالتالي الى انقاذ اراضيهم من الاجهاد وهو بهذا يسدى اليهم خدمة ، وعند التصويت على مشروع قانون التحكم فى زراعة الاذرة أمام المجلس التشريعى لم يرتفع صوت واحد ضده .

الا أن تصرف غير الرسميين كان مغايرا تماما عندما نصحت اللجان التعليمية الاستشارية الاوربية والافريقية بادماج ادارات التعليم الافريقية والاوربية كاجراء اقتصادى من جهة ولان التعليم فى روديسيا الشمالية ، كما قال الحاكم ، لا يمكن فصله على أساس عنصرى ، فقد عارض غير الرسميين هذا الاتجاه بالاجماع ، ورغم أن عددا من العوامل قد دفع الحاكم الى هجر هذه الفكرة ، فمن المهم أن نذكر انه قرر استمرار النظام القائم تحقيقا للرغبة التى أبدتها النواب المحترمون ، .

وقد زاد التصاق العمال الافريقيين بالحياة المدنية ، ففي سنة ١٩٢١ كان العزاب من العمال فى منجم روان انتيلوب يظلون فى العمل ١٧٩ شهرا فى حين اقام المتزوجون منهم ٢٥٠.٢ شهرا

.. وكان ٤٥٪ من القوة العاملة من المتزوجين ، وفي منجم بروكن هل الذي أقيم منذ ستة وعشرين عاما كانت هذه الارقام أكثر وضوحا فمن بين ٧٤٨ من عماله الافريقيين كان ٩٤٩٪ مستمرين في العمل منذ عشر سنوات ، ٢٧٥١٪ لاكثر من خمس سنوات ، بل وشكل اثنان وخمسون من الافريقيين المثقفين والاثرياء في مدينة ندولا هيئة للدفاع عن مصالح المواطنين تجتمع شهريا ، وتكونت هيئات مماثلة في لوزاكا ، وبروكن هل ، وروان انتيلوب ، واقرت هذه الهيئات بصراحة أن رسالتها حماية حقوق ومصالح الوطنيين بروديسيا الشمالية ، وذلك في نفس المراكز التي اعتبرتها الحكومة والمجتمع الاوربي من مخصصات الرجل الابيض ، فقد انبعث عنصر افريقي توطد في الحياة المدنية وكون جمعيات تستند لا على الولاء القبلي ، بل على عدم الرضا والتذمر في نطاق الحياة المدنية .

وهذا التناقض ما بين سياسة الحكومة والقوى المؤثرة على المجتمع الافريقي أصبح أكثر وضوحا في اتجاهات أخرى كذلك ، اذ انشئت سنة ١٩٣٢ مدرسة ثانوية بلوزاكا ، غير ان التقرير السنوي لادارة التعليم الوطني ذكر « أن الفرصة لم تسنح بعد للصانع الصغير لكي يجد مجالا للعمل بقريته ، اذ لازال المستوى الوطني المحلي للمعيشة من السوء بحيث لن تكون هناك حاجة لخدماته كنجار أو بناء ، فضلا عن ان قلة وجود النقود ستمنع دفع أجرته نقدا » فنظام الزراعة المتنقلة أدى الى بناء الوطنيين لاكوأخهم من الطين بسبب هجرتهم لها بعد (٥) أو (٦) سنوات ، وبذلك أصبحت المناطق الوحيدة التي يمكن للصانع الافريقي أن يطبق فيها مهارته هي الواقعة على امتداد الخط الحديدي وحتى هذه منعت الصانع الأوربي من العمل بها خوفا من أن يفقد عمله هو نفسه .

وفي مجال التعليم الاكاديمي لم تسكن الصعوبات أقل شأنا فإين تختار مواقع المدارس مثلا ؟ فالمناطق الكثيفة السكان يمكن بعد (٥) أو (٦) سنوات ان تصبح طريقا عاريا تنعى مدرسته من بناها بسبب تحرك القرية في دورتها الزراعية ، وبذلك يصبح السبيل هو نقل المدارس من القرى أو اقامة معهد مركزي يؤمه التلاميذ من المناطق المحيطة ، واتباع السبيل الاول يؤدي الى انشاء

تدارس من نوع بدائي ، وانشاء معهد مركزي يؤدي الى التغلب على هذه المصاعب الا أنه يؤدي الى مشكلات ليست بأقل حدة ، فلكي يمكن جذب عدد كاف من التلاميذ يتعين معه انتقالهم مسافات طويلة وهو أمر غير مناسب ، وانشاء نوع من المدارس يفوق مصادر الارشاليات او الحكومة فضلا عن الاهالي المحليين الامر الذي يمكن تبينه من مصروفات الحكومة على التعليم : ٣٤٨ جنيها سنة ٢٤ - ١٩٢٥ ، ٣٩٩٤ جنيها سنة ٢٥ - ١٩٢٦ ، ٨٤٩٣ جنيها سنة ٢٨ - ١٩٢٩ ، وزيادة على ذلك فالاطفال الافريقيون في المناطق القروية هم جزء لا يتجزأ من حياة القبيلة ، فعند الرعاة التونجا والنجوني مثلا يقوم الأطفال برعى الماشية ، وفي كافة القبائل توكل اليهم أعمال معينة تتعارض مع انتظامهم في الدراسة ، ونظرة الوالدين والمسنيين هي الشك في هذه المعاهد أما لانها شيء جديد بالنسبة اليهم ، أو لأنها تعطل العمل الذي يعدونه حيويا وهاما لاطفالهم أوبحكم ان هذه المدارس في أيدي الارشاليات التي تتدخل بطريقة مباشرة أو بغيرها في عادات القبيلة ، ولذلك فان ضعف التقدم التعليم في المناطق القروية لم يكن مستغربا نظرا لكل هذه المصاعب ، وكانت سياسة الحكومة التي أفصحت عنها هي تشجيع ارسال الاطفال من المدن للقرى أو حتى عـلى اصطحابهم الى المدن على وجه الاطلاق وهي سياسة تتمشى مع عادات القبائل ورغباتها من عدة أوجه نظرا لان الاطفال حال فطامهم يعهد برعايتهم الى جداتهم ، ولذلك فلا محل للعجب اذا وجدنا ان تسهيلات التعليم للافريقيين تكاد تكون منعدمة بالمدن ، ففي سنة ١٩٣٢ انشأت شركات التعدين مدرستين نهاريتين صغيرتين احدها في راون انتيلوب والاخرى في نكانا ، وأقامت الحكومة مدرسة في ندولا لعدد ٢٣٨ تلميذا في الوقت الذي قدر فيه عدد الاطفال الذين يتلقون تعليما بالحزام النحاسي بحوالي ٤٠٠٠ طفل ، ويعجب الانسان للتصريح المتناقض الذي ادلى به مدير التعليم الوطني والذي قال فيه « لقد أصبح سكان المدن من الوطنيين الذين طلقوا الحياة القبلية اكثر حاجة للرعاية ، في الوقت الذي اعلنت فيه الادارة رسميا ان هدفها هو « مكافحة الإمية بين المجموعات دون احداث تغيير ثوري يزعزع الحياة القبلية » .

ولكن الإحلات أرغمت الحكومة على التنبيه الى مشكلات
الافريقيين في المدن والمناطق الصناعية ، ففي ٢٢ مايو سنة ١٩٢٥
توقف العمال الافريقيون بمنجم النحاس بموفوليرا عن العمل
وبعد ذلك بأيام ثلاثة اخطر حاكم المقاطعة اغربية حيث يوجد
الحزام النحاسي ، الحاكم العام باحتمال اضراب عمال المناجم
الافريقيين في (نكانا) فأرسل اليه خمسين من رجال الشرطة
الاوربيين فضلا عما سبق إرساله من ندوة العاصمة الادارية
للمقاطعة ، وفي ٢٧ مايو أرسلت قوات حربية من لوزاكا لتعزيز
البوليس ، وبعد يومين اخطر حاكم المقاطعة بأن عمال المناجم
الافريقيين يتظاهرون وان البوليس قد اطلق عليهم النار دفاعا عن
النفوس فقتل منهم ستة وجرح آخرون .

ولقد وجدت لجنة التحقيق التي نديتها الحكومة لبحث أسباب
هذا الاضطراب ان السبب غير المباشر لذلك هو الطريقة التي اعلن
بها التعديل الذي اجري على نسب ضريبة الاقتراع ، فنظرا لتضخم
عدد المتخلفين عن دفع هذه الضريبة من الافريقيين شكلت
الحكومة لجنة لبحث موضوع الضرائب المفروضة على الافريقيين بوجه
عام ، وتنحصر الاقتراحات الرئيسية للجنة في ان ضريبة الاقتراع
يجب ان تتدرج وفقا لامكانيات الحصول على عمل في منطقة معينة
وانه يتعين على الافريقي الدفع وفقا للنسبة السائدة في المنطقة
التي يعمل بها لاوفقا للنسبة السائدة في المنطقة التي سجل بها
كما كان يتبع قبلا ، وقد قبلت هذه الاقتراحات وحدث ان تأخر
اصدار قانون بها خمسة أشهر وراجت شائعة بازدياد هذه الضريبة
فكان تأثيرها ثوريا ، اذ تجمعت الحشود واصبح الموقف ينسهر
بالسوء وتوقف العمل بالمنجم في « موفوليرا » ثم اتصل المضربون
بزملائهم في نكانا حيث توقف العمل هناك ايضا في ٢٥ مايو ،
وبعد يومين أمكن فيهما لضابط منطقة موفوليرا ان يزيل مخاوف
المضربين فعادوا الى العمل في حين وصلت قوات الجيش الى نكانا
حيث كان الجو أكثر تهديدا فأعادت الهدوء والنظام .

وفي منجم لوناشيا راجت شائعة بأن الاضراب في نكانا
وموفوليرا قد كلل بالنجاح فزادت الاجور ، فاذا لم ينتهج رجال
لوناشيا طريقهم فسينظر اليهم على انهم كالنساء المسنات ولذلك

توقف العمل فوراً وظل الهدوء سائدا بالرغم من استمرار الاضراب حتى حاول البوليس تفريق بعض الافريقيين الذين كانوا يتسكعون بالقرب من المكاتب فاذا بهؤلاء يثورون ويحاولون مهاجمة الاوربيين والافريقيين من البوليس والموظفين الذين ردوا باطلاق النار عليهم . وبسفك الدماء توقفت الاضطرابات وسحبت قوات الجيش فى اليوم التالى .

وهذا الاضراب الاول للافريقيين فى الحزام النحاسى يعد من العناصر الهامة فى انشاء روديسيا الشمالية ، وبرغم ان اللجنة انتهت الى أن الحافز على هذا الشعب كان الشائعه التى ترددت عن ازدياد الضرائب فمن الواضح ان له اسبابا أخرى ، فبالرغم من عدم تجانس السكان بمجموعات المناجم السكنية ، والانقلاب الضخم فى القوى العاملة ، وعدم وجود أى نوع من المنظمات العمالية ، فقد سحبت الايدي العاملة الوطنية من ثلاثة من المناجم الاربعة بالحزام النحاسى كلية وفجأة ، وقد كانت الشكاوى من معدل الاجور ، وخصوماتها وأنصبة التمويل ، فكان سريان الشائعه بزيادة الضرائب بمثابة الشرارة التى اشعلت النيران ، واشارت اللجنة كذلك الى أن هذا الاضراب قد افصح عن الافتقار الكامل لاي جهاز فعال تستطيع السلطات عن طريقه التعرف على الشكاوى الحقيقية للافريقيين .

وقد قامت الحكومة نتيجة لهذه الاضطرابات بتشكيل لجنة استشارية لعمال الصناعة الوطنيين تتألف من ممثلين للعمال وضباط اداريين لتبذى آراءها فى السياسة التى تتبع مع العمال الافريقيين ، وتوضح التقارير السنوية لمدير التعليم الوطنى مضمون آراء هذه اللجنة ، وفى سنة ١٩٣٦ ، أى بعد عام من الاضطرابات ، اشار ببطء التقدم فى السياسة التعليمية بالنسبة للمدن ، نظرا لتوقف مشكلة التعليم على السياسة التى تتخذ بالنسبة لتثبيت العمل ، وذكر فى سنة ١٩٣٧ ، وحتى تقرير السياسة بالنسبة لوجود الاطفال فى المناطق الصناعية فان توفير التعليم ظل مقصورا حاليا على المستويات الدنيا ، واول مستويين من التعليم الابتدائى ، وذلك لان اللجنة قد اشارت بترحيل الاطفال فوق سن العاشرة من المناطق الصناعية ، ثم ذكر فى سنة ١٩٣٨ ، من أشد الصعوبات

فى حل مشكلة التعليم بالحزام النحاسى كيفية التوفيق بين توافر مدارس حقيقية فعالة وبين سياسة عدم تشجيع زيادة السكان الوطنيين بالمدن، واقترح توافر مدارس حسنة بمناطق القبائل يجعله مستحيلا بسبب النفقات التى يتطلبها والبعد بين القرى ، فبسبب هذه الصعوبات الطبيعية بالمناطق القروية وسياسة الحكومة ازاء سكنى المدن ، لم يحرز التعليم الا فريقي ا قليلا من التقدم ، ففى سنة ١٩٣٨ كان عند التلاميذ الافريقيين بمختلف المدارس ١٢٠٠٠٠ منهم ١٠٨٠٠٠ بالمستويات السفلى أ ، ب وتسعة وتسعون تلميذا وتلميذه فقط فى الفصل السادس ، أى انه منذ عشرين عاما فقط كان اعلى مستويات التعليم بالمنطقة لايزيد على المرحلة الابتدائية .

وظهرت الحاجة بالمدن الى تكوين قضاء وطنى مماثل لذلك الموجود بالمناطق القروية الا ان الفكرة واجهت أشد اعتراض نظرا لما تضمنته من اعتراف بدوام سكنى الافريقيين بالمدن فضلا عن ان هذه المحاكم لن تطبق القوانين الوطنية المعتادة نظرا لان معظم المنازعات التى ستواجهها ذات طبيعة متعلقة ببيئة المدن ، وللتوفيق بين هذه الاعتراضات انتدب مستشارو القبائل ذوى المعرفة بالقوانين العرفية والخبرة بالعمل فى المحاكم الوطنية القروية لمساعدة ضباط المناطق فى المدن ، ولما كان العرف يختلف تبعا للقبيلة والمكان فقد قسمت البلاد بوجه عام الى اربع مناطق للقانون العرفى تكون عادات القبائل فى كل منها مماثلة لحد كبير ، ويسمى كل مسئول وطنى بكل جماعة مستشارا لكل من محاكم المدن وبذلك تصبح المحكمة على علم بالقانون العرفى لكل القبائل الموجودة فى المنطقة، غير ان هذه المحاكم التى انشئت فى ثلاث مدن بالحزام النحاسى سنة ١٩٣٧ لم تظهر فائدتها فى مساعدة ضباط المناطق فاعيد تشكيلها بحيث يكون توزيع وظائفها مماثلا لعمل زعيم القرية ومستشاريه فى المناطق القروية ، وافتتحت اول محكمة وطنية فى موفوليرا سنة ١٩٣٨ ، وبانتهاء سنة ١٩٤٠ كانت محاكم مماثلة تعمل فى كتوبى ، لوانشيا ، ندولا ، شنجولا ، لوزاكا ، بروكن هل ، لفنجستون . . . ويقع ضمن اختصاص هذه المحاكم كل الوطنيين وكل فرد من القبائل او الاجناس الافريقية .

وكانت القضايا الجنائية البسيطة والقضايا المدنية المتعلقة
بالأفريقيين تعرض أمام هذه المحاكم ، ولا يدخل في اختصاص
هذه المحاكم الجرائم التي تؤدي إلى الوفاة أو المعاقب عليها بالموت
أو السجن المؤبد ، أو المتضمنة لأعمال السحر مالم يوافق ضابط
المنطقة على هذه الأخيرة ، أو التي تتضمن شهادة أوربي ، وتطبق
هذه المحاكم القانون العرفي الوطني « مالم يتعارض مع القانون
الطبيعي أو الآداب العامة ، أو أي قانون معمول به في المنطقة » .

وفي الوقت الذي أنشئت فيه المحاكم الوطنية بالمدن ، أدخلت
الحكومة نظاما للمجالس الاستشارية الأفريقية في المدن الرئيسية
بالتزام النحاسي لجعل ضباط الإدارة على صلة دائمة بوجهة النظر
الأفريقية وإرشادهم إلى مصالح الأفريقيين وتنوير الأفريقيين في
سياسة الحكومة ، ويختار بعض أعضاء هذه المجالس مجلس كبار
كل قبيلة ورؤساء العمال الأفريقيين الذين خدموا طويلا بالمناجم
وبعضهم الآخر وكلاء المناطق الذين يتخذون مقعد الرياسة في جميع
الاجتماعات .

غير أن هذا الثالث من مجالس كبار القبيلة ، والمجالس
الاستشارية بالمدن ، ومحاكم المدن الوطنية لم يثبت كفاءته ،
فبالنسبة لمجلس كبار القبيلة لم يكن سلطة حقيقية في الميدان
الصناعي كما لم يكن له حق التفاوض مع إدارة المنجم نيابة عن
العمال الأفريقيين ، ولم يكن المجلس الاستشاري بالمدينة بأكثر
قوة بحيث يمكن أن يسدي خدماته للإدارة ، إذ لم يكن له نفوذ
في مجموعات المناجم السكنية ، وكل ما يتعلق بالمسائل الصناعية
كان وقفا على شركات التعدين والنادر القليل هو الذي لا يتعلق
بهذه المسائل ، ولا شك في أن محاكم المدن الوطنية هي أهم
ما أجرى من تجديدات ، غير أنها لم تسير ركب التقدم واتساع
ال عمران ولم تطور قوانينها لتواجه تولد الفردية والمادية ويرجع
ذلك إلى أن المستشارين وكبار القبيلة يمثلون هذا الجانب من وجهة
النظر الأفريقية المتزمتة ضد أي تغيير والمتمسكة بصيانة العادات
القديمة في مواجهة الجنائز منها لاهتمامهم المتأصل في رؤية قانون
العرف مطبقا لا بسبب تولد نفوذهم عنه فحسب بل لأنه قد
أعطاهم حاليا مراكز حكومية مريحة .

الفصل السابع

المسئولية الرسمية والرقابة غير الرسمية

اهتز كيان المستوطنين الاوربيين في روديسيا الشمالية نتيجة للاضراب الذي قام به الافريقيون وذكرهم هذا الاضراب بمدى تفوقه الافريقيين عليهم في العدد بل وحطم ما كانوا يتوهمونه من ان سياسة ترحيل العمال الافريقيين لقراهم تضمن حماية مصالحهم وفضلا عن ذلك فان الطريقة التي انتشر بها الاضراب من منجم لآخر تشير الى نشاط الزعامة الافريقية وقت الحاجة بحيث لو عززت هذه الزعامة وتوحدت وظهرت هيئة فعالة للعمال الافريقيين. لاستطاع عمال المناجم مستقبلا فرض شروطهم على البلاد كافة ، وهو مستقبل مخيف من وجهة نظر المستوطنين وكان ادراك هذه الاحتمالات مما جعل غير الرسميين يطالبون في الحال بمقاييس اعظم من السلطة السياسية واتهموا السلطات الرسمية بعجزها عن كفالة الامن وانتظام وعادت مسألة ادماج روديسيا الشمالية والجنوبية تلقى كل تأييد .

وفي يناير سنة ١٩٣٦ عقد غير الرسميين بروديسيا الشمالية وممثلو الاحزاب السياسية في روديسيا الجنوبية اجتماعا عند شلالات فيكتوريا اجمعوا فيه على الادماج السريع لروديسيا الشمالية والجنوبية في ظل دستور يكفل الحق في حكم ذاتي كامل .

الا أن الحكومة البريطانية كان من رأيها أن الاوضاع خلال السنوات الخمس الاخيرة لم يستجد عليها من التغيير ما يستدعي اعادة النظر في سياستها وأغضب المستوطنين رفض الحكومة الامبراطورية فكرة الادماج دون أن تفصح عن نيتها في منح

مزيد من المسئولية غير الرسميين . ولقد حذر الكولونيل ستيوارت
 جون براون - وهو احد غير الرسميين الذين انتخبوا أخيرا - حكومة
 روديسيا الشمالية بأنه اعتزم هو وزملاؤه بعد روية وتفكير أنه
 اذا لم يتم تغيير الدستور بحيث يعطى غير الرسميين بالبلاد مزيدا
 من السلطة فانهم سيستقيلون بالاجماع من مناصبهم الحالية -
 فسارع الحاكم العام سير هوربرت يونج الى التنبيه بأن القرار
 انذى اتخذه الحكومة ضد الادماج لا يعنى عدم اجراء تغييرات
 دستورية لزم من غير محدود . واقترح غير الرسميين تشجيعه بأن
 يتساوى عدد الرسميين وغير الرسميين فى المجلس التشريعى بأن
 ينقص واحد من الرسميين ويزاد بدله عضو معين ليمثل المصالح
 الأفريقية وقد وافقت الحكومة البريطانية فيما بعد على هذا
 الاقتراح كما وافق وكيل وزارة المستعمرات على بحث مسألة
 الادماج مع مندوبى روديسيا عند حضورهم الى لندن فى احتفالات
 تتويج الملك جورج السادس وانتهت هذه المباحثات بنصب لجنة
 ملكية لبحث موضوع « الارتباط الاوثق والتعاون ما بين روديسيا
 الجنوبية وروديسيا الشمالية ونياسالاند ويلاحظ أنه برغم عدم
 الاشارة الى الادماج فان قرار ندب لجنة ملكية كان يعد فى تلك
 الظروف نصرا ضخما لمثلى المستوطنين . والواقع أن مركز غير
 الرسميين قد تغير كثيرا منذ تعيين سير هوربرت يونج حاكما
 عاما فى سنة ١٩٣٤ فقد ذكر فى خطابه الاول أمام المجلس
 التشريعى « وانى لا اعتبر ان الأعضاء المنتخبين المحترمين هم العنصر
 الدائم فى المجلس ، فهم يمثلون المصالح المحلية الدائمة بصورة
 لا يستطيعها أى موظف رسمى حتى ولو كان الحاكم ، وذلك لقصر
 المدة التى يدرس فيها هذه المصالح . وانى لأستمع الى مشورة
 النواب المحترمين فى كل المسائل المحلية المؤثرة لا فى مجتمعهم
 فحسب بل فى المجتمع الوطنى الأفريقى الكبير ومن رأى أنه من
 الواجب استشارة النواب المحترمين عند تطبيق سياسة معينة
 بعد اعداد مشروع قانونها بل وكلما سمحت الظروف العملية عن
 أى سياسة قبل أن يتخذ قرار بشأنها .

وحدثت كذلك تغييرات هامة فى مركز واتجاهات غير الرسميين
 اذ كان دخول كولونيل جون براون فى الميدان السياسى بمثابة فجر

عهد جديد اذ ترك أثرا ظاهرا في المجلس التشريعي بروديسيا الشمالية وكان من ضباط الحرس السابقين وزار روديسيا الشمالية لأول مرة في سنة ١٩١١ كعضو في لجنة للحدود وكان اعجابه بالبلاد مما دفعه الى العودة اليها بعد الحرب العالمية الأولى ليستقر في ضيعة كبيرة منعزلة في قلب أراضي البمبا . وربما كان هذا الموقع الجغرافي لمنزله هو الذي ولد فيه هذا الاهتمام الخاص بأمور الافريقين فنقل الى المجلس التشريعي المعرفة والاهتمام بالافريقين ومشكلاته التي لم يكن للرسميين أو غير الرسميين سابق معرفة بها . وقد كان هو الذي ادرك أكثر من أى شخص آخر الحاجة الى ممثلين للمجموعات الافريقية بالمدن . وفي أواخر سنة ١٩٣٦ تحدث أمام المجلس التشريعي عن الموقف الدستوري فسلم بوجوب اعطاء غير الرسميين مزيدا من السلطات ولكنه عارض فكرة ان الرسميين قد حلوا سياسة الوصاية بطريقة تسوغ المسؤولية المطلقة واعترفت كذلك بأن الاستمرار في الضغط لتحقيق ادماج غير زائف يعد طلبا للمستحيل ذلك أن الارتباط الاوثق في افريقية الوسطى يتحكم فيه عاملان : مسئوليات الحكومة البريطانية نحو السكان الوطنيين ووجود عشرة آلاف من البيض مركزين في مساحة صغيرة نسبيا على امتداد الخط الحديدى تحوطها مناطق شاسعة يسكنها مليون ونصف مليون من الوطنيين غير المتمدنين . وقد اقترح جون براون كخطوة أولى لحل هذه المشكلة تقسيم روديسيا الشمالية ثلاثة أقسام منفصلة، روديسيا الوسطى وتشمل شريط الأرض الواقعة على امتداد الخط الحديدى وروديسيا الشمالية الشرقية وروديسيا الشمالية الغربية على أن تصبح الأولى منطقة تسود فيها مصالح الرجل الأبيض فى حين تسود فى الآخريين مصالح الافريقين بشرط حسن معاملة العمال السود فى المنطقة البيضاء وألا تكون سيادة مصالح الافريقين فى المنطقتين الاخريين حائلا دون عمليات التعدين أو غيرها من النشاط المشروع . واقترح جون براون بعد هذا التقسيم ربط روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية ونياسالاند فى اتحاد ، بحيث تصبح روديسيا الشمالية الشرقية وروديسيا الغربية ونياسالاند جزءاً من الاتحاد على أن تظل تحت سلطة وزارة المستعمرات فى حين ترتبط المنطقة البيضاء بروديسيا الجنوبية فى ظل دستور مماثل لذلك الذى تستمتع به هذه الاخيرة وتمنع كل منطقة أكبر استقلالاً

يمكن بحيث تنحصر مسئولية الحكومة الاتحادية فقط في مسائل الدفاع والمواصلات والبريد والتلغراف والجمارك والأبحاث والطيران المدني .

وأدرك جون براون ان الحاجة تستدعي رباطا أكثر مرونة من الاندماج اذ كان على الحكومة البريطانية أن توافق على رابطة أوثق بين هذه المناطق الثلاث بأفريقية الوسطى . وكانت خطة جون براون فريدة لتحقيق الانسجام بين الأجناس في الدولة المقترحة . اذ كانت لا تزيد ولا تقل عن المشاركة « يقول » ان الحل الوحيد للمشكلة هو أن نعرف بصراحة بأن الأجناس الوطنية هم شركاؤنا ، شركاؤنا المحتملون اذا شئتم ، شركاؤنا انصغار الى أبعد مايمكن أن ننظر مستقبلا وان تشكل سياستنا الوطنية وفق هذا ولم يسبق لاحد بالتأكيد في روديسيا الشمالية التحدث في مشاركة الاجناس .

وكان الاضراب الذي قام به العمال الافريقيون فضلا عن الخوف الذي تولد في نفوس البيض من أن يستبدل بهم شركات التعدين أيد عاملة أفريقية رخيصة قد أقتنعهم بضرورة حماية مركزهم الحالي فأنشأوا في سنة ١٩٣٧ اتحاد عمال مناجم روديسيا الشمالية الذي اعترفت به شركات التعدين في اتفاقية كان من بين ما تضمنته عدم الالتجاء للاضراب الا بعد فشل محاولات التوفيق وفي سنة ١٩٣٨ اختير الكولونيل جون براون ليكون العضو غير الرسمي المعين لتمثيل مصالح الافريقيين في المجلس التشريعي .

وتوضح الحادثة الآتية التي وقعت في نوفمبر سنة ١٩٣٧ في « نكانا » الحالة التي كانت موجودة في الحزام النحاسي . فقد حدث ان كان بعض العمال الافريقيين يحفرون خندقا « عند (كتوي) وكان يجلس بجواره شابان أوربيان تراءى لاحدهما أن أحد العمال قد ترك عمله وجلس فرماه بحفنة من التراب ولما سبه العامل ركله الشاب وضربه بقبضة يده مرات قليلة . وعندما لجأ العامل بشكايته للبوليس المحلي قدم الشاب للمحاكمة بتهمة الاعتداء على أحد الوطنيين وحكم عليه بالضرب أربع مرات بالعصا ونفذ الحكم بعد نصف ساعة من صيدوره في حضرة طبيب الصحة ورجل البوليس الذي نفذه . وفي اليوم التالي عقد اجتماع بنادي الاوربيين في نكانا للاحتجاج على ضرب شاب أوربي لاعتدائه على وطني وزادت المشاعر

التهابا مما حمل الحاكم على الأمر بعمل تحقيق رسمي فى أسبابه
الاضطراب .

ويوضح الحادث السابق سلسلة الحوادث ذات الطبيعة
العنصرية والتي بلغت أوجها والتي ولدت مرارة فى نفوس الاوربيين
حتى أصبح اعتقادهم الجازم بتحيز رجال البوليس للافريقيين فى
جميع الظروف الممكنة . وقد عبر مستر كلاكستون فى شهادته أمام
لجنة التحقيق عن مشاعر الاوربيين المحليين عندما قال « يظهر ان
الادارة المدنية فى هذه البلاد تحط من كرامة الرجل الأبيض أمام
الزنج ، بأى حق يذكر القاضى ، المتهم فى هذه القضية بأنه فى
بلاد الرجل الاسود وان عليه دائما ألا يمس الزنوج بسوء ؟ لقد
كنت أشعر دائما بأن هذه البلاد ملك للامبراطورية البريطانية
لا بحق الفتح بل بحق التملك وان الرجل الابيض ينتظر عدالة
لا تزيد ولا تنقص عن الزنجى ولكنه لن يسمح بالمحاباة بين الرجال
القائمين على العدالة »

وقد انتهت لجنة التحقيق الى أن جميع الاجراءات قد تمت وفقا
للأوضاع القانونية ونفت كل الادعاءات التى أثبتت ووعد الحاكم
بإعادة النظر فى التشريعات الخاصة بالأحداث مما أدى الى تهدئة
الخواطر .

وكان الجميع ينتظرون بحماس بالغ تقرير اللجنة الملكية التى
تبحث موضوع توثيق الروابط وفى هذا التقرير الذى قدم الى البرلمان
فى مارس سنة ١٩٣٩ أوضحت اللجنة أن المقاطعات الثلاث تواجهها
جذريا مشاكل متماثلة وأن الاندماج بينها وان كان مقبولا فان
اللجنة تنصح بعدم تطبيقه فى الحال للأسباب الآتية :

أولا - الرغبة فى الانتظار حتى يزداد عدد السكان البيض فى
المقاطعات الثلاث .

ثانيا - الحاجة الى اعطاء روديسيا الشمالية ونياسالاند مزيدا
من الخبرة السياسية .

ثالثا - الخلاف بين السياسة الافريقية المتبعة فى كل من

روديسيا الشمالية ونياسالاند من جهة وروديسيا الجنوبية من جهة أخرى .

فإذا كان الاندماج هو الهدف النهائي فإن اللجنة تقترح كحل مؤقت ادماج روديسيا الشمالية ونياسالاند مع انشاء مجلس للمقاطعات الثلاث لينسق بعض الأمور ذات الأهمية المشتركة بينها .

وعندما نوقش التقرير في المجلس التشريعي لروديسيا الشمالية في ٦ يونيو سنة ١٩٣٩ شكا من غموضه وتناقضه كافة غير الرسميين بما في ذلك جون براون وهاجموا بقسوة الأسباب التي تعللت بها اللجنة لتأجيل الادماج . وصرح الكابتن أ.أ. سميث عضو دائرة « نكانا الانتخابية » ان كل ما ستربحه من الاندماج مع نياسالاند هو مليون ونصف من الوطنيين « مما سيؤدي الى زيادة الهوة ما بين السياسة الوطنية المتبعة بكل من روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية » وباحثقار بالغ هاجم سير لينبولد مور زعيم غير الرسميين هذا التقرير لقد كانت هذه اللجنة مضیعة للوقت والمال اذ شكلت من رجال لا يعرفون ما يعملون وكان الاجدر عدم ارسالهم اطلاقا اذ أسىء اختيارهم وكانوا غير صالحين لمهمتهم وتعبيرا عن مشاعره استقال مور وانتخب جون براون بدلا منه زعيما لغير الرسميين .

الفصل الثامن

أثر الحرب العالمية الثانية - تغير هام في الموقف

غطى اندلاع الحرب العالمية الثانية على كل ما عداه وازدادت أهمية روديسيا الشمالية بالنسبة لمواصلة المجهود الحربي نظرا لانها المنتجة الاولى للنحاس بين بلاد الكومنولث واختفت البطالة وارتفع رجال المناجم الاوربيون ورجال السكك الحديدية الى مراكز من القوة والنفوذ لم يكن لها سابق وجود . وكان مستر ولسنكي زعيما لاتحاد عمال السكك الحديدية البيض ورأسا بارزا للوطنيين في المنطقة فجعلت منه الحرب شخصية وطنية اذ اختير في لجنة القوى العاملة المكلفة باختيار الاوربيين الذين يمكن اعفاؤهم من العمل للالتحاق بالقوات المسلحة وندب غير الرسميين أيضا في المجلس التنفيذي ومن بينهم ولسنكي وبذلك حقق غير الرسميين درجة من التقدم السياسي لم تكن لهم منذ أشهر قليلة .

غير ان هذا التغير السريع في الاحداث جلب معه مشاكل أخرى ففي مارس سنة ١٩٤٠ انقطع عن العمل بلا سابق انذار عمال اليومية الاوربيون في موفوليرا وانضم اليهم بعد أربعة أيام زملاؤهم في « نكانا » دون علم اتحاد عمال المناجم اتوربيين وبرغم اتفاقهم السابق مع شركات التعدين وطالب المضربون برفع الحد الأدنى للاجور ومنحهم مكافأة حربية لمواجهة مستوى الحياة المرتفع وتحسين النسب المقررة للوقت الاضافي كما طالبوا بأن يدخل في الاتفاق المعقود بين الشركات وعمال اليومية الاوربيين فقرة تتضمن قصر العمل عليهم . وأوضح المسئولون في الاتحاد الاوربي انهم لا يقفون ضد تقدم الافريقيين فقد كرر الاتحاد مرارا أنه لا يعارض في اشتغال الافريقي في الصناعة

أو في أي عمل آخر طالما أنه قادر على اتمام العمل بمستوى مماثل
أو مقارب للأوربي وطالما أنه يحصل على مستوى أجر الأوربي .

ولما كانت الحكومة البريطانية تواصل إلحاح لكي يستمر
تدفق النحاس فقد اضطرت الشركات إلى تسوية الاضراب وقبول
مطالب العمال الاوربيين وفي السنة التالية واصل الاتحاد الاوربي
ضغطه لكي يصبح العمل مغلقا ، وتحت ضغط الحكومة البريطانية
كذلك اتفق على أن كافة الاعمال المبينة في الاتفاق بقدر « نفس
مستوى الاجر المقرر لعمال اليومية الاوربيين ، وان كل من يقوم
بمثل هذا العمل يجب أن يكون عضوا في الاتحاد الاوربي وبذلك
استبعدت هذه الفقرة الجديدة كل احتمال لتقديم الافريقيين فكل
الاعمال التي تتطلب مهارة أو بعضا من المهارة يلزم من الوجهة
العملية أن يقرر لها مستوى أجور الاوربيين ولم يكن هناك من
التسهيلات ما يمكن معه تدريب الافريقي على مستويات المهارة التي
تبرر مثل هذا المستوى من الاجر وفي الواقع فإن لائحة التدريب
على الحرف التي كانت مطبقة في البلاد وكانت تستبعد الافريقيين
بوجه خاص .

وبعد تسوية اضراب عمال المناجم الاوربيين بدأت الاشاعات
تسرى في مساكن العمال الافريقيين بالمتجملين بأن الاوربيين قد
حصلوا على زيادة وصلت الى أربعة جنيهات يوميا . وبرغم ضغط
الحكومة على شركات التعدين لإعلان عزمها على زيادة الاجور ، فقد
انقطع معظم عمال المناجم الافريقيين بمنجم نكانا عن العمل وفي اليوم
التالي كان الاضراب كاملا وامتد الى موفوليرا مما استدعى ارسال
تعزيزات من الشرطة والجيش . وبرغم هذا قرر المسئولون بمنجم
نكانا صرف الاجور كالعادة فاصطف الكثير من الافريقيين في صفوف
للمطالبة بأجورهم قبل الاضراب مما جعل جمعا من المضربين يظنون
أنهم سيعودون الى العمل فانهالوا عليهم بصيحات التهديد والاهانة
ثم ألقوا عليهم بعض الاحجار فحاولت قوات الجيش والشرطة تفرقة
المتظاهرين باستعمال القنابل المسيلة للدموع الا ان الرياح لم
تساعدتهم فزاد المضربون هياجا وألقوا بالاحجار والعصى وقطع الحديد
على المكتب ثم حاولوا اقتحامه مما اضطر القوات الى اطلاق النار

لحماية المبنى والمحتمين به فقتلوا ثلاثة عشر افريقيا وجرحوا أربعة
ماتوا فيما بعد لشدة اصابتهم .

وندبت لجنة للتحقيق فى أسباب هذا الاضطراب برئاسة سير
جون فوستر فوجدت أن سببه المباشر هو تصميم ادارة منجم نكانا
على عمل طابور صرف الاجور فى حين أن اضراب الافريقين قد تولد
مباشرة عن الاضراب السابق لعمال المناجم الاوربيين واتضح للجنة
أن مساكن الافريقين لم تتغير عن الحالة التى وضعتها لجنة التحقيق
سنة ١٩٣٥ ومن المنجمين اللذين حدث بهما الاضراب لم يوجد الا
فى موفوليرا مجلس منظم من كبراء القبائل وهذا قد فشل فى أن
يسلئ أى مساعدة فى أثناء الاضراب أو أن يخطر الادارة بشكوى
الافريقين قبل حدوثه برغم كثرة هذه الشكاوى التى منها على سبيل
المثال انخفاض الاجور عما كانت عليه فى سنة ١٩٣٠ فقد أصبحت
١٣ شلنا و ٦ بنسات بدلا من ١٧ شلنا و ٦ بنسات للعامل الذى
يشتغل على سطح الارض ، ٢٢ شلنا و ٦ بنسات بدلا من ٣٠ شلنا
للعامل الذى يشتغل فى باطن الارض .

ووجدت اللجنة أن عمال المناجم الافريقين كانوا مهتمين بمنافسة
زملائهم الاوربيين واظهار أنهم ليسوا بأقل مقدرة فى الميدان الصناعى
بل ذهبوا الى درجة تحديهم فى اختبار يعقد للانتاج فيقوم الاوربيون
بدورهم ويقومون هم بدور آخر . وبرغم أن مثل هذا الاختيار لا يعد
عمليا فإن مغزاه الحقيقى هو فيما أظهره الافريقيون عن مدى وسرعة
اكتسابهم للمهارة فى صناعة التعدين . وبسبب هذا الشعور بخيبة
الامل لدى الافريقين فقد ضمنت اللجنة تقريرها جملة ذات أهمية
لم يسبق لها نظير فى تاريخ روديسيا الشمالية وأنه لواجب على
ادارة المنجم مع ممثلين للحكومة واتحاد المناجم بروديسيا الشمالية
أن يقدروا المراكز الممنوعة حاليا على الافريقين والتى يجب تشجيعهم
على التدرج اليها .

ولقد ووفق على كثير من اقتراحات لجنة فوستر فزيد الحد
الادنى لأجر العامل الافريقى شلنين وست بنسات وقسمت القوى
العاملة الافريقية الى ثلاث مراتب كذلك أدخلت المنح لغلاء المعيشة وجعل
الأجر للوقت الاضافى على نفس الأسس بالنسبة للاوربيين .

وكما فرضت مشاكل الافريقيين نفسها فى صناعة تعدين النحاس فانها قد اضطرت الحكومة كذلك الى أن تعيرها اهتمامها فقد نبه مدير الخدمات الطبية سنة ١٩٣٧ الى الحالة السيئة لكثير من المساكن التى تجهز للافريقيين فى غير مناطق التعدين واقترح أن توكل مسئولية انشائها الى السلطات للأرض والحوائط مبنية لا تنهيا الا عن طريق الباب الذى يتعين بذلك استمرار فتحه نظرا للحرارة المتولدة عن الأسقف الحديدية المنخفضة ودورة المياه لا تتعدى نظام الدلو غير المناسب والحصول على الماء يتم عن طريق حنفيات بعيدة .

وفى بحث علمى اجتماعى عن مجتمع المدينة الافريقى زودنا الدكتور جودفرى ولسون مدير معهد روس - لفتجستون وهو مركز أبحاث مخصص لدراسة المشاكل الاجتماعية ومشكلات الاجناس فى افريقيا الوسطى ، زودنا بصورة واضحة عن الحياة هناك وأوضح عن السرعة التى تغيرت بها الأيدى العاملة المهاجرة فمن بين ٦٦٤٠ يعملون فى بروكن هل أخذ ٣ / ٠ كعينة فقدر أن ١ / ٠ من المجموع هم من سكان المدينة بصورة دائمة بمعنى أن سكنهم الدائم بالمدينة لافى القرية وعرف العامل المهاجر بأنه ذلك الذى قضى ثلث الى ثلثى حياته فى المدينة ومن ثلثى الى ثلث حياته فى المناطق القروية منذ أن ترك قريته فقدر دكتور ولسون على هذا الاساس أن ٢٠ ٪ من السكان الذكور الافريقيين يعدون مهاجرين فما لا يقل عن ٧٠ ٪ منهم قضوا ما يزيد على ثلثى وقتهم منذ تركهم قريتهم أول مرة فى المدينة . ويعد بحث دكتور ولسون أول دليل احصائى على وجود عنصر دائم من سكان المدينة الافريقيين والأهم من ذلك السرعة التى أصبح بها معظم العمال الافريقيين فى بروكن هل من سكان المدن لا من سكان القرى .

وأبان بحث الدكتور ولسون كذلك أن الكثير من ملامح الحياة فى المجموعات السكنية لم تتغير الا قليلا منذ وقت بدء الهجرة على نطاق واسع اذا استمر انتشار صناعة الجعة بصورة غير مشروعة ولم تقل الرغبة فى امتلاك الملابس الاوربية فحوالى ٦٠ ٪ من مجموع الدخل النقدي للافريقى كان ينفقه على شراء الملابس وظلت العلاقات الاجتماعية قائمة على العادات القبلية مع بعض التحوير الذى استدعته

الحياة المدنية والاتصال ما بين القبائل وبالنسبة لتكوين المجتمع الافريقى كان يوجد ما يقدر بحوالى ٤١ / ٠ من الشباب غير المتزوج الذى لم يتجاوز العشرين أما الاكبر سنا فتصحبهم زوجاتهم ويقل عدد الاطفال فيها نظرا لاعادتهم الى قراهم حيث ترعاهم جداتهم وكان توفير المساكن والتموين مؤسسين على افتراض ان المهاجرين كلهم من غير المتزوجين وهذا يعنى أن وفرة عدد الشباب وقلة عدد الاطفال كانت نتيجة لظروف خلقت عمدا .

وكانت الاحوال تتدهور بصورة ملحوظة فى بعض المناطق القروية الافريقية فقد أدى النقص الشديد فى عدد الرجال الى جذب الاراضى والانخفاض الشديد فى خصبها .

وفى واقع الامر أصبحت روديسيا الشمالية عند مفترق الطرق فى تاريخها وأصبح من المستحيل تجاهل مشاكلها مثل الزيادة السريعة فى الاراضى المجذبة وحالة مساكن الافريقيين والخدمات فى المدن وخيبة آمالهم فى صناعة تعدين النحاس فهذه كلها تدعو الى اتجاه ايجابى من الحكومة وغير الرسميين لذا كان لهذه المشاكل أن تجد حلا .

ولقد كان للحرب العالمية الثانية أكبر الأثر فى تغيير وجهة نظر الرأى العام البريطانى اذ أعلن مستر كليمنت أتلى زعيم حزب العمال فى مؤتمر للحزب بعد اندلاع الحرب بقليل « أن المبدأ الثانى لاي تسوية للسلام يجب أن يكون الاعتراف بحق جميع الشعوب كبرت أم صغرت ومهما كان لونها ومعتقداتها فى أن تعيش وتطور مدنيته المميّزة ومن الواجب على الانجليزى أن يعيّل أن الافريقى له مثلما له من الحق فى كل مكان فى هذا العالم وفى نصيب من هبات الطبيعة » .

هكذا نجد انه مع اندلاع الحرب العالمية الثانية تولد شعور عام بأنه مادام الرجال من كافة الاجناس والعقائد قد دعسوا من المستعمرات والمحميات للمساعدة فى محاربة خطر النازية بما فيها من مبادئ عنصرية فانه من المستحيل الرجوع الى اتجاهات قبل الحرب بالنسبة للمستعمرات ووجبت هذه المشاعر طريقها للتحقيق

فى قانون تطوير المستعمرات الذى أقره البرلمان الانجليزى سنة ١٩٤٠ فى أحلك أيام الحرب وبه خصصت حكومة المملكة المتحدة الأموال اللازمة للهدف العاجل فى رفع مستويات الحياة بالمستعمرات اجتماعيا وماديا فكان فى هذا تعبير عن الثقة فى المستقبل وإشارة بانتهاء عهد فى تاريخ الاستعمار البريطانى .

وسرعان ماظهر أثر هذا الضغط الخارجى والداخلى مجتمعا فى روديسيا الشمالية وفى سنة ١٩٤٣ اتخذ الحاكم خطوة لم يسبق لها مثيل بئدب لجنة لبحث وكتابة تقرير عن إدارة مساكن الوطنيين وكانت اقتراحات اللجنة أدعى الى الدهول اذ ذكرت أنه من الواجب معاملة الافريقى وأسرتة كعنصر حياة دائم فى المراكز المدنية وفى النظرة البعيدة المدى أصبح حتميا تثبيت الافريقى فى كل من المناطق المدنية والقروية ومثل هذه الآراء كانت منذ خمس سنوات تعد ثورية والنطق بها وان كان لايعنى قبولها الا أن مجرد ذكرها له فى ذاته مغزى عميق . ووجلت اللجنة أن مساكن الافريقين فى حالة اقرب الى الفوضى فجانب كبير من هذه المساكن تملكه السلطات المحلية الا أنه لا يوجد تشريع يرغمها الى توفير المساكن للافريقين وبرغم أن لائحة استخدام الوطنيين تلزم صاحب العمل بايواء من يستخدمهم من الافريقين فانها لم تشر الى ايواء عائلاتهم ومن ٦٧٢٩ منزلا زارتها اللجنة وجدت أن ٦٨٩ منزلا فقط تحتوى على أكثر من حجرة واحدة برغم ان نصف عدد قاطنيها الذكور كانوا متزوجين وأن هذه المنازل جميعا تنقصها أقل المستويات اللازمة للمعيشة الكريمة والصحة العامة ولعلاج هذه الحالة اقترحت اللجنة الزام السلطات المحلية بتوفير المساكن اللازمة للمستخدمين من الافريقين وعائلاتهم بحيث يتوافر فيها أقل المستويات اللازمة للأسرة حجرتان ومطبخ ومخزن وفراندا وقدرت اللجنة أن النفقات اللازمة لذلك لن تقل عن مليون من الجنيهات .

وفى سنة ١٩٤٣ أصدر السيد ج . بوسفولد ستوك منشورا لكافة حكام المقاطعات عن موضوع المشاكل المحتمل ظهورها بعودة الكثيرين من الافريقين الذين تطوعوا للخدمة فى القوات المسلحة وكان من رأى حكومة روديسيا الشمالية الانتفاع الكامل بالمجندين

المسرحين في متابعة حرب أخرى لتقدم الوطنيين : « هل ننكر على الأفريقيين مدنيتهما ؟ هل يحكم عليهم بالعيش على الإطلاق في ظروف بعيدة عن الانسانية والصحة ؟ أو ليس من المنطق اقتراح أنه في فترة محددة من الوقت سيتمكن توفير الظروف بحيث يصبح في كل قرية افريقية أكواخ حسنة المبنى للأفريقيين مزودة بالمياه والطعام الحسن الوفير والوسائل الصحية المناسبة والملابس النظيفة البسيطة وأن كل قرية أو منطقة يجب أن يكون بها عمالها المهرة في الحرف ورجالها ونسائها المدربون على توفير الخدمات العامة الكافية من صحية وتعليمية وزراعية وهكذا ؟ »

وفي سنة ١٩٤٤ نددت وزارة المستعمرات ج . ف كلاي كمستشار لحكومتي روديسيا الشمالية ونياسالاند لوضع أسس التقدم بهاتين المحيتين . فاقترح كلاي اقامة خمسة مراكز بها لتوفير الخدمات الاجتماعية ولتكون بمثابة مراكز إشعاع تنبعث منها النهضة الاجتماعية حتى تعم في طول البلاد وعرضها ولتدعيم هذه الفكرة بتوسع اقتصادي اعترف مستر كلاي بأنه اذا لم يكن هدف الانتاج الغذائي الوطني غير مواجهة الاحتياجات الداخلية للبلاد فانه لن يوفر العمل الكافي للمجتمع القروي ولا المستوى الاقتصادي والاجتماعي الذي يمكن مقارنته بمستوى العامل في الصناعة . ولذلك فقد اقترح اجراء تجارب على زراعة محاصيل جديدة يمكن بيعها ولن يكون بغير احداث انقلاب في الطريقة التي يتبعها الأفريقيون في الزراعة واجراء تغيير سريع من الطريقة الافريقية في الزراعة المتنقلة الى الزراعة الثابتة ، والدافع الرئيسي للتقدم يجب أن ينبعث من الحكومات المحلية غير أنهم في معظم المناطق تنقصهم الصلاحية لاختار مراكز قيادية في التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

ولقد تنبه المستوطنون بمزيد من القلق الى هذا التغير في سياسة الحكومة وما عازمت عليه بمجرد انتهاء الحرب الى العمل على تطوير الأفريقيين اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا مما حدا بالزعماء السياسيين الأوربيين الى اعادة المناداة بالاندماج . ففي نوفمبر سنة ١٩٤٣ تقدم ولنسكى الى المجلس التشريعي باقتراح بادماج روديسيا الشمالية والجنوبية في ظل دستور مماثل لذلك الذي تنعم

به حاليا روديسيا الجنوبية غير أن جون براون بصفته ممثلا لمصالح
الافريقيين صوت مع الحكومة ضد المشروع مما أدى الى عدم الأخذ
به وكان المثقفون الافريقيون من سكان المدن قد نضج وعيهم فعارضوا
الادماج بشدة فصرح السيد هاري نكومبولا ناظر المدرسة الشهاب
وممثل المجلس الاستشاري لمدينة كيتوى قائلا : « والآن وقد أصبح
هذا الموضوع المخيف محل مناقشة في الانعقاد الجديد للمجلس
التشريعي فانه يتعين على الافريقي أن يذكر رأيه عنه مرة أخرى ان
سياسة جنوب افريقيا بالنسبة للوطنيين من حيث التمييز
الاقتصادي والسياسي والتفرقة العنصرية هي السياسة الرسمية
التي تتبعها حكومة روديسيا الجنوبية فقد أوضح رئيس وزراء
روديسيا الجنوبية أن تلك البلاد هي بلاد الرجل الأبيض وان الرجل
الاسود سيبقى خادما له ان لم يكن عبدا لديه ، ومن جهة أخرى فان
حكومة روديسيا الشمالية قد جرت على اعطاء المصالح الافريقية
مركزا مرموقا فهل سيتنازل رئيس وزراء روديسيا الجنوبية عن
سياسته تجاه الوطنيين ويتبع سياسة روديسيا الشمالية
ونياسالاند ؟ ان وزارة المستعمرات اذا قررت تسليم روديسيا
الشمالية ونياسالاند الى السير جودفري هيجنز فان الشعوب
السود في كافة أرجاء افريقيا الشرقية الانجليزية ستفقد ثقتها
سريعا في حكومة الامبراطورية البريطانية »

الفصل التاسع

سنوات ما بعد الحرب — بداية العاصفة

فى عام ١٩٤٤ أظهر الكولونيل أوليفر ستانلى وكيل الوزارة لشئون المستعمرات عطفه على مطلب غير الرسميين بزيادة عدد ممثليهم فدعا الحاكم سبرجون وادنجتون كما دعا كولونيل جون براون بصفته زعيم غير الرسميين الى لندن لمناقشة الدستور وفى أكتوبر من ذلك العام أعلن عن منح غير الرسميين أغلبية فى المجلس التشريعى فالتسعة أعضاء من الرسميين والثمانية أعضاء المنتخبين يظلون دون تغيير أما العضو المعين لتمثيل مصالح الأفريقيين فينضم إليه اثنان آخران من الأوروبيين توكل لهما نفس المهمة مع إضافة عضوين أوروبيين آخرين بطريق التعيين لتمثيل المصالح الأخرى وأصبح الدستور الجديد نافذاً فى يونيو ١٩٤٥

وهناك قرار آخر لقي ترحيباً أشد حرارة من الأعضاء الأوربيين المنتخبين اذ أعلن وزير المستعمرات تكوين مجلس أفريقى مركزى لبحث التخطيط الموحد فى روديسيا الشمالية والجنوبية ونياسالاند .

وفى المملكة المتحدة أدت الانتخابات العامة التى أجريت فى سنة ١٩٤٥ الى انتصار ساحق لحزب العمال ذلك الحزب الذى كان طوال الحرب يهاجم فكرة التوحيد السياسى لروديسيا الشمالية والجنوبية بل وكل نظام العلاقات العنصرية بهما .

وفى الوقت ذاته أصبح الانشقاق بين غير الرسميين نهائياً بالنسبة لمسألة الإدماج فعندما أثار ولنسكى فكرة الإدماج فى أغسطس سنة ١٩٤٥ صرح جون براون قائلاً اننى مقتنع حالياً أن

هناك طريقتين متباينتين لمعالجة مسألة الافريقيين ويتضمن أحدهم الطريقتين حسن معاملتهم ورفع مستواهم الصحى والمعيشى وتوفير الضمانات الاجتماعية لهم مع الاحتفاظ بهم كخلم والمبدأ الآخر اعتبار الافريقى شريكا محتملا . اننى لمقتنع أن الافريقى على حق فى معارضته للادماج مع روديسيا الجنوبية لانه يخشى أن يعنى ذلك تسليمه للمبدأ الاول الذى يمكن أن نسميه مبدأ جنوب افريقيا .

غير أن نظرة ولنسكى الى الأمور الافريقية كانت محل تغير سريع حيث قال : اذا كان التعليم هو الفارق الوحيد بيننا وبين الافريقيين ، فانه فارق سيختفى ولاشك ، الا أننى أعتقد أن التعليم سيزيل تدريجيا عدم المساواة العنصرية وعندها يلزم حماية الأوربيين ذلك أن الافريقى سيشغل المركز تلو المركز مع تقدمه الثقافى .

ومع خوف الأعضاء الأوربيين المنتخبين من نوايا حكومة العمال ومع زيادة تأييد المستوطنين لمسألة الادماج وانشقاق غير الرسميين بالنسبة لهذه المسألة أصبح من المحتم تصدع العلاقات بين الرسميين وغير الرسميين وبرغم الأغلبية التى أصبحت لغير الرسميين فقد ظل مركز الرسميين دون تغير فهم المسيطرون على المجلس التنفيذى ومسئولية كل ادارة حكومية ظلت فى أيدى الرسميين ولو اتفق الرسميون وغير الرسميين على سياسة موحدة لأمكن تقليل هذا التوتر ، الا أن غير الرسميين كانت تساورهم الشكوك فالرسميون مسئولون أمام وزير المستعمرات وهذا أصبح حاليا أحد وزراء حكومة العمال وفضلا عن ذلك فان تنبه غير الرسميين الى خطورة اعتماد البلاد على صناعة النحاس فقط جعلهم يستعجلون الحكومة فى نشر وتطبيق خططها لفترة ما بعد الحرب فى تطوير البلاد والتقدم بها بأسرع ما يمكن وبسبب الأزمة العنصرية كانوا يتعجلون أيضا تشجيع هجرة الأوربيين الى البلاد على نطاق واسع الا أن الرسميين لم يشاركوهم هذا الشعور بالعجلة ، بل ان النظام الذى هم جزء منه لا يساعد على ذلك أى على تطبيق خطط غير الرسميين وتشجيع هجرة الأوربيين ، فالقرارات الهامة التى يتخذها الحاكم ومجلسه التنفيذى يجب ارسالها الى لندن للتصديق عليها ورؤساء الادارة المهمون كثيرو التنقل من مركز لآخر ، بل ان بعضهم حديث النقل

من المستعمرات الامبراطورية الأخرى وليس لهم دراية بأمور روديسيا الشمالية .

ولقد كان مدى صحة ادعاء شركة جنوب افريقيا الانجليزية في ملكية حقوق التعدين بروديسيا الشمالية بصورة دائمة محل اعتراض المستوطنين منذ سنة ١٩٠٢ وفي سنة ١٩٣٨ بحث الموضوع أمام المجلس التشريعي وبرغم هزيمة هذه الحركة واصدار الحكومة البريطانية لتصريح أكدت فيه صحة ادعاءات الشركة فان الأوربيين دأبوا على رفع الموضوع أمام المجلس التشريعي فمع استمرار زيادة سعر النحاس ازدادت ضريبة الامتياز الذي منحه شركات التعدين لشركة جنوب افريقيا الانجليزية واخيرا في ديسمبر سنة ١٩٤٥ أمكن التقدم بقرار عن طريق أغلبية غير الرسميين وتمت الموافقة عليه وينص على أن هذا المجلس لا يقبل كقرار نهائي في النتائج التي وصل اليها الوزير في برقيته رقم ٣٧٤ المؤرخة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٩. بخصوص صحة ادعاءات شركة جنوب افريقيا الانجليزية عن ضرائب الامتياز المدنية بالنسبة لهذا الجزء من البلاد المعروف باسم « الحزام النحاسي » .

وفي ديسمبر سنة ١٩٤٥ قاد جون براون حركة في المجلس التشريعي تهدف الى عدم تأخر الحكومة في اعلان اتجاهها بالنسبة لتقرير لجنة التحقيق عن مساكن الافريقيين واستنكر جون براون مؤيدا من غير الرسميين الآخرين الحالة السيئة لمساكن الافريقيين في المدن وفي سنة ١٩٤٦ انشئت ادارة للحكومة المحلية ومساكن الافريقيين وخصص مبلغ مليون جنيه لتمويل بناء المساكن غير أنه بسبب شدة الحاجة والعجز في مواد البناء فقد يدىء ببرنامج مؤقت للاسكان واشترطت الحكومة الا تزيد نفقات كل كوخ في الخدمات عن عشرة جنيهات وسجل أول تقرير سنوي للادارة الجديدة بأنه لا يلوح بأى تقدم حقيقى محتمل لفترة ما مستقبلا .

وفي مناسبة أخرى أثار جون براون مسألة تهجير العمال التي اعتبرها طريقة بائدة من طرق العصور الوسطى لتوفير الأيدي العاملة وفي الوقت الذي سلم فيه بأن تثبيت العمال مشروع طويل المدى فمن الواجب مواجهتها برغم ذلك أن سجلنا ليس

حسنًا بالنسبة لهذه المسألة فكل ما فعله هو إعادة العمال الى قراهم على فقرات

وفي البيان الذي ألقاه الحاكم أمام المجلس التشريعي سنة ١٩٤٥ عن تنظيم السلطات الوطنية أعلن ما يلي : « مع رفع الأجور والاستقرار الاقتصادي الذي لم يسبق له نظير والتخلص التدريجي من السلطات الوطنية التي لا حاجة لها فإنه يمكن اعتبار تكوين الحكومة الوطنية قد عانى تغييرا ثابتا في الاتجاه الصحيح ولن يمضي وقت طويل حتى تسود هذه السياسة المتطورة وفضلا عن ذلك فقد عدلت لوائح السلطات الوطنية بحيث أصبح من حقها وضع القوانين لرفع مستوى الأجور في المناطق التي تحت سلطتها وقد أظهر جون براون امتنانه لهذه الاحتياجات ولكنني لست مطمئنا في قرارة نفسي بالنسبة للمركز العام للسلطات الوطنية واني أعرف تماما أننا تخلصنا من عدد من زعماء القبائل الذين لا حاجة بنا لهم غير أننا تركنا عددا منهم ليس له الا أقل الحق في البقاء كزعماء في ظل الظروف الحديثة فكرر وزير الشؤون الوطنية رغبة الحكومة في أن يدين الوطنيون بولاء للسلطات الوطنية وخاصة مع هذا الوعي السياسي المتزايد في هذا القطاع الأكثر تقدما من المجتمع الأفريقي الذي بدأ يستشعر عدم كفاية الإدارة الأفريقية الحالية وهناك خطر في أنه ما لم تتطور السلطات الوطنية مع الزمن فإن العناصر الأكثر تقدما في الشعب الأفريقي سستتمرد عليها وستتجه الى تكوين جماعات سياسية منفصلة بدلا من اتباع الطريق السننليم الذي يقضي بالتعاون والقيام بالمساعدة في تقوية الإدارة الوطنية واني لمقتنع بأنه اذا حدث ذلك فسيضر بمجموع الشعب الأفريقي واني لمتأكد أن السيد العضو المحترم الكولونيل سير ستيوارت جون براون سيبذل كل نفوذه بين الأفريقيين الأكثر تقدما لمنع حدوث ذلك .

وتحقيقا لرغبة براون أنشأت الحكومة في سنة ١٩٤٦ المجلس التشريعي الأفريقي وهو مجلس استشاري منظم ومشكل على غرار المجلس التشريعي ويقوم بانتخاب أعضائه مجالس المقاطعات الأفريقية ويرأس اجتماعاته وزير شؤون الوطنيين وتعهنت الحكومة

أن تعرض عليه كل القوانين التي تمس الشئون الافريقية وأن تأخذ
بمنصحة المجلس كلما تيسر ذلك .

وفي سنة ١٩٤٧ أعادت إدارة المقاطعات تنظيم السلطات
الوطنية العليا وهي سلطة الزعيم الأكبر والسلطات الوطنية الأقل
شأنًا في المناطق القبلية في مجلس مركزي وطني واحد يجلس فيه
كل الزعماء الموجودين مع مستشاريهم التقليديين ويعملون كمندوبين
للمجلس المركزي في المناطق التي تحت مسئوليتهم ويعزز المجلس
كذلك بضم أعضاء من الرسميين ويجري انتخاب أعضاء آخرين
من الافريقيين بوساطة الشعب ليصبح تشكيل المجلس أكثر
ديمقراطية أما بالنسبة لمناطق المدن فلم يذكر وزير الشئون الوطنية
أية اقتراحات بناءة وهنا يقول : ففي هذه المناطق التي فقد فيها
الافريقيون كل اهتمام فسوف تتخذ الخطوات اللازمة لكي نجعل
منها كتلا أكثر فاعلية .

وعلى هذا فإنه برغم التمييز العنصري المطبق في المدن وحاجز
اللون المطبق في المناطق الصناعية بمناجم النحاس والسكك الحديدية
فلم تكن الحكومة في موقف يسمح لها بالتدخل بنجاح في أي من
الميدانين ففي الحالة الأولى كان يسوء السلطات المحلية نظام
الجماعات المحلية الأوروبية وفي الثانية كانت الاتحادات الأوروبية
موطدة الأقدام ولم يكن في مقدور الرسميين بالمجلس التشريعي
اقرار سياسة لا يرتضيها الأعضاء الأوروبيون المنتخبون ومن
السخريّة أن غير الرسميين كانوا أكثر منها للأسباب الأساسية
لتدمير الافريقيين من الرسميين وفي سنة ١٩٤٥ حدث اضطراب خطير
لعمال السكك الحديدية الافريقيين وامتد حتى شل الخط كله في
روديسيا الشمالية مما دعا ولنسكي نفسه أن يصرح في المجلس
التشريعي قائلاً : نحن نشهد الآن ثورة بين الشعوب الافريقية وعلينا
أن نواجه الموقف ونوجهه في الطريق السليم وما يدور في رأسي
هو الاهتمام الى الوسائل التي تعطى الافريقيين طريقة لعرض آرائهم
وشكاويهم على المسئولين وجهازا يعطيهم الفرصة للتفاوض
ولا أظن أن الافريقي قد أصبح صالحا لحركة الاتحادات المهنية
كما أن استخدام زعماء القبائل قد استنفذ الغرض منه نظراً
لأنه تجاوز الافريقي هذه المرحلة أن ما يدور في خلدي هو نوع من

التنظيم المركزي المشكل من أعضاء ذوي خبرة بالاتحادات المهنية وممثلين منتخبين من العمال الأفريقيين .

وفي سنة ١٩٤٦ دعى الى لندن وفد من روديسيا الشمالية مكون من الحاكم السير جون وادنجتون والكولونيل السير سيتوارت جون براون والسير ولنسكى لمباحثة وزير المستعمرات في مسألة ضريبة الامتياز على التعدين في روديسيا الشمالية المستحقة لشركة جنوب افريقيا الانجليزية وخلال المباحثات فحص المركز الدستوري كذلك واتفق أخيرا على بعض التغييرات فبدلا من اثنين من غير الرسميين المعينين ينتخب عضوان أوروبيان ويزاد عدد الرسميين الممثلين لمصالح الأفريقيين من ثلاثة الى أربعة يكون اثنان منهما من الأفريقيين .

ولقد أثار هذا القرار مشاعر الأوربيين وزاد من التوتر في المجلس التشريعي ما بين الأعضاء الأوربيين المنتخبين والرسميين فحقيقة أنه أصبحت الأغلبية للأوربيين المنتخبين على الرسميين أخيرا ولكن الثمن كان جلوس اثنين من الأفريقيين في المجلس التشريعي ثم حدث ما زاد الأمور سوءا ففي سنة ١٩٤٧ ندب الحاكم لجنة لبحث مسألة تقدم الأفريقيين في الصناعة وتنبه على أعضاء اللجنة بأن يضعوا في تقديرهم أن سياسة الحكومة هي وجوب اعطاء الأفريقيين في روديسيا الشمالية الفرص لأعمال أكثر مسئولية كلما سمحت كفايتهم بذلك وأن يقدموا التوصيات بالنسبة للمراكز التي يجب أن يشغلها الأفريقيون في الحال وماهي التسهيلات التدريبية اللازمة لتسهيل تقدمهم فضلا عن مسألة أجور الأفريقيين وعندما وصلت اللجنة لروديسيا الشمالية رفض اتحاد عمال المناجم التعاون معها لاعتراضه على أشخاص اللجنة ولأنه لم تذكر اشارة صريحة في شروطها عن الأجر الموحد للعمل الواحد .

وعندما نشر تقرير اللجنة سنة ١٩٤٨ أوصت بقدرة الأفريقيين على ملء ثمانية وعشرين نوعا من العمل في صناعة التعدين في الحال وأحد عشر نوعا منها بعد فترة تدريب قصيرة وتسعة عشر عملا بعد فترة تدريب أشد وأطول وبالنسبة لمسألة الأجر الموحد

للمعمل الواحد قالت اللجنة « واضح من المعلومات التي تحت أيدينا أن الأفريقي لن يتمكن لفترة ما أن يشغل كل مراكز الأوربي الذي كان يقوم بالعمل سابقا وواضح أيضا أنه لزم من محسوس مستقبلا سيحتاج الأفريقي ملاحظة أكثر مما يتطلب الأوربي وفي تقديرنا كذلك اقرار مبدأ الأجر الموحد للعمل الواحد وبافتراض أن أجر الأوربي حاليا عادل وأن الأمر يحتاج الى حلول ثلاثة افريقيين لأداء عمل الأوربي دون أن تزيد الملاحظة فان نفقات الأوربي يجب أن تقسم على ثلاثة افريقيين الا أنه يتعين عدم الاستغناء عن الأوربي في العمل أو العمليات السابق بيانها كي يحل محله الأفريقي ، فالأفريقي لا يرقى اليها الا بعد أن يبطل استخدام الأوربي فيها أو اذا رقى الأوربي .

ولقد قوبل هذا التقرير بمرارة من اتحاد عمال المناجم الأوربيين بل من كل اتحادات المهن الأوربية . وعند مناقشته في المجلس التشريعي صرح ولنسكى بأن اقتراح اللجنة بتقسيم عمل الأوربي سيؤدي الى القضاء على الأوربي وكان أثر ذلك على الاتحاد الأوربي هو محاولته انشاء فروع للأفريقيين بالاتحاد ولكن ذلك لم يجد نفعا اذ لم يمض وقت قصير حتى تألف أول اتحاد لعمال المناجم الافريقيين في نكانا وكان عدد أعضائه ٢٦٠٠ . وتلا ذلك تكوين منظمات مماثلة في كل المناجم الأساسية الأخرى وادمجت جميعا سنة ١٩٤٩ في اتحاد عمال المناجم الافريقيين في روديسيا الشمالية الذي اعترفت به شركات التعدين في أغسطس من العام نفسه .

ولقد انتج التأثير المشترك لكافة هذه التطورات قسادا ملحوظا في العلاقات العنصرية وكان جون براون قد تنبأ الى ذلك منذ ابريل سنة ١٩٤٦ فذكر أمام المجلس التشريعي تخلخل ثقة الأفريقي في الأوربي فبالنسبة للمستوطنين ذكر أنه يعتقد أن الأفريقيين يشعرون أن المستوطنين قد استحوذوا على كل الأراضي الخصبة ولم يتركوا للأفريقيين منها الا الصخرية غير المنتجة ، بل وتضاءل ايمان الأفريقي بالاربعاليات وموظفي الادارة واتهم براون الادارة ببعدها عن المسائل الافريقية وذكر ان السبب الرئيسي

لعلم رضا الافريقيين هو حاجز اللون ثم قال واني لأعني بذلك القيود المفروضة على السود دون البيض وقد تكون هذه القيود تافهة ولكنها ليست كذلك في نظر الافريقيين وذكر أمثلة من طريقة السود في متاجر البيض قائلًا «فحتى في مكان صغير مثل بمبا حيث يتردد عدد صغير جدا من الأوروبيين على مكاتب البريد يوميا ، يتعين على الافريقيين أن يذهب الى طاعة في الحائط ويقف في الطريق في المطر اذا كان ينهمر وينتظر حتى تفضى طلبات أى أوربي يصادف وجوده في الداخل ونفس الأمر صحيح كذلك بمحطات السكك الحديدية والبنوك .

ثم أشار زعيم غير الرسميين الى حاجز اللون من الوجهة الاقتصادية وقرأ خطابات تعبر عن شعور الافريقيين كقولهم « اننا نحن الافريقيين لا نريد أجرا على عملنا يصل الى ٦٠ جنيها شهريا ونقدر أن الأوربي يجب أن يكون أعلى أجرا ولكننا نشعر أنه من الظلم أن يعمل الواحد منا أربع أو خمس سنوات بل حتى عشرة الى خمسة عشر سنة في باطن الأرض ولا يتقاضى غير أربعة أو خمسة جنيهات شهريا في حين أن الأوربي الذي يأتي حديثا للعمل من جنوب افريقية أو انجلترا يبدأ بأربعين جنيها شهريا ، وبالنسبة لحاجز اللون من الوجهة الاجتماعية ذكر جون براون انه الشيء الذي يجب أن يقوم نفسه طالما أننا نحفظ برءوسنا فاذا حدث أن ناسب الرجل الابيض والاسود شربهما لفنجان من الشاي سويا ، فما الضرر في هذا ؟

وخلص جون براون من ذلك كله الى كيفية علاج هذا الموضوع ففي مكاتب البريد والبنوك ومحطات السكك الحديدية اقترح تدريب كتاب من الافريقيين على تولى أمور الزبائن الافريقيين في قسم منفصل من المبنى وبالنسبة لحاجز اللون من الوجهة الاقتصادية اقتصر على اقتراح عقد مؤتمر مائدة مستديرة من الأطراف المعنية وبالنسبة للاتحادات المهنية الافريقية قال :

« علينا أن نعترف بحاجة الافريقيين الى السماح لهم بتكوين اتحادات مهنية في الحال ، وأخيرا تناول جون براون الحل المستند على العدالة فصرح بأنه استعجل اصدار تشريع يجعل الزواج غير

الشرعي بين الرجال الأوروبيين والافريقيات جريمة مثلما هو
بالنسبة للعلاقات بين الأوروبيات والرجال الافريقيين .

ولم يحدث أن استمع المجلس التشريعي الى قنبلة كهذه وكان
هذا الهجوم على الاوروبيين دون سابق تنبيه وعدم اعلام باقى
الأعضاء غير الرسميين به ، مما أغضبهم أشد الغضب وثار
عاصفة سياسية على رأس جون براون وبرغم أنه استمر رئيسا
لجمعية غير الرسميين فقد أصبح من الواضح أن عهده كزعيم
سياسي قد انتهى بالنسبة للناخبين الأوروبيين .

وكان غضب المجتمع الأوربي شديدا لدرجة أن الحاكم وافق
أخيرا على عقد جلسة غير عادية للمجلس التشريعي تخصص لبحث
العلاقات العنصرية ولو أنها أثبتت أنها لم تكن أكثر من محاولة
لتنفيذ اتهامات جون براون فرفض بالاجماع الاقتراح القائل
بفساد العلاقات العنصرية وذهب السيد ويليامز وهو عضو منتخب
الى حد اقتراح أنه لا يوجد نظام يسمى حاجز اللون فى هذه البلاد
فيمكن تفسير معاملة الافريقيين فى المتاجر والبنوك ومكاتب
البريد بأنها نتيجة القصور فى الامكانيات .
ونتيجة لهذه العاصفة التى أثارها خطاب جون براون فقد
اضطر الى الاستقالة من رئاسة جمعية غير الرسميين وانتخب
ولنسكى بدلا منه .

الفصل العاشر

تازم الأمور - مطالبة غير الرسميين بحكومة مسئولة

مما يؤكد ازدياد مخاوف الافريقيين وازدياد العلاقات العنصرية
سبوا اللهجة المتغيرة في المناقشات التي دارت في المجلس التشريعي
الافريقي بجلسته المنعقدة في سنة ١٩٤٨ فقد حل محل الدقة
والوعي السياسي الذي ميز مناقشات سنة ١٩٤٧ حركة تعارض منح
حكومة مسئولة لروديسيا الشمالية وحركة أخرى تطالب بالمساواة
في عدد النواب غير الرسميين من الاوربيين والافريقيين بالمجلس
التشريعي وبالمجلس التنفيذي ، مع الغاء نظام تمثيل الافريقيين بنواب
معينين من الاوربيين وهنا يقول السير رونالد سوال : هذه البلاد لنا
ولا نريد أن يأخذها أناس آخرون وأكد نلسون نامولا جو ايمانه
بسيادة الافريقيين قائلا اننا نريد أن تظل روديسيا الشمالية أرضا
وطنية .

ومما يدعو الى السخرية ان جون براون كان هو السبب في هذا
التشدد الفجائي في الآراء التي صرح بها الاعضاء في مجلس النواب
الافريقي .

ففي ١٥ يناير سنة ١٩٤٨ أدلى في المجلس التشريعي بتصريح
كهوب جوه حيث قال « ان نقطة الانطلاق يسيرة تماما ولكنني لست
متأكدا فيما اذا كان الاعضاء المعارضون يدركون حتى الآن ما تريده
وما نعتني أن نحققه ان ما نريده ليس أكثر ولا اقل من حكومة مسئولة
اننا مقتنعون فرادى وجماعات أن الحكومة البيروقراطية ما عادت
تصلح لروديسيا الشمالية ولم يفصح جون براون عن خطته بالنسبة
لهذه الحكومة المسئولة وأنهى خطابه مهددا « واني لأستبعد أن

يساء النصح لوزير المستعمرات بحيث لا تضطر الى استخدام الطريق الوحيد المفتوح أمامنا . . . أن نستخدم السلطات المخولة لنا لايقاع الشلل بالحكومة .

وكانت الطريقة التي عالجت بها الحكومة طلب جون براون حكومة مسئولة مما زاد الأعصاب توترا . فقد أشار السكرتير المالي في اجابته عليه الى أن بعض غير الرسميين يعدون هذه المقترحات مقدمة للادماج مع روديسيا الجنوبية الأمر الذي دعا جون براون الى التنبيه الى خلو بيانه من مثل هذه الاشارة وطلب من السكرتير المالي أن يوضح ذلك .

وقد تضمنت هذه المقترحات تغييرات شاملة ويقول جون براون ان الغرض منها هو جعل المجلس التشريعي السلطة المنفذة اذ اقترح تشكيل المجلس التشريعي من عشرة أوربيين منتخبين وثلاثة أوربيين معينين لتمثيل مصالح الأفريقيين وعضوية أفريقيين منتخبين أحدهما يمثل أراضي الباروتسي وأربعة أعضاء من الرسميين : النائب العام والسكرتير المالي ومدير الخدمة الطبية وآخر . ويشكل المجلس التنفيذي من أربعة أعضاء من غير الرسميين أو من الرسميين مع جعل الرئاسة لواحد من غير الرسميين ويظل حق الاعتراض (الفيتو) في يد الحاكم ولكنه من الواضح أنه من الصعب عليه استخدام الفيتو في الظروف القهرية تماما طالما بقيت لغير الرسميين هذه القوة الغالبة .

ولقد رفض الزعماء السياسيون الأفريقيون هذه المقترحات سواء خارج المجلس التشريعي و داخله اذ أنهم ربطوا بينها وبين الادماج كما فعل السكرتير المالي ففي إحدى القرارات التي أصدرتها جمعية كيتوى الأفريقية جاء مايلي : وبرغم أن غير الرسميين ينكرون أن مقترحاتهم ستؤدي الى الادماج مع روديسيا الجنوبية فان جميع الأفريقيين يتفقون مع السيد ثورنتون السكرتير المالي في أنها طريقة الى الادماج وكررت الجمعيات الأفريقية رأيها بأن المستقبل السياسي لروديسيا الشمالية يجب أن يستند على مبدأ سيادة مصالح

الأفريقيين وافصحت المناقشات التي دارت بمجالس المقاطعات
وبجلس النواب الأفريقي عن أن زعماء القبائل يعتنقون المبدأ
نفسه .

ولذلك فإن مطالبة جون براون بحكومة مسئولة قد قضى على
الثقة التي كان يحملها الأفريقيون له . وجعلتهم يدركون أن رابطتهم
بالحكومة البريطانية كأداة لحمايتهم من المستوطنين لم تكن بالقوة
التي تصوروها وأقنعتهم أن مصالحهم يمكن أن يحسن تمثيلها فقط
بأعضاء ينوبون عنهم من جنسهم نفسه .

وكان رد فعل هذا التطور عميقا فقد أظهرت المناقشات في
المجلس النيابي سنة ١٩٤٧ استعداد بعض الأعضاء لمؤازرة اجراءات
الحكومة الخاصة بصيانة التربة وتطوير المناطق القروية الأفريقية
فصرح الأسيد كاكومبي بأن الأفريقيين في روديسيا الشمالية
يفسدون تربة البلاد ومثل الأفريقي بطفل عليه أن يتناول الدواء
الذي وصفه الطبيب وهذا الدواء هو الطرق الزراعية والطبيب هو
الإدارة الزراعية . وبالنظر إلى الأهمية المعلقة على نهوض الحكومة
بالمناطق القروية الأفريقية ومدى التغييرات المتضمنة اقتراحات خطة
مابعد الحرب فإن هذا التأييد من الأفريقيين كان مهما بوجه خاص
ففي منطقة مازابوكا بإقليم التونجا على سبيل المثال تقدمت الإدارة
الزراعية بمشروعات تهدف إلى توطين الفلاحين الأفريقيين في قطعة
معينة من الأرض وتشجيعهم على تطبيق طرق زراعية متقدمة غير
أن هذه الجهود لم تلق إلا نجاحا قليلا فكتب مدير الزراعة سنة
١٩٤٢ بأن الوقت مهيأ للعمل الحازم وأن إدارته لا قدرة لها إلا على
إطلاق صيحة تحذير وأن خبرة السنوات الست السابقة قد أظهرت
أن التحذير في ذاته لم يثمر إلا قليلا .

غير أن انتظار تأييد السلطات الوطنية كان يعد افراطا في
التفاؤل تحت هذه الظروف فالآثار الطويلة المدى الخاصة بالتوطين
وتشجيع تقدم زارعي التونجا المتنورين سيترتب عليها تقليل عدد
الزارعين وزيادة المساحة التي يزرعها كل منهم واجبار الزارعين

الأقل كفاية على ترك الأراضي ومثل هذه النتائج لا تثمر الا عنفا ومقاومة وتدمرا في أى مجتمع زراعى وخاصة من هؤلاء الذين أكرهوا على ترك الأرض ، الا أن هذا التدمير لم يكن قاصرا على تلك الفئة نظرا للظروف الخاصة لروديسيا الشمالية فالزعماء والمستشارون التقليديون الذين يكونون السلطات الوطنية كانوا يستمدون السلطة من الحكومة المركزية فضلا عن عقيدة الأهالي فى الصفات الخارقة للطبيعة التى يمتلكونها وخاصة بالنسبة للأرض والرفاهية الزراعية فكل اجراء يمس ذلك يؤدى الى اضعاف السلطة الحقيقية للزعيم وظهور طبقة من السادة المزارعين خلىق بأن يكون له هذا الأثر ولذلك فمن الصعب أن ينتظر من السلطات الوطنية أن تؤازر فى النشاط الاجراءات التى توصى بها الادارة الزراعية وفضلا عن هذا فهم فى فشلهم فى عمل ذلك لم يفعلوا أكثر من تأييد سياسة الادارة الاقليمية المؤسسه على تشجيع العادات القبلية التقليدية .

وهذه المتناقضات كان من المتعين ايجاد حل لها فى مصالح الفلاح المتقدم اذا كان لا يقصد تخريب اراضى منطقة التونجا تماما وهذه المشكلة كانت شديدة التعقيد فى حد ذاتها فما بالك وعوامل أخرى تزيدها تعقيدا فالافريقيون المتقدمون الذين هم على استعداد لتأييد اجراءات صيانة التربة كانوا من الناحية السياسية أكثر وعيا كذلك ولكن الحكومة وجدت أن آراءهم بالنسبة للمسائل الأخرى مغلقة تماما مما يفسر المؤازرة الشديدة لزعماء القبائل واجحامهم عن منح الافريقيين المتقدمين مشاركة محدودة فى أعمال السلطات الوطنية وكانت الغالبية العظمى من أهالي التونجا تعتقد أن السبب الوحيد لمتاعبهم هو تحويل اراضى قبائل التونجا لاستيطان الأوربيين ومما لاشك فيه أن هذا التحويل قد أدى الى اشتداد تزاخم الافريقيين الا أنه حتما لو أعيدت هذه الأراضى للقبائل فالأمر مسألة وقت حتى تفسد تربة هذه الأراضى أيضا ما لم تغير التونجا طريقها فى الحياة من الأساس .

ولم تكن مشاكل الأراضى المستبعاة للافريقيين أقل شدة فمشروعات النهوض والتطوير لم تكن تتناول المناطق البعيدة منها وبذلك تقتصر الغرض الاقتصادية لسكانها على الأيدى العاملة

المهاجرة أما المناطق التي تتناولها خطط نظام التطور فيتعين أن تتناولها ثورة اجتماعية زراعية مماثلة لتلك التي دعت لها الحاجة في مناطق التونجا وهي ثورة تتضمن نفس الصراع وبرغم أنه لا توجد مناطق استيطان للأوربيين قريبة من هذه المناطق فإن أثر هذا الانقلاب الفنى كان أشد ، نظرا لأن القبائل لم يكن لديها فرصة سابقة للتعود على الاقتصاد المتبادل أو الطرق اللازمة لانشاء مزارع للفلاحين وزيادة على هذا فإن مشروعات المزارع لو أفلحت فإن حزام الخط الحديدي سيوفر كل الأذرة اللازمة وبذلك تفقد المناطق البعيدة سوقها للأذرة ويتعين عليها البحث عن محاصيل أخرى . غير أن خطط مزارع الفلاحين لم يقدر لها النجاح الا فى مناطق معينة قرب بتوكى لعجز الفلاحين عن منافسة المحاصيل المزروعة على امتداد الخط الحديدي أو زراعة حاصلات أخرى يجدون لها أسواقا .

وعلى نقيض ذلك فإن النهوض الاقتصادى الممول من الأوربيين على امتداد الخط الحديدي كان يتقدم بخطوات متزايدة فى سنوات ما بعد الحرب فقد ظل انتاج النحاس فى مستوى عال وبدى فى صناعات ثانوية أخرى والمهاجرون الأوربيون الذين اجتذبتهم الأرض - وخاصة الأسعار المرتفعة للسخان - جعلوا من النشاط الزراعى الأوربى رقما قياسيا وهكذا ازداد فقدان التوازن ما بين منطقة التعدين المتقدمة صناعيا وحزام الخط الحديدي المزدهر وبين باقى البلاد التى وضعتها خطط النهوض فانها تبعت شعورا عاما بالركود .

وطالما أن الأراضى المستبقاة للأفريقيين استمرت فى أن تعتمد اقتصاديا على الزراعة فإن اجتماع التربة الفقيرة والأحوال الجوية غير المناسبة وذباب التسي تسي والبعد عن الاسواق تحول وحده من غير حاجة لعوامل أخرى دون أى تقدم مـادى ويعنى هذا أن لب المسألة فى أن اقتصاد الاقليم بأكمله مركز فى جزء صغير من مساحته الكلية وهو الجزء الممتد على طول الخط الحديدي وعند الحزام النحاسى فما لم يعمل على زيادة سعته وهو أمر يحتاج الى

ادخال زعوس أموال وكفايات أوربية فى المناطق الافريقية فان مآلها هو التأخير المستمر .

واذا كان تقسيم الأرض قد تولد مباشرة عن الأزمة العنصرية بالأقليم فان استمرار هذا التقسيم كاد يكون مشكلته الأساسية .
اذ كان لعدم التوازن الاقتصادى رد فعل سياسى فتدفق الافريقين على المدن مثلاً دفع المستوطنين الى المطالبة بتوسيع المنطقة المخصصة لاستيطانهم مما أثار خوف الافريقين وخاصة لتزايد هجرة الأوربيين فى سنوات مابعد الحرب ووحدت المطالبة بحكومة مسئولة الزعماء التقليديين والافريقين المستنيرين فى تصميم اجماعى للدفاع عن أمانى الافريقين مهما كان الثمن وبذلك أصبح الافريقيون الذين كانوا وحدهم على استعداد لتأييد الاصلاح الزراعى ، يساورهم الشك فى اجراءات الحكومة بشأن زعمائهم التقليديين وتحت هذه الظروف أصبحت المشكلات التى كانت بالغة الصعوبة مستعصية على كل حال .

ولم يكن هنالك ثمة احتمال على أن التوتر العنصرى ستخبر جذوته فقد صمم غير الرسميين على أن ينتزعوا من الحكومة البريطانية اعترافاً بالسلطة التى اعتبروا أنها قد خولت لهم بعد أن أصبحت الاغلبية لهم وزيادة على المطالبة بحكومة مسئولة فان موضوع ضريبة الامتياز على التعدين وصل الى ذروته ففى سنة ١٩٤٨ أعاد ولنسكى سؤاله ثانية محذرا الرسميين من أنه ما لم يتلق رداً من الحكومة الانجليزية حتى شهر مارس فانه سيقدم اقتراحاً بالاقتراع على عدم الثقة ولما لم يصل أى رد وجه ولنسكى فى ٢٢ مارس حركة تطالب وزير المستعمرات باعادة النظر فى قراره واتخاذ الخطوات المؤكدة بأن حقوق التعدين مخولة لأهالى روديسيا الشمالية ونبه ولنسكى أنه باعتبار أن سعر النحاس هو ١٣٢ جنيه للطن فان ضريبة الامتياز المستحقة لشركة جنوب افريقية الانجليزية تصل الى ٢٥٠.٠٠٠ ر. ١٢٥ جنيه سنوياً وأن حوالى نصف القيمة الكلية للانتاج المعدنى للبلاد أى حوالى ١٥٠.٠٠٠ ر. ١٥٠ جنيه تدفعها البلاد كفوائد وقال ولنسكى انى

لا اقترح عدم احقية اولئك الذين استثمروا اموالهم في عائد غير
ان الذين يملكون هذه البلاد وصنعوها لهم الحق في نسبة معقولة
من هذه الاموال واذا لم تستجب حكومة المملكة المتحدة لمطالبنا
فاني اظن ان الوقت قد حان لفرض رسم على ضريبة الامتياز
اقترح ان يكون ٥٠ ٪ منها .

وعلى اثر ذلك دعى وفد من روديسيا الشمالية الى لندن
لاجراء مباحثات مع وزير المستعمرات .

الفصل الحادي عشر

اقتراح تكوين الاتحاد ولكن الركود لا يزال قائماً

في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٨ خاطب جون براون المجلس التشريعي مفصلاً آراءه عن التطور الدستوري لروديسيا الشمالية فالحطوة الأولى الواجب اتخاذها في اعتقاده هي ادماج روديسيا الشمالية ونياسالاند في ظل دستور مماثل لذلك الذي اقترحه للأولي وبذلك تحقق ميزتان الأولى هي زيادة القوة البشرية والثانية أنه نظر التكاثر اقتصاد القطرين فإنه يمكن لنياسالاند أن تسد النقص في الطعام بروديسيا الشمالية في الوقت الذي تزود فيه هذه الأخيرة نياسالاند بمنتجات صناعية من صناعاتها الثانوية الناشئة فإذا تم هذا الاتحاد فإنه يمكن عندئذ توحيد هذين القطرين الشماليين مع روديسيا الجنوبية وبذلك تظهر إلى الوجود دولة أفريقية الوسطى التي يعتبرها جون براون حيوية لخير هذه الاقطار الثلاثة ووجودها .

ومن الواضح أن هذه الاقتراحات هي امتداد لاقتراح ايجاد حكومة مسئولة فالأساس في كليهما هو التحرر من ربة وزارة المستعمرات مع ضمان المصالح الافريقية وخاصة ما كان منها متعلقاً بالأرض وبعد ذلك بعشرة أسابيع في الجلسة الافتتاحية للانعقاد التالي للمجلس التشريعي خاطب المستر ولنسكي الحاكم بخصوص زيارة وفد روديسيا الشمالية للندن للتفاوض في مسألة الحكومة المسئولة فقال إننا نتطلع إلى فرصة للتفاوض في مسألة الاتحاد مع وكيل وزارة المستعمرات .

وبذلك وجد وزير المستعمرات نفسه مواجهاً بمجموعة مذهلة التعقيد من المطالب فبالنسبة لموضوع حق شركة جنوب افريقيا

الانجليزية في ضريبة الامتياز على التعدين ومسألة اتحاد الاقطار الثلاثة صرح السير جريس جونز أن حكومه صاحبة الجلالة ليست في مركز لتحكم على نفسها ولكنه وافق على تعديل تشكيل المجلس التنفيذي بحيث يجلس فيه أربعة من الاعضاء غير الرسميين بالمجلس التشريعي بما في ذلك أحد الاوربيين المعينين لتمثيل المصالح الأفريقية وقد اعتبر غير الرسميين ذلك كسببا فبافتراض أن قراراتهم ستكون اجماعية فان وجهة نظرهم هي التي ستسود في المجلس التنفيذي ثم أذيع بعد ذلك أن واحدا أو اثنين من غير الرسميين ستوكل اليه مسئولية مجموعة أو عدة مجاميع من ادارات الحكومة عندما يصبح دستور سنة ١٩٤٨ نافذا .

غير أن الاحداث كانت تتطور سواء رضيت حكومة صاحبة الجلالة بالحكم على نفسها ام لم ترض فقد اكتسح الحزب الوطني بزعامة الدكتور مالان الحزب المتحد وانتزع السلطة من أيدي الفيلد مارشال سمطس ومثل هذا الحدث كان يمس المستوطنين الاوربيين في روديسيا الشمالية والجنوبية وقد أخذ الحزب الجديد على عاتقه أن يقطع تدريجيا الوشائج التي تربط جنوب افريقيا ببريطانيا وهي وشائج يحسنونها بشدة في روديسيا وزيادة على ذلك فان أهالي روديسيا المتحدثين بالانجليزية كانوا يدركون ما عليه عدد المتحدثين بلغة البوير في جنوبي افريقيا شمال نهر اللمبوبو وأن عواطفهم قد تنجذب للحكومة الوطنية الجديدة وبهذا ازداد الشعور بالحاجة الى انشاء دولة افريقيا الوسطى بحيث تكون وثيقة الروابط مع بريطانيا ولها من القوة ما يمكنها من مقاومة نفوذ جنوبي افريقيا .

وقد حدث أن تقابل في لندن زعيما روديسيا الشمالية والجنوبية حيث كان ولنسكى قد حضر مؤتمر افريقيا الانجليزية الذي عقده وزير المستعمرات بينما حضر السير جودفري مؤتمر رؤساء حكومات الكومنولث ولقد اقتنع ولنسكى خلال محادثاته مع مستر جريس جونز ان الحكومة البريطانية لا يمكن أن تؤيد الادماج فقد حاول اقناع رئيس وزراء روديسيا الجنوبية بأن السبيل الوحيد لتحقيق أوثق الروابط بين روديسيا الشمالية والجنوبية هو عن طريق الاتحاد . وقد نجح ولنسكى في محاولته اذ أعلن السير جودفري أنه على أتم استعداد لعقد مؤتمر يضم غير الرسميين بروديسيا

الشمالية وممثلي الأحزاب السياسية في روديسيا الجنوبية لبحث الموضوع .

وفي فبراير سنة ١٩٤٩ انعقد مؤتمر الاتحاد عند شلالات فيكتوريا وكان السير جود فرى على رأس وفد روديسيا الجنوبية وويلنسكى على رأس وفد روديسيا الشمالية وحضر كذلك الاعضاء انبارزون للجماعات الاوربية في نياسالاندولم يدع أحد من الافريقيين فأرسلت جمعية صوت الافريقيين بروديسيا الجنوبية مراقبا أوربيا وحضر كذلك جون براون كممثل للعناصر الأفريقية في روديسيا الشمالية .

ولقد كان هذا المؤتمر ناجحا من وجهة نظر الوفود الاوربية اذ قرر أن اتحاد روديسيا الشمالية والجنوبية ونياسالاند على ومرغوب فيه ووضعت أسس دستور هذا الاتحاد ولكنه كان مفاجئا من وجهة نظر الافريقيين في روديسيا الشمالية وأكد الخطاب الافتتاحي لرئيس وزراء روديسيا الجنوبية أسوأ مخاوفهم . اذ أعلن في خطابه بأن الأحوال في أفريقيا الوسطى لا تسمح لادخال نظام الحكم الديمقراطي نظرا لعدم نضج الوطنيين للمشاركة في الانتخابات .

وفي الواقع كان الهدف الاساسي للوفود المجتمعة هو انشاء دولة جديدة لها من الموارد المادية والبشرية ما يمكنها من صيانة استقلالها بحيث أنه في الميدان العنصرى يمكن حماية مصالح الاوروبيين . ويتحقق هذا من وجهة نظر وفود روديسيا الشمالية ونياسالاند بالموازرة الفعالة لروديسيا الجنوبية ، نظرا لأن ما بها من جالية أوروبية ، وموارد للإدارة الوطنية ، والخبرة الفنية ؛ هو السبيل الوحيد للمحافظة على الاستقلال وفي نفس الوقت حماية مصالح الاوروبيين وأصرت روديسيا الجنوبية على أنه يلزم ألا يترتب على الاتحاد أى اتصال وثيق بالحكومة البريطانية نظرا لأنها من وجهة نظر روديسيا الجنوبية يشجع الوطنية الافريقية في الجنوب ووطنية السود في الشمال .

وكان اتحاد الجمعيات الافريقية قد أعيدت تسميته سنة ١٩٤٨ بالمجلس الوطنى الافريقى لروديسيا الشمالية وهو منظمة سياسية يتزعمها الافريقيون المتنورون القاطنون بالمدن وسريعا ما اتضح

أن هذه المنظمة كانت تنظم بنشاط معارضة الافريقيين لاقتراحات الاتحاد .

ولم يعد محتملا أن تزداد فكرة الاتحاد تقبلا فقد كرر حزب العمال الانجليزى تصميمه على ألا يمنح تحت ظرف من الظروف زيادة فى السلطة السياسية للمستوطنين فى افريقيا الوسطى دون زيادة فى قوة الافريقيين . ولذلك فقد كان من الصعب انتظار تأييد فعال من الحكومة الانجليزية العمالية القائمة لفكرة انشاء الاتحاد . ولم يكن وزير المستعمرات فى مركز يسمح له برفض الاتحاد فى الوقت نفسه ، فالضغط الذى بذله غير الرسميين أرغمه على تعديل الأفكار التى طالما صرح بها عندما كان فى المعارضة . فقرار السماح لاربعة من غير الرسميين بالجلوس فى المجلس التنفيذى والاتفاق على أن آراءهم مجتمعة لها الوزن نفسه كما فى المجلس التشريعى وندب اثنين من الاوروبيين المنتخبين ليصبحا وزراء مسئولين عن مجموعات من الادارات الحكومية كل هنا يعد حركات فى اتجاه زيادة قوة الاوروبيين وزيادة فى النفوذ السياسى لهم دون موازنة مقارنة فى تقدم الافريقيين .

وبالنسبة لمسألة سيادة مصالح الافريقيين كان غير الرسميين متلهفين على اجبار الحكومة على التخلي عنه وفى سنة ١٩٤٥ وافقت حكومة روديسيا الشمالية على القرار الذى تقسم به الماجور ماجى وهو عضو منتخب عندما قرر : أن مصالح الافريقيين والاوروبيين متشابهة فى الاقليم بحيث أن سياسة تغليب مصالح احدى الطائفتين على الأخرى ستضر ضررا بليغا بتقدم روديسيا الشمالية .

وفى مارس سنة ١٩٤٨ طلب ويلنسكى الاجابة بلا أو نعم عن سؤاله : هل سياسة تغليب مصالح الافريقيين لا زالت مناسبة لروديسيا الشمالية ؟ فصرح السكرتير العام فى المجلس التشريعى : بأن مبدأ المشاركة يعنى أن مصالح احدى الطائفتين لا يمكن أن تتغلب على مصالح الطائفة الأخرى .

وفى أغسطس سنة ١٩٤٨ صرح وزير المستعمرات فى الجلسة غير العادية للمجلس التشريعى الافريقى قائلا ان النقطة الرئيسية أن تقدم روديسيا الشمالية يعتمد على مشاركة حقيقية ما بين الاوروبيين

والافريقيين . ولا محل لأن تعتنق الحكومة سياسة تغليب مصالح
أى من الطائفتين على الأخرى . ان مصالح روديسيا الشمالية
لا يخدمها الا سياسة قائمة على التعاون القلبي ما بين طوائف
المجتمع المختلفة .

وفي نوفمبر سنة ١٩٤٨ أعلن ويلنسكى عن نيته في التقدم
بقرار للتصريح بفرض ضريبة امتياز على الانتاج المعدنى وجاء فى
مشروع قراره . . . وائنى لقدر لما يعنيه هذا . أنه يعنى أننا سننفذ
هذا القرار لأن زملائي يؤيدوننى ، سننفذه برغم تصريح وزير
المستعمرات سنة ١٩٣٩ ، ولكننى أريد أن أحذر الحكومة من أنها
إذا رفضت هذا التصريح فستثور المتاعب فى هذه البلاد . وقد أيد
جميع غير الرسميين هذا القرار وامتنع الرسميون عن التصويت بناء على
نصيحة الحاكم وبذلك ووفق عليه وكان ولنسكى قد أوضح قائلاً أما
أننا نحن غير الرسميين لنا كلمة ودور فى حكومة هذه البلاد أو ليس
لنا شئ من ذلك وحينئذ علينا أن نتخذ دورنا الطبيعي وهو دور
المعارضة .

وتولد الاحتكاك كذلك ما بين الرسميين وغير الرسميين
بسبب الاختلاف فى تفسير عبارة أن القرارات الاجماعية لغير
الرسميين لها الوزن نفسه فى المجلس التنفيذى كما هو الشأن بالمجلس
التشريعى وفى ابريل سنة ١٩٤١ قام وزير المستعمرات السير كريستن
جونز بزيارة لروديسيا الشمالية صدر بعدها تصريح رسمى بأن
النتيجة التى وصلت اليها مباحثات لندن فى يوليو الماضى يجب أن
يفهم أنها تعنى أن الحاكم عليه أن يقبل مشورة الاعضاء غير الرسميين
بالمجلس التنفيذى فى حالة ما اذا كان الاجماع من اربعتهم الا فى
الحالات التى يشعر أنه يتعين عليها استخدام سلطاته التى يحتفظ
بها وعلق ولنسكى على ذلك بقوله « ان تفسير هذه العبارة أصبح
الآن واضحاً تماماً وقد حصلنا عليه كتابة » الا أن الامور سارت فى
طريق آخر بالنسبة لمسألة الاتحاد فخلال رحلة وزير المستعمرات
تلقى ما يزيد على اثنى عشر التماساً من الهيئات الافريقية تعارض
كلها الاتحاد وبرغم أن الوزير رفض التعليق عليها فى الاجتماعات
العامة فإن مجرد سكوته أكد اعتقاد الاوربيين بأنه يؤيدها وعلقت

اعلى ذلك احدى الصحف المحلية بقولها « اذا ما فشل الاتحاد فانه من المحتمل حدوث تغيير تدريجي في الاتجاهات بروديسيا الشمالية ومن المحتمل تجاوز أنظار الاوروبيين في روديسيا الجنوبية طلبا للتأييد والتشجيع في موضوع هو معركة الحياة بعينها » .

وبرغم أن وزير المستعمرات قد راعى عدم المساس بشعور الاوروبيين فانه لتغافله عن شكوك الاوروبيين وعدم ثقتهم حولها الى غضب صريح . فخلال زيارته القصيرة لروديسيا الجنوبية أشار الوزير الى أنه بسبب ضمانات الحكومة الانجليزية للافريقيين فانه يتعين مراقبة استيطان الاوروبيين الدائم في روديسيا الشمالية وما كاد ولنسكى يقرأ تصريح الوزير في صحيفة محلية حتى أدلى بإجابته عليه في اجتماع صحفي بمطار « لوزاكا » وهو على أهبة السفر الى لندن يستون لاجتماع سياسي « وان تصريح وزير المستعمرات مرفوض كلية » . واذا أرادت الحكومة البريطانية استخدامه فعليها أن تحضر بقواتها الى هذه البلاد لتنفيذه . ان المستوطنين لا يمكن أن يعترفوا بمبدأ سيادة مصالح الافريقيين ، واذا أصر مستر كويسن جونز على هذه السياسة فلن أتردد في هذا الالتجاء الى شعب جنوبي أفريقيا وروديسيا الجنوبية لتأييدنا في هذا النضال وسأتصل كذلك بالأعضاء المنتخبين في كينيا لضمان اتخاذنا موقفا حازما لضمان مصالح الاوروبيين في وسط وشرق أفريقيا » .

ولقد كان غضب وزير المستعمرات شديدا لهذه الحملة الظالمة وحاول خلال بقية دورته انقاذ الموقف ففي اذاعة للافريقيين قبل سفره للندن صرح بقوله : « والآن يوجد عدد كبير من الاوروبيين في هذه البلاد وهم يتيحون لكم فرص العمل ويزيدون من ثروة البلاد واني لاعلم أنه يبدو أنه لا يوجد في بعض الاماكن صراع ما بين مصالح بعض الاوروبيين والافريقيين ولكننا نحاول أن نمنع هذا ونزيل آثاره » . وفي مؤتمر صحفي صرح السيد كويسن جونز أنه لمن الواضح أنه خير هذه البلاد وتقدمها ان يكون للاوروبي مكان دائم » .

وبذلك كان السير كريستن جونز في مازق ما بين التأييد الذي أسبغه حزبه على قضية الافريقيين وقوة الطائفة الاوروبية في روديسيا

الشمالية ولم يكن لديه سبيل غير محاولة الموازنة بين وجهتي النظر
 العنصريتين فعندما سأل مستر سكينارد عضو البرلمان العمالي وزير
 المستعمرات في مجلس العموم بعد عودته من روديسيا الشمالية عن
 تأكيد بأنه لن يتخذ شيئاً حيال اتحاد بلاد أفريقيا الوسطى يؤدي إلى
 زيادة القوة للأقليات الأوروبية فأجاب السير كريستن جونز أن المصالح
 الحالية والمستقبلية لروديسيا الشمالية لن يخدمها إلا تعاون قلبي ما بين
 العناصر المختلفة للمجتمع إلا أنه في ٢٧ من إبريل سنة ١٩٤٩ نشرت
 جريدة الأفريقيين الأسبوعية التي تصدر في كوزاكا أن السير كريستن
 جونز صرح عندما قابلته لوفد من المجلس الأفريقي لروديسيا الشمالية في
 ١٤ من إبريل سنة ١٩٤٩ أنه إذا نشب صراع ما بين مصالح
 الأوروبيين والأفريقيين فإن مصالح الأفريقيين هي التي ستغلب فوجه
 ولنسكى سؤالاً إلى السكرتير العام عما إذا كان تصريح الوزير قد
 ذكر دون تحريف فأجابه بأن صحته هي « كانت وجهة النظر في
 الماضي أنه إذا نشب صراع في المصالح ولم يمكن إيجاد حل له فإن
 مصالح الوطنيين هي التي ستسود وهذا الموضوع لا يخرج عن كونه
 مسألة فرضية إذ لم تعد لهذا التعريف السابق أية قوة على الإطلاق .
 أن حكومة صاحبة الجلالة ترى أن مصالح الأفريقيين تلقى كل ضمان .
 وكما ذكر في التصريح الرسمي سنة ١٩٤٨ يجب على الطائفتين أن
 تعمل سوياً لخير البلاد .

فوجه ولنسكى السؤال التكميلي الآتي : هل يمكنني أن أسأل
 صديقي المبجل أن يصرح بشكل قاطع في لغة سهلة واضحة أن مبدأ
 السيادة قد اندثر وأن السياسة المتبعة في هذه البلاد هي سياسة
 زمالة ومشاركة لكل الأهالي في مصالح الأهالي كافة ؟ فأجاب السكرتير
 العام إذا كان العضو المحترم يعني بالسيادة تغليب مصالح إحدى
 الطائفتين بالمجتمع على الأخرى فيمكنني أن أقول أن السيادة قد ماتت
 وإذا كانت السيادة تعني أن مصالح إحدى الطائفتين لا يمكن أن
 تغلب على الأخرى فإن السيادة تكون حية .

الفصل الثاني عشر

إدراك الحقائق

ان الخطوة الاولى أمام زعماء الاوربيين في افريقيا الوسطى للخروج من هذا التيه هي تعديل طريقتهم الاصلية في عرض مسألة الاتحاد . وذلك بوضع وزير المستعمرات في مركز يضطر معه الى اتخاذ قرار بشأنه . ففي نوفمبر سنة ١٩٤٩ تقدم ولنسكى الى المجلس التشريعي لروديسيا الشمالية بمشروع القرار الآتي : « ان من رأى هذا المجلس أن الوقت قد حان لحكومة صاحبة الجلالة أن تقود حركة انشاء اتحاد في افريقيا الوسطى مكون من روديسيا الجنوبية والشمالية ونياسالاند » ولتايبند هذا الاتحاد واطهار أهميته استعمل ولنسكى الحجج نفسها التي كان قد ساقها في خطبة له بعد الحرب بخصوص الادماج ولكنه في هذه المرة عني بأن يوضح مكانة بريطانيا من انشاء دولة افريقيا الوسطى القوية التي يربطها ببريطانيا اوثق الروابط حيث نبه الى أنه من المستحيل تجاهل اتجاه الحوادث في جنوب افريقيا حيث يردد الوزراء الوطنيون الرغبة في انشاء جمهورية قد تخرج على نطاق الكومنولث . وصرح ولنسكى ان جنوب افريقيا قد تظل على الحياد في الحرب المقبلة وعلى ذلك فان الوضع الاستراتيجي لن يصبح مأمونا وهناك أيضا مسألة الدفاع اذا لم تعد بريطانيا تلك القوة التي كانت سنة ١٩٣٨ وأصبحت مقدرتها على الدفاع عن افريقيا الوسطى مشكوكا فيها . كما أن كلا من البلاد الثلاثة بافريقيا الوسطى غير قادرة على الدفاع عن نفسها مالم توجد قوة اقتصادية وراء ذلك، وهذه لا يمكن الحصول عليها بغير طريق الاتحصاد ولما كان فجوى الخلاف على الاتحاد هو المسألة الافريقية فقد عالجها ولنسكى بقوله .

ان الوطنيين يكرهون التغيير وان الشكل الوحيد للحكم الذى يقبلونه هو الموظفون الرسميون لوزارة المستعمرات واستطرد يتساءل : فهل أنا فى حاجة الى أن أصرح للمجلس أن هذا الاتجاه يرفضه مجتمع المستوطنين فى هذه البلاد ؟ لقد اقترعنا سنة بعد أخرى فى مصلحة اعتمادات لتوفير شتى الخدمات للأفريقيين ولم تكن حكومة صاحبة الجلالة هى التى وفرت الاموال بل وفرتها المشروعات والقوة المحركة وعزائم الاوربيين فى هذه البلاد فإذا اقترح بعد ذلك عدم صلاحيتنا للمشاركة فى الحكم فذلك أمر يناهضه الاوربيون اننى لم أدرك ومشارك للأفريقيين فى عدم حبهم للتغيير . ولكن اذا أمكن لأحد أن يمكن الأفريقيين من الاعتقاد أن الخيار الوحيد لهم هو أن يظلوا كما هم حالياً أو يصبحوا جزءاً من دولة اتحادية فإن هذا الشخص يكون غير أمين . ان الوضع فى هذه البلاد وثروتنا المعدنية وموقعنا الاستراتيجى لا يسمح بأن تظل هذه البلاد على حالها فعلينا أن نتقدم بها فإذا لم نفعل فإن شعوباً أخرى ليست مستعدة لان تتركنا نضع الايدى على هذه الاتفاق الواسعة وهذه الثروة المعدنية الهائلة دون استغلال وانى لاقرر بالنظر الى مصالح الاوربيين فى هذه البلاد وبالنظر الى مصالح الأفريقيين ان هذا الجزء من العالم يجب النهوض به .

وقال جون براون انه هو وزملاؤه الثلاثة والأوربي الثانى المعين لتمثيل الأفريقيين والعنصران الأفريقيان سيصوتون ضد هذا القرار وهنا يصر براون على انه بجانب واجبنا كممثلين لوجهة النظر الأفريقية فأنا نشعر انه بالنظر الى المعارضة الأفريقية للاتحاد فان الوقت لم يعد مناسباً لحكومة صاحبة الجلالة فى قيادة حركة انشاء دولة اتحادية . وانسباً لنعارض كذلك الاقتراحات التى أبديت فى مؤتمر شلالات فيكتوريا اذ هى فى رأينا الادماج تحت اسم آخر .

ولم يكن فى قدرة الرسميين التصويت فى مصلحة القرار فوزير المستعمرات يعارض الاتحاد كما لم يكن فى مقدورهم التصويت ضده والا أدى ذلك الى احتكاكهم ثانية بالاعضاء المنتخبين ولذلك فقد اتخذوا طريقاً وسطاً وامتنعوا عن التصويت مما أدى الى الموافقة على القرار بأغلبية أصوات الاعضاء المنتخبين على الاصوات المثلة للأفريقيين .

ومرت الشهور دون أن تشخذ لندن قراراً واستثمرت العلاقات

العنصرية تزداد سوءا كما ازدادت وحدة المجتمع الافريقي تحت زعامة المجلس الافريقي وفي هذه اللحظة تدخل الحظ اذ نتيجة لحركة انفصالية في حزب العمال فقد السير كريستن مقعده وعاد حزب العمال الى السلطة ولكن بأغلبية أقل مما كانت له وعين اتلي رئيس الوزراء جيمس جريفت وزيرا للمستعمرات بدلا من كريستن جونز .

وانتهز ولنسكى الفرصة ليعدد مرة أخرى مزايا انشاء اتحاد في افريقيا الوسطى البريطانية فقال : ان الناس كافة تعلم الاسباب، اذ طالما أعلنتها هنا . ولكنى حاولت فقط ان أحث السيد الوزير على الموافقة على شيء واحد . هو اقتراح عقد مؤتمر أفضل لمحاولة وضع نهاية لهذا الموضوع .

وفي ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ أعلن جيمس جريفت في مجلس العموم أن حكومة صاحبة الجلالة قررت وجوب اجراء دراسة جديدة لمسألة المزيد من الاتحاد وكما اقترح جورفري كان يجب لتحقيق هذه الدراسة أن يقوم الرسميون الذين يتعين عليهم الاجتماع لهذا الغرض في أوائل ابريل سنة ١٩٥١ وصرح جريفت أن النتائج التي يصل اليها المؤتمر لن تقيد واحدة من الحكومات المشتركة فيه فالمؤتمر ذو هدف استطلاعي لمعرفة ما اذا كان المزيد من الاتحاد السياسي بين بلاد افريقيا الوسطى الثلاثة مرغوبا فيه أم لا .

وقد أشار الرسميون في تقريرهم الى ضرورة اتحاد أوثق والحاجة لعمل سريع وأشاروا كذلك الى اعتماد كل من البلاد الثلاثة اقتصاديا الواحدة على الاخرى والى الحاجة الى سياسة اقتصادية موحدة داخليا وخارجيا وهذا التعجيل بالتوسع الاقتصادي سيؤدي الى أن يعم الخير جميع السكان وخاصة التقدم السريع في تزويد الافريقيين بالخدمات الاجتماعية ونبه الرسميون الى أن الهدف النهائي للحكومات الثلاث متماثل بوجه عام فهي تهدف جميعا الى التقدم بالافريقيين اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا في زمالة ومشاركة مع الاوربيين وبذلك فان ماقد يوجد بينها من خلاف في السياسة الوطنية التي تتبعها كل منها لا يمكن أن يعد سببا ضد الاتحاد الذي يريده من الروابط بينها . ولهذا السبب فقد تصحوا باتحاد أوثق وتقدموا بخطة مفصلة لانجازه .

ولقد رفض الرسمىون اقتراح الادماج وعصبة وسط افريقيا
الاول بسبب معارضة الافريقيين له ولانه معقد وغير مقبول من
الاوربيين بروديسيا الجنوبية وأيد الرسمىون النظام الاتحادى قائلين:

اننا نعتقد أنه سيتمكن البلاد من الاتحاد الفعّال للعمل المشترك في
المبادئ التي تفيدها جميعا في الوقت الذي لا يمس سلطة كل من
الحكومات الفردية مع الاعتراف بمسئولية حكومة صاحب الجلالة في
المملكة المتحدة قبل الشعوب الافريقية . وقسمت على وجه التحديد
اختصاصات كل من الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية بحيث تكون
الوظائف والخدمات التي تمس العلاقات الخارجية من اختصاص الاولى
في حين ان تلك المتعلقة بالحياة اليومية للشعب الافريقى من اختصاص
الثانية كما تحتفظ الحكومات المحلية بكل مظاهر الادارة الافريقية
والخدمات الاجتماعية والفنية .

واقترح الرسمىون أن يكون المجلس التشريعى الاتحادى عبارة
عن مجلس واحد مكون من خمسة وثلاثين عضوا يمثل سبعة عشر
منهم روديسيا الجنوبية وأحد عشر روديسيا الشمالية وسبعة نيالاوند
ويمثل ثلاثة من كل اقليم المصالح الافريقية . ولضمان هذه المصالح
بصورة كافية تنشأ لجنة الشئون الافريقية يرأسها وزير للمصالح
افريقية لمناقشة كل التشريعات قبل اصدارها . فإذا ما وجدت أي
تشريع فيه اضرار بالمصالح الافريقية تحفظ عليه الحاكم العام ورجع
في أمره الى وزير المستعمرات .

وقد أعلن جريفت أن هذا التقرير خطوة بناءة في مسألة المزيد
من الروابط بين هذه الاقاليم الا أن الحكومة البريطانية لن تتخذ أي
قرار الا بعد أن تنتهى حكومات الاقاليم الثلاثة من بحثه وكان وكنسكى
وسير جودفرى شديدى الحماس بالنسبة له . أما الافريقيون فقد
عارضوه بشدة وخلق بينهم شعورا عاما بأنهم لابد أن يغرّقوا سويا
أو يسبحوا سويا .

وفي أغسطس وسبتمبر سنة ١٩٥١ قام وزير المستعمرات ووزير
علاقات الكومنولث بزيارة وسط افريقيا لاختبار وجهة نظر الافريقيين
وشرح مغزى اقتراحات الاتحاد لهم وانتهت الزيارة بعقد مؤتمر عند
الموقع المفضل لـ شلالات فيكتوريا - حضره ممثلون عن الحكومات

الأربع المعينة ووفود من المجلس التمثيلي الأفريقي بروديسيا الشمالية ومجلس الحماية الأفريقي في نياسالاند ولازالة مخاوف الأفريقيين في الأقليمين الشماليين وافق المؤتمر على أنه في حالة اتباع شكل من الاتحاد الوثيق يجب أن يتضمن الدستور بعض الحقوق الخاصة بالاحتفاظ بالأحوال في روديسيا الشمالية ونياسالاند وبذلك

يستبعد كل احتمال بامتزاج الأقاليم الثلاثة ما لم تدع اليه الأغلبية وتبقى الأرض ومسألة توطنها في روديسيا الشمالية ونياسالاند رهنا بالسلطة المطلقة لحكومة صاحب الجلالة بالمملكة المتحدة وكذلك تقدم الأفريقيين سياسيا في الأقاليم الثلاثة .

وتأجل المؤتمر سنة أخرى بسبب الحاجة الى مزيد من المباحثات وبسبب ما أعلنه آتلي رئيس وزراء بريطانيا من أنه ستجرى انتخابات عامة فيها وقد أعادت الانتخابات العامة المحافظين الى الحكم وأصبح ونستون تشرشل مرة أخرى رئيس وزراء بريطانيا .

الفصل الثالث عشر

مولد دولة جديدة - مطالبة الأفريقيين بمبدأ المشاركة

وقع اختيار ونستون تشرشل على أوليفر ليتلتون ليكون وزيرا للمستعمرات وبسرعة اتضح اتجاهه واتجاه الحكومة الجديدة حيال اتحاد أفريقيا الوسطى المقترح . ففي ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤١ أعلن ليتلتون في مجلس العموم أن حكومة صاحب الجلالة توافق كلية على نتائج مؤتمر شلالات فيكتوريا الثانى ووعد بعقد مؤتمر آخر فى لندن فى يوليو التالى لاجراء مزيد من المباحثات والمشورة ، بشأن الاتحاد كما ذكر أن تخطيط الاتحاد على الاسس العامة السوادة فى تقرير الرسميين أمر مفضل .

وكان رد الفعل مريرا لدى الأفريقيين فى روديسيا الشمالية بالنسبة لهذا التصريح . فقد كان واضحا أن المجتمع الأفريقى يعارض التصريح الرسمى الذى صدر بعد مؤتمر شلالات فيكتوريا والذي ينص على استعداد الأفريقيين لقبول الاتحاد على الاسس المقترحة بتقرير الزيمبيين ، بعد ما تعرف مسألة المشاركة وتوضع موضع التنفيذ . فدعا الحاكم فى ديسمبر سنة ١٩٥١ المجلس التمثيلى الأفريقى لجلسة خاصة وسأل الأعضاء عما اذا كانوا يوافقون أو يعارضون هذا التصريح وسألهم كذلك أن يجتمعوا بالرسميين وغير الرسميين لتحديد تعريف المشاركة . الا أن المجلس رفض أن يشارك فى تجديد تعريف المشاركة خوفا من أن يؤدى ذلك الى خطوة جديدة نحو الاتحاد . تبينوا أن موافقتهم السابقة على التصريح الرسمى قد مكنت ليتلتون من أن يمد فى خطه نحو مؤتمر آخر للاتحاد . وبعد مناقشات طويلة ومزيرة وافق المندوبون على تغيير التصريح بحيث تعدل عبارة

« سينظرون في مسألة الاتحاد » الى عبارة « قد ينظرون في مسألة الاتحاد » بعدما يحدد مفهوم المشاركة وتوضع موضع التنفيذ .

غير أن الحكومة البريطانية كانت قد عقدت العزم على التعجيل بخطواتها سواء رضى الأفريقيون بالتعاون أم رفضوا ، الأمر الذى أثار احتجاج الجميع وكان من رأى أعضاء كثيرين بمجلس العموم ان الأمور فى مسألة الاتحاد تعمل بطريقة غير كريمة . بل وأظهرت بعض الصحف ذات النفوذ عداها نحو عزم الحكومة على اتخاذ قرار فى مسألة الاتحاد بأسرع ما يمكن . وتكون المكتب الأفريقى للدفاع عن قضية الأفريقيين ضد الاتحاد ، وليكون فى لندن وغيرها من بلاد المملكة المتحدة قاعدة شعبية للمتحدثين الأفريقيين من أفريقيا الوسطى واحتلت مسألة الاتحاد من الصحف صفحاتها الأولى وأصبح قسم كبير من رأى العام البريطانى يشعر بأهمية المشكلة .

وفى الوقت نفسه كانت المعارضة الأفريقية فى روديسيا الشمالية تزداد سرعة وأصبحت القيادة السياسية للمجتمع الأفريقى فى أيدي المؤتمر الوطنى الأفريقى ، الذى استبدل ببعض أعضائه المعتدلين أعضاء أكثر نشاطا أو تزعم نكومبولا الذى كان من أشد معارضى الاندماج منذ عدة سنوات . وسرعان ما أصبح المؤتمر الوطنى تحت قيادته هيئة واسعة الانتشار لها سمى كرتارية منظمة بكل المقاطعات وفروع فى أبعد أركان الاقليم .

وكنذير لهذا الاتجاه أصدر المؤتمر فى أوائل سنة ١٩٥٢ التصريح الآتى « نظرا لما فكره من عزم الحكومة على معارلة فرض الاتحاد ضد الرغبة الاجتماعية للشعب الأفريقى ، ونظرا لعدم وجود القوة الدستورية الطبيعية التى يمكنها أن تنفع هذه الحركة ، فان المؤتمر يتبنى من حيث المبدأ حركة الاحتجاج الجماعى ويعقد العزم على أن يبدأ معركة لتنظيم الشعب لمثل هذه الحركة . ويندب المؤتمر المجلس الأعلى للنشاط ، وهو يتكون من تسعة أعضاء يشغل أربعة منهم مقاعد فى مؤتمر اتحاد الصناعات الأفريقى ، لوضع الخطط اللازمة ، وتخول له سلطة اصدار الاوامر باسم المؤتمر حتى ما كان

خاصا بالدعوة الى الاضراب العام عن العمل . ولهذا المجلس كذلك سلطة اصدار الدعوة الى العمل الجماعى فى الوقت الذى يراه مناسبا خلال أزمة الاتحاد . وما كاد يصدر هذا القرار حتى أمل المؤتمر بإعادة النساء والأطفال من المسدن الى قراهم وصرح تكومبولاً أن أرواح الأوربيين ستصبح مهددة اذا ما فرض الاتحاد ضد رغبات الأفريقيين .

وعندما انعقد مؤتمر الاتحاد فى لندن فى شهر ابريل برعاية لورد سالسبورى وزير علاقات الكومنولث وأوليفر ليتلتون وزير المستعمرات حضره المندوبون الرسميون وغير الرسميين لاقسالىم افريقيا الوسطى الثلاثة وامتنع المندوبون الأفريقيون عن حضوره برغم دعوتهم وبرغم وجودهم فى لندن فى ذلك الوقت وفى نهاية المؤتمر صدر بيان بأنه قد أمكن الموافقة على مشروع للدستور . كما نصح المؤتمر بسرعة تكوين ثلاث لجان بوساطة حكومات المملكة المتحدة ، لجنة روديسيا الجنوبية ، ولجنة روديسيا الشمالية ولجنة نياسالاند لأجراء أبحاث تفصيلية عن النتائج المالية للاتحاد ، وانشاء مجلس الخدمات الاتحادى والمملكة العليا الاتحادية . وتم تكوين هذه اللجان فى يونيو سنة ١٩٥٢ وتقدمت بتقاريرها فى ٢٩ من أكتوبر الى البرلمان عن طريق وزيرى المستعمرات وشئون الكومنولث . ولإعطاء مهلة كافية لدراسة هذه التقارير أعلنت الحكومة البريطانية أن المؤتمر الختامى للاتحاد سينعقد فى لندن أول يناير سنة ١٩٥٣ .

وفى هذا الوقت انقسم المؤيدون والمعارضون للاتحاد الى مجموعتين، فكان المعارضون للاتحاد يشعرون بخطأ انشاء هذا الاتحاد الجديد برغم المعارضة المبررة للزعماء الأفريقيين فى المحييتين الشمالييتين ، وبرغم العلاقة الخاصة التى تربط الحكومة البريطانية بالاهالى الوطنيين فى روديسيا الشمالية ونياسالاند . وترد الحكومة البريطانية والمؤيدون للاتحاد بأن الأغلبية الساحقة للشعب الأفريقى ليس لديها فكرة عن المعنى الحقيقى لمقترحات الاتحاد ، وأن حزب المؤتمر الوطنى يشوه هذه المقترحات عمدا حتى يرفضها الرأى العام الأفريقى . ومع ذلك فقد اتفق الجميع على أن الاتحاد سيتسبب فى مزايا اقتصادية للأقاليم الثلاثة . وبذلك أصبح بيت القصيد فى

هذا الخلاف هو ما اذا كانت معارضة في المحيتين الشماليتين لها
ما يسوغها فعلا أم لا .

ان جوهر معارضة الافريقيين للاتحاد ينصب على انه سيؤدي
الى انتقال السلطة السياسية الى ايدي العناصر الاوروبية المحلية في
بلاد الاتحاد بوجه عام وفي روديسيا الجنوبية بوجه خاص وانتقال
السلطة بهذا الوضع سيؤدي حتما الى الاضرار بمركزهم وتوقف بل
قلب مقاييس تقدمهم تلك المقاييس التي وضعتها وزارة المستعمرات ،
والى فقدانهم لاراضيهم الاحتياطية نظرا لان الحكومة الانجليزية
ستصبح في مركز لايسمح لها بضمان تعهدها ، وأخيرا سيؤدي
الى أن تصبح الامور في افريقيا الوسطى مماثلة لما هي عليه في اتحاد
جنوب افريقيا .

وهناك أسباب أخرى لمعارضة الزعماء الافريقيين في روديسيا
الشمالية للاتحاد ، أهمها التمييز العنصري المطبق في روديسيا
الجنوبية بحيث أنه ممنوع عليهم تكوين اتحادات عمالية هناك وعدم
تمثيلهم في المجلس التشريعي وتحديد القانون لمناطق البيض
والصود ، واحتياج الافريقيين الى عدد من تصريحات المرور في مناطق
المدن ، وتجريد زعماء الافريقيين هناك من السلطة والعزة التقليدية
التي لهم في المجتمع الافريقي .

غير أن هذه الحجج مردود عليها إذ أنه في واقع الامر لا تختلف
الامور كثيرا في روديسيا الشمالية عنها في الجنوب . فالتمييز
العنصري موجود في الاولى كما هو في الثانية ، وما خطاب جون براون
عن العلاقات العنصرية سنة ١٩٤٦ الا خير الأدلة على ذلك ولم تتغير
الامور كثيرا منذ ذلك التاريخ . وحقيقة أن القانون لا ينص على
تحديد مناطق للبيض وأخرى للصود في روديسيا الشمالية ، كما
هو الحال في روديسيا الجنوبية ، ومع ذلك فإن الصود يمنعون من
الاقامة في المناطق السكنية الخاصة بالاوروبيين ما لم يكونوا في
خدمة الاوروبيين ، فيقطنون في أكواخ تلحق بمؤخرة منازل هؤلاء .
وبالنسبة لالزام الافريقيين بحمل تصريحات في روديسيا الجنوبية ،
فكذلك يتعين على كل افريقي في مناطق المدن على امتداد الشبكة
الحديدية في روديسيا الشمالية أن يحمل مستندا يشير الى أنه ملحق
بالعمل وأنه قد دفع الضرائب المستحقة عليه . كما لا يمكن لأي

فريقى أن يدخل القسم الاوروبى فى المدينة بفسير تصريح اذا ما حل الظلام .

وبالنسبة لمركز وعزة الزعماء ، فحقيقة أن الادارة بروديسيا الشمالية تعترف بهم كزعماء لشعوبهم ولكنهم خدام للحكومة كذلك ويأتمرون بأمرها ولا تتردد فى طرد أحدهم اذا ما فشل فى القيام بمسئوليته أو عارض سياستها .

وبالنسبة للاعتراض القائل بأن اقامة الاتحاد ستمنع الاقلية الأوروبية سلطة سياسية دائمة فى افريقيا الوسطى ، فإنه يلاحظ ان دستور الاتحاد الذى أعده مؤتمر لندن فى يناير سنة ١٩٥٣ ما هو الا صورة للوضع الدستورى القائم فى روديسيا الشمالية . فالمجلس الاتحادى تنحصر مسئولياته فى الامور التى تتعلق بالاوربيين مباشرة ، أو بالامور ذات الطبيعة الاقتصادية وهذه تتضمن الدفاع والشئون الخارجية ، المسائل المالية والاقتصادية ، والخدمات كسكك الحديد والبريد والتلغراف والطيران المدنى ، والزراعة ؛ والرى . والتعليم الابتدائى والثانوى لغير الافريقين والتعليم العالى لكل العناصر . أما كافة الامور التى تمس المسائل الافريقية فانها تركت لسلطة المجالس التشريعية الاقليمية . وزيادة على هذا ، فإنه لزيادة الحرص على المصالح الافريقية فى دائرة مسئولية التشريع الاتحادى فقد شكلت لجنة الشئون الافريقية فى المجلس الاتحادى ولها الاعتراض على القوانين التى يقرها المجلس اذا ما وجدت انها تضرب مصالح الافريقين واذا كان الاعضاء المنتخبون يكونون الاغلبية فى المجلس الاتحادى فكذلك كان غير الرسميين فى المجلس التشريعى بروديسيا الشمالية . فاذا كان الحال كذلك فلماذا تشتد معارضة الزعماء الافريقين فى روديسيا الشمالية لانشاء الاتحاد ؟ ان السبب فى هذا هو ان افصح الحكومة البريطانية عن نواياها فى التعجيل بمسألة الاتحاد قد حطمت الوهم الذى طالما تعلق به الافريقيون : وهو اعتقادهم بأن الحكومة البريطانية والرسميين بحكومة روديسيا الشمالية يمكنهم حماية المصالح الافريقية ويضمن لهم أن تصبح روديسيا الشمالية دولة وطنية مثلما حدث بسياخل الذهب فى غربى افريقيا . حقيقة ، ان السياسة الرسمية للاتحاد هى المشاركة العنصرية ولكن الافريقين لا يجدون بادرة لهذه الزمالة والمشاركة فى أى مكان بالروديسيتين

وفى واقع الامر ، فان مركز الثقل للسلطة انتقل من لندن الى
وسط افريقيا . فبرغم الخبرة التى اكتسبها الوزيران العماليان
عندما كان حزب العمال فى الحكم ، فان ذلك لم يكن محل تقدير فى
الحزب بوجه عام ، وكريسن جونز الذى اتخذ مركزا قياديا فى
لمعركة ضد الاتحاد خارج مجلس العموم وصل به الامر الى أن
يقول : « انه من المهم أن تذكر انه ليس لنا حق الغزو على نياسالاند
وروديسيا الشمالية » .

فأراضيه لم تستسلم لاسلحتنا ، ولذلك فان أى شكل سياسى
لا يمكن ان يفرض عليهم دون موافقتهم ، ان هذين الاقليمين الشماليين
هما فى الحقيقة محميتان والسلطة البريطانية هناك تستند الى
المعاهدة والدعوة وتتضمن المعاهدات مع الزعماء الافريقيين الامتياز
المعطى لشركة جنوبى افريقيا الانجليزية والذى أصبح سنة ١٩٠٠
معاهدة أو تحالفا ما بين شعب الباروتسى وحكومة الملكة فيكتوريا .

وهذا القول ليس له ما يسوغه فى الحقيقة ، فالمعاهدة الوحيدة
ما بين شركة جنوبى افريقيا الانجليزية وما بين سلطة ذات سيطرة
على روديسيا الشمالية واعترفت بها الحكومة البريطانية - كانت
تلك التى وقعت مع لوانىكا الزعيم الاكبر للباروتسى . فهل نسي
كريستين جونز بهذه السرعة الأسرار التى أدت الى هذا الامتياز أنه
لمن المشكوك فيه ان القوانين العرفية العملية تعطى الزعيم الحق فى
التصرف فى حقوق الارض والتعدين دون موافقة شعبه ، ولكن
لوانىكا لم يوقع وثيقة بيع شعبه فقط ، بل كل القبائل الاخرى فى
روديسيا الشمالية . وهل يجادل كريسن جونز حقيقة بأن أمانة
بريطانيا على اراضى النجوى كانت بناء على طلب ميتزنى ؟ وبالنسبة
لضرورة موافقة الافريقيين على أى تغيير فى الوضع السياسى للاقليم
هل توجد هناك سابقة لذلك ؟ هل أخنت مشورة الافريقيين سنة
١٩٢٤ . عندما نقلت مسئولية ادارة الاقليم من شركة جنوبى افريقيا
الانجليزية الى الحكومة البريطانية ؟

نعم ان مشاعر العطف نحو الافريقيين يمكن فهمها ولكن المهم
فى الموضوع ليس ما اذا كانت الحكومة البريطانية بموافقتها على
الاتحاد تكون قد تخلت بذلك عن مسئولياتها وسلمت للافريقيين فى

روديسيا الشمالية ونياسالاند. لسياسة القمع التي تتبعها الاقلية الاوروبية بل هو فيما اذا كانت الحكومة البريطانية بموافقتها على الاتحاد تكون مستعملة سلطتها الباقية ونفوذها في وسط افريقيا في محاولة الحصول على اكبر كسب بالنسبة لمسؤولياتها تجاه الافريقيين . ان السلطة السياسية في روديسيا الجنوبية بين أيدي مجتمع المستوطنين الاوروبيين وقد نبه السير جوفري هجنز رئيس الوزراء أنه ما لم يطبق الاتحاد بسرعة فليس أمام المستعمرة الا ان تختار الاستقلال ففي حالة فشل الاتحاد فان روديسيا الجنوبية ستجد نفسها وحيدة مما يضطر الاوروبيون وقد فقدوا الثقة الى التطلع لمؤازرة اتحاد جنوبي افريقيا ولن يكون ذلك خيرا للافريقيين وفي حالة فشل الاتحاد فان العناصر الاوروبية في روديسيا الشمالية ستطالب بالحكم الذاتي بأسرع ما يمكن مما سيؤدي لغير الرسميين كما حدث في مرات عديدة سابقة أما نياسالاند فالمشكلة فيها اقتصادية اذ هي منعزلة جغرافيا وفقيرة اقتصاديا فمواردها المعدنية والزراعية قليلة وأي توسع مادي فيها لن يكون بغير ربطها بالروديسيتين برغم سوء المواصلات معها اذ أن الطريق الرئيسي منها يمر خلال افريقيا الشرقية البرتغالية .

فموافقة حكومة المحافظين على اقامة الاتحاد الجديد بكل مايمكن من سرعة انهدت الحالة السائدة لعدم الثقة السياسية . ففي ميدان العلاقات العنصرية حثوا زعماء الاوروبيين على قبول النص على مبدأ المشاركة العنصرية في الدستور والتمثيل المباشر للافريقيين في المجلس الاتحادي وهو تجديد مذهل بالنسبة لروديسيا الجنوبية حيث لم يجلس افريقي في المجلس التشريعي وفضلا عن هذا فقد حث الزعماء الاوروبيين على قبول فكرة لايعاد النظر في الدستور الا بعد سبع سنوات من بدئه وبهذا تمكنت الحكومة البريطانية بذلك من الاحتفاظ بمركزها في المحميتين وفي وسط افريقيا لمدة أطول مما كانت تؤمل .

وبعد ثلاث سنوات من الاتحاد طلبت العناصر الاوروبية التقوية العاجلة للحكومة الاتحادية ومنع الاستقلال التام في أقرب فرصة ممكنة واستمر الزعماء الافريقيون في نياسالاند في مقاومة الحكومة

الاتحادية بل وطالبوا بصراحة فصل نياسالاند عن الحكومة الاتحادية وهي دعوة سريعة ما رددتها كذلك المؤتمر الوطني الافريقى والمجلس التمثيلى الافريقى بروديسيا الشمالية وهكذا تعارضت مرة أخرى المطالب السياسية للمجتمعين الاوروبى والافريقى ولم ينجح الاتحاد فى أن يصل الى الهوة التى تفصل ما بين آراء العنصرين بالنسبة للمستقبل الدستورى. وقد نص فى مقدمة الدستور الاتحادى على أن الجمع ما بين هذه الاقاليم الثلاثة تحت تناج صاحبة الجلالة سيفضى الى سلامة وتقدم وخير كل السكان وتنمية مبدأ المشاركة والتعاون بينهم ولم تزد هذه عن كلمات جوفاء كما أثبتت الظروف .

الفصل الرابع عشر

الآراء التي يتضمنها مبدأ المشاركة

إن عقدة المشكلة العنصرية في روديسيا الشمالية هي مسألة المستويات قأى من المجتمعين الشديدي الخلاف يمكن أن يكون أساس الحياة الوطنية ؟ فبعد مؤتمر شلالات فيكتوريا نشرت حكومة روديسيا الشمالية مسودة لتعريف مبدأ المشاركة وينص جانب منها على أن الهدف السياسي النهائي لشعب روديسيا الشمالية هو الحكم الذاتي في نطاق الكومنولث مع العناية الكاملة بحقوق ومصالح الأفريقيين والأوروبيين ولن يتوافق ذلك بغير المشاركة الاقتصادية والسياسية لكلا العنصرين . وتطبيق المشاركة عمليا يجب أن يتضمن مساعدة الأفريقيين في طريق التقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي خطوا فيه الخطوة الأولى وبذلك يمكنهم أن يأخذوا نصيبهم الكامل مع باقي المجتمع في الحياة الاقتصادية والسياسية للبلاد . ويجب أن يظهر الأفريقيون من جانبهم استعدادهم لقبول الواجبات والحقوق التي يتضمنها هذا التقدم ولا محمل هنالك في حكومة روديسيا الشمالية لتغليب مصالح إحدى فئتي المجتمع على الأخرى فكل من الفريقين ملتزم بالاعتراف بحق الطرف الآخر في مستقر دائم بروديسيا الشمالية .

وتتضمن المشاركة وجوب تضمين كل تنظيم ديمتوري الشرط المناسب لكلا الأوربي والأفريقي والضمان لحقوقهم ومصالحهم وتتضمن المشاركة بوجه عام أن كلا من الأوربي والأفريقي سيراعى المعتقدات والعادات والآمال والآلام المشروعة للآخر . وفي الميدان السياسي سيتمكن الأفريقيون من التقيسندم حتى يساوا عدد الأوربيين في كلا المجلسين التشريعي والتنفيذي عندما

يصبحون أهلاً لذلك وفي الميدان الاقتصادي يتعين على كل فرد أن يرتفع إلى المستوى الذي تسمح به طاقته وقدرته ومؤهلاته وأخلاقه وبالنسبة لإجراءات التفريق التي تستند على التمييز العنصري فهي تتعارض مع سياسة المشاركة .

وقد حاول سير روي ولنسكى بعد ذلك أن يسد النقص البادى في التعريف السابق فذكر خلال المعركة الانتخابية الأولى للاتحاد أن حزب الاتحاد قد عقد العزم على أن يمنع أى هبوط بالمستويات الأوروبية وهى هنا يعنى أن الأفريقيين عليهم أن يكسبوا إذا رغبوا فى الارتفاع لمستوى أعلى وفي الميدان السياسى لن يتمتع الأفريقى بقسط من الحكم إلا بالقدر الذى يظهر فيه بلوغه المستويات المتقدمة فى ثقافته وتصرفه .

فماذا عنى ولنسكى بالمستويات الأوروبية ؟ مما لا شك فيه أنه بصفته من أعضاء اتحاد الصناعات فانه سيقاوم على أن الاجور والمرتبات والمستوى العام المرتفع للمجتمع الأوروبى يجب أن تصان ولكن تحت أى ظرف يمكن تحقيق ذلك ؟ يمكن تحقيقه بمرور الزمن اذا ما ارتفعت أغلبية السكان لمستوى من الازدهار المادى مماثل لذلك الذى يمتاز به الرجل الأبيض ولن يحدث ذلك بغير هجرة أوروبية جماعية أو ثورة اجتماعية اقتصادية تهدف الى تغيير مستويات الأفريقيين وآرائهم فى الحياة . ففي سنة ١٩٥٣ كان عدد البيض فى روديسيا الشمالية ٤٩٠٠٠ والسنود ١٩٦٠ ر ١٩٦٠ فلكى تتم المحافظة على المستويات المادية للأوربي عن طريق الهجرة على نطاق واسع يجب الارتفاع بعدد السكان الأوربيين الى عدة مئات من الآلاف وخلال ثماني سنوات من سنة ١٩٤٥ الى سنة ١٩٥٣ حيث كانت هجرة الأوربيين على مستوى مرتفع لم يسبق له نظير زاد عدد السكان البيض ٢٨٠٠٠ بمتوسط ٣٥٠٠ زيادة سنوية وفي الوقت نفسه ازداد عدد الأفريقيين ٣٣٠٠ ر ٣٣٠٠ أى بزيادة ٤١٠٠٠ سنويا .

واذن فكيف تكون الثورة الاجتماعية الاقتصادية على نطاق واسع هي الوسيلة لرفع مستويات الأفريقيين ؟ كتب السير جون موفات رئيس لجنة الشؤون الافريقية يقول أن متوسط دخل الأفريقى من العمل سنة ١٩٥٦ حوالى ٧٠ جنيها سنويا فى حين أنه حوالى ١١٠٠

جنيه سنويا للأوربي وبذلك فالحاجة ملحة إلى تمويل على نطاق واسع جدا وقد اقترحت إحدى شركات التعدين استثمار ٤١٥٠٠٠٠٠ فدان وإنشاء ٣٠٠٠ مزرعة من الطراز الأوربي ، ٢٠٠٠٠ مزرعة من الطراز الأفريقي لاستيعاب ١٥٠٠٠ من الزارعين الأفريقيين والأفريقيين وعائلاتهم وقدرت التكاليف بحوالي ٩٠٠٠٠٠٠٠ جنيه بأسعار سنة ١٩٥٥ في الوقت الذي كان فيه الدخل الوطني ٩٣٠٠٠٠٠٠ جنيه سنة ١٩٥٢ . والوسيلة الأخرى للتطوير الاقتصادي هي الاهتمام بالخامات المعدنية ولكن الأبحاث التعدينية التي أجريت لم تكشف عن مزيد من الخامات وعلى ذلك فإن هذه التقديرات الأولية تشير إلى استحالة الارتفاع بأغلبية سكان روديسيا الشمالية الأفريقيين إلى مستوى من الازدهار المادي مساو لذلك الذي يتمتع به السكان الأوروبيون . فكيف يتمكن الأوروبيون من حماية مستوياتهم ؟ لقد واجه الأوروبيون هذه المشكلة في صناعة تعدين النحاس إذ شغل الأوربي نظرا لتأهيله كل المراكز التي تحتاج إلى مهارة أو بعض المهارة في الصناعة وفي الوقت الذي ردد فيه أنه لا يعترض على تقدم الأفريقيين فإن الحالة الوحيدة التي كان فيها اتحاد الأفريقيين مستعدا لقبول هذا الوضع كانت على أساس الأجر الموحد للعمل الواحد وفضلا عن هذا فإن الاتحاد كان يعني بآلا ينقص شرط العمل المغلق الذي يتضمنه الاتفاق مع شركات التعدين وبرغم أن الشركات كانت تدرك أن استقرار السلام في الحزام النحاسي يعتمد على افتراض التسليم بتقدم الأفريقيين فإنها أصرت على أنها ليست ملزمة بالشروط التي وضعها الاتحاد الأوربي نظرا لأن الأفريقيين أبطأ في العمل من الأوروبيين ويحتاجون إلى درجة أكبر من الإشراف وبذلك كانت النتيجة الأولى لمبدأ الأجر الموحد للعمل الواحد إغلاق صناعة تعدين النحاس في وجه الأفريقيين وقد شكلت الحكومة لجنة لبحث هذا الموضوع فنهت إلى الحاجة العاجلة لإيجاد حل . وأخيرا أعلنت إحدى المجموعتين الرئيسيتين لشركات تعدين النحاس عن نيتها في إعطاء الاتحاد الأوربي مهلة شهور لانتهاء عقوده مع الأوروبيين الذين يعملون باليومية ما لم يتم الاتفاق على تقدم الأفريقيين خلال تلك الفترة وكانت المجموعة مستعدة لقبول مبدأ الأجر الأساسي المتماثل للعمل المتماثل في القيمة بشرط أن

يقبل الاتحاد الاوربي تعديل قوائم الحرف والحد الأدنى الاساسي بحيث ان الاعمال التي يقدر أنها في حدود مقدرة العمال الافريقيين توفر من الاوربيين بأجور تتناسب مع كل عمل والمجموعة الاور من أنواع العمل التي تنتقل من القوائم الاوربية تضاف الى القائمة الافريقية مباشرة. حيث أنها في حدود مقدرة الافريقيين أما المجموعة الثانية وهي مرحلة متوسطة فتبسط وتقسم بحيث يمكن للافريقيين انجازها بعد فترة من التدريب . وأجور مثل هذه الأعمال تحدد مع النظر الى أجور الاوربيين بالتفاوض أولا مع الاتحاد الاوربي ثم مع منظمة العمال الافريقيين . وقدرت المجموعة أن ١٧٠ أوربيا سيتم استبدالهم بذلك في موفوليرا و ١٤٧ في منجم روان انتيلوب وانه سيتوافر ١٣٧ نوعا من العمل لتقدم الافريقيين في الاولى و ١٩١ نوعا في الأخرى وأكدت المجموعة أنه لن يترتب على ذلك طرد أى أوربي وأن كل أوربي يتم استبداله ثانية اما بالترقية أو في عمل آخر بالأجر نفسه .

وهذه الاتفاقات الخاصة بتقييم الافريقيين اعتبرت أن المشاركة في روديسيا الشمالية والاتحاد هي أكثر من مجرد أقوال .
وفي ذلك الوقت نفذ برنامج ضخيم للتعيين والتوسع فيه ووضعت الخطط لاعادة منجم كانستاتش وبدأ العمل في منجمين جديدين في شيبولوما وبانكروفت وأعلن عن خطة لزيادة انتاج نشانجا بنسبة ٥٠ ٪ وقدّر أن هذه المشروعات ستخلق فرصا اضافية للعمل بحيث يستبعد أى خطر مباشر ويمكن امتصاص الاوربيين الموجودين والتوسع في عدد الافريقيين المتقدمين .

غير أن هذه المنافسة المفتوحة التي تعتمد على الكفاية الصناعية ستؤدي الى أن يحل وقت - مهما بعد - يسبق فيه الافريقي الاوربي في سلم الترقى الصناعي عندما يصبح أكثر تفوقا وعند هذه النقطة يبدو تناقض شكل ونمط العلاقات العنصرية كما كانت تجري في مدن التعدين . فالمنازل الفخمة والخدمات الاجتماعية التي كانت توفرها شركات التعدين لموظفيها الاوربيين كان المسوخ لها جسامة مسئولياتهم في الصناعة وكان الافريقيون ممنوعين من ارتياد فنادق الاوربيين ومطاعمهم ودور السينما الخاصة بهم فماذا يمكن أن

يحدث اذا ما ساوى الافريقى الاوربى فى مقياس الصناعة ؟ ان المنطق يقول انه حالما يشغل الافريقى مركزا مفتوحا للافريقيين أو الاوربيين على أساس الكفاية فانه لا يوجد ما يسوغ التمييز وهذا يعنى اعطاء الافريقى حق العيش فى المنطقة الاوربية والتمتع بتسهيلاتهما اذا أراد . غير أن السير روى ولنسكى قد ذكر أيضا أن المشاركة تتوقف على اكتساب المقاييس المدنية فى الاخلاق والثقافة وكثير من الاعمال التى كان يقوم بها العمال الاوربيون لا تحتاج الا لبعض المهارة ويسهل على الافريقيين منخفضى الثقافة تعلمها وحتى الاعمال التى تحتاج الى مهارة لا تعرض صعوبات لا يمكن تخطيها مادامت تسهيلات التدريب متوافرة غير أن العلاقات العائلية أو العادات الاجتماعية لهؤلاء الافريقيين الذين وصلوا الى هذه المستويات الفنية سيكون من الطبيعى أن تنحرف نحو تلك الميزة للمجتمعات القبلية أكثر من تلك التى للاوربيين .

وهذه هى عقدة مسألة التقدم بالافريقيين فأى حل فى الميدان الفنى يعتمد على المنافسة المفتوحة وحرية الاختيار فى الميدان الاجتماعى ولكن اذا أزيلت الحواجز الصناعية التى تفصل ما بين المجتمعين الاوربى والافريقى فان الميزات الخاصة للمجتمع الابيض ستتغير لا محالة بدخول الافريقيين المختلفين عنهم اجتماعيا ومن هنا كان اصرار ولنسكى على ضرورة حصول الافريقيين على المقاييس المدنية للاخلاق والثقافة وبذلك فان الافريقيين الذين ينتظر دخولهم هذا المنتدى الخاص هم الذين يتكلمون ويلبسون ويتصرفون كأفراد المجتمع الاوربى أو هم بعبارة أخرى الذين تشبعوا بالمدنية الغربية نتيجة للتعليم والاقامة فى مجتمع من النوع الاوربى وبهذا يقتصر عددهم على القليلين الذين درسوا فى الجامعات وخاصة جامعات المملكة المتحدة وهذا العدد القليل يمكن أن يمتصهم المجتمع الاوربى دون تغير أى من مميزاتة الأساسية الا أن ذلك متعذر من الوجهة العملية اذ كيف يمكن تمييز مثل هؤلاء الافريقيين عن غيرهم من الأميين حسنى الملبس ؟ وهل سيفضل الافريقى المتمدين على أصدقائه وأهله ما لم يجتز هؤلاء اختبار التمدين ؟

وهل يتوقع المجتمع الابيض أن النجار الافريقى أو سائق الجرار عليه أن يتخرج من الجامعة حتى يمكنه أن يكتسب هذه

المقاييس للتمدين في الوقت الذي يعتبر فيه كل البيض بصرف النظر عن المهنة والتدريب والتعليم متمدينين ولهم حق الاستمتاع بكافة التسهيلات حال توافر المال اللازم لديهم ؟

ويمكن أن نتبين أثر هذه العوامل من الطريقة التي طبق بها برنامج التقم الافريقى اذ كان فيه تصريح للافرىقين بالتمدين أو التدريب ولم تكن هنالك تسهيلات فنية لذلك . ولذا فقد كانت أبسط الطرق لحل الاشكال هي تدريبهم في الصناعة الامر الذي قضت الظروف الموجودة بأن يكون من سلطة أعضاء الاتحاد الأوربي . وهؤلاء رفضوا التعاون لتعارض ذلك مع مصالحهم بل وأصر الاتحاد على أن كل عمل يوكل للافرىقين يجب أن يعهد به اليهم ككل نظرا لرفض العمال الأوربيين العمل بجانب الافرىقين المتقدمين ومن هنا فانه نظرا لعدم امكان الافرىقى ان يؤدي العمل الذي يؤديه الأوربي نفسه بالاجر نفسه لاسباب اجتماعية ولاسباب فنية فقد كانت الوسيلة الوحيدة لاحتفاظ الأوربيين بمبدأ التفرقة في النظام الاجتماعي هو أن يظلوا متفوقين على الافرىقين المتقدمين وخصصت كل من شركات التعدين الأربعة الرئيسية مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه بموافقة حكومة الاتحاد لاقامة مؤسسة للنهوض بالتعليم الفني في الحزام النحاسي برغم أن لائحة التدريب الصناعي عدلت حتى يمكن للافرىقين أن يدرّبوا تحت الشروط نفسها كالأوربيين . وقد رفض الأوربيون السماح للافرىقين بالانتفاع بالمدارس الفنية متعللين بأن اشتراك الافرىقين لم يكن مقدرا عند انشاء هذه المؤسسة ذلك أن اشتراك الافرىقين سيؤدي بالطبع الى تخفيض الفرص أمام الشباب الأوربيين الذين يعملون في الصناعة في أن يظلوا متقدمين على الافرىقين فتوفير تسهيلات التدريب كان المفتاح الذي يمكن الأوربيين من الاحتفاظ بمركزهم المميز في الميدان الاجتماعي .

وقد تعهدت شركات التعدين بعدم الاستغناء عن الأوربيين أو تخفيض أجورهم نتيجة لتطبيق المرحلة الاولى لبرنامج التقمم بالافرىقين ومع التوسع الصناعي وتسهيلات التدريب الفنية الجديدة للشبان الأوربيين الذين يدخلون في الصناعة ثم خلق نظام يمكن الأوربيين من أن يظلوا في رأس قائمة العمل الصناعي ودرجات المسئولية لعدد من السنين مما يسوغ مركزهم الاجتماعي المتفوق

ويبعد الافريقيين عنه وبذلك فان ما حدث من تطور لم يؤد الى حل طويل المدى لمشكلة التقدم بالافريقيين ولا للمشكلة الأكثر دقة وذلك بسبب التفاوت الكبير بين مستويات معيشة العناصر الاوربية والافريقية بوجه عام بل ان الافريقيين انذين أدوا قائمة من الاعمال في الميدان الفني وجدوا ان الاوربيين الذين يقومون بهذه الاعمال كانوا يعدون متمدينين ويمكنهم الاستمتاع بكافة المزايا الاجتماعية للمجتمع المتمدين في حين ان الافريقيين استبعدوا منه على أساس أنهم غير متمدينين .

ومن هذا يتضح ان مبدأ المحافظة على المستعمرات الاوربية يتعارض جندياً مع سياسة التقدم بالافريقيين اذ لا يمكن تحقيق أيهما الا على حساب الآخر ويسهل بالطبع أن يرجع اللوم كل اللوم في المشكلة العنصرية الى التعصب الابيض فالمجتمع الابيض يستمسك بحالة واقعة فمن انذى يمكنه أن يتنازل مختاراً عن ميزة من عند الله هي بمثابة جواز مرور تلقائي الى الارستقراطية ؟ وفي عالم غير مأمون تشتد فيه المنافسة قد يبعث الطمأنينة في النفس ادراكك أنه يوجد آخرون في مستوى أدنى منك وأنه من غير الممكن الفرق حتى القاع . ولنفترض الموقف الآتي : لنفترض أن ٦٠٠٠٠ من الانجليز استوطنوا منطقة ايطالية لا كوحدة منعزلة بل ليقوموا بالعمل وسط الاهالي الايطاليين فالانجليز يصبحون أقلية واختلاف اللغة والعادات الاجتماعية والمثل تعمل مجتمعة كقوة مركزية تربط بعضهم ببعض في وحدة ثقافية ومع هذا يتزاوج الشباب والشابات من المجتمع الايطالي وحتى هؤلاء الحريصون على صيانة التقاليد الانجليزية يرغبون على تعديلها كي يصبحوا أكثر انسجاماً مع الوسط الجديد ويتضمن هذا التحول نزاعاً واحتكاكاً ما بين العائلات الانجليزية والايطالية التي تحاول منع هذا التزاوج برغم عدم وجود فوارق طبيعية تميز ما بين أحد المجتمعين والآخر وأن مستوى الكفاية الفنية متكافئ ومن ثم يكون مستوى المعيشة متماثلاً بينهما وأن كلا الثقافتين ترجس الى المدنية الاوربية الغربية وفي النهاية برغم هذا كله فان المجتمع الايطالي يمتص الأقلية الانجليزية

وعند استيطان الاوربيين بروديسسيا الشمالية كان الموقف مخالفا فلم يكن للقبائل الافريقية تقاليد المدنية الاوربية الغربية

ولم تكن هنالك ثقافة وطنية للأفريقيين وكان مستوى الكفاية الفنية للأفريقيين شديد التخلف بالنسبة للأوروبيين فتحت هذه الظروف لم يكن مستغربا أن اعتبر الأوروبيون أنفسهم أعلى قدرا وأكثر تمدنا وقلروا أن ثقافتهم ومستوياتهم هي الأساس للحياة الوطنية في الاقليم وبدلا من أن تمتص الاغلبية الاقلية قررت الاقلية الاوربية ان الاغلبية يجب أن ترتفع لمستوى الرجل الأبيض . وزيادة على هذا فان التطور الاقتصادي بدأه المجتمع الأبيض المتقدم فنيا والذي كون ذلك حكومة سياسية حديثة وأطلق قواه لتغيير المجتمعات انقبالية وجذب الأفريقيين من الوسط القبلي ورفع مستوياتهم في المعيشة ومستوى كفايتهم الفنية لما هو سائد في المجتمع الاوربي فاذا قام التعارض بين الاحتفاظ بالمستويات الاوربية والتقدم بالأفريقيين في روديسيا الشمالية فان مرجع ذلك وجود مذهبين اجتماعيين لا يقبلان المصالحة فمن تحصيل الحاصل القول بأن الازمة العنصرية يمكن حلها اذا ما امتنعت الطوائف الاوربية عن اتباع التمييز العنصري كلية لانه اذا كان على المجتمع الاوربي ان يحتفظ بتقاليده وثقافته الموروثة فعليه أن يقيم الحواجز الصناعية التي تفصل الأبيض عن الاسود ثم العمل على المحافظة على هذه الحواجز عن طريق مزاولة السلطة ثم ان انشاء روديسيا الشمالية والتطور بها قام على اكتاف المهاجرين الانجليز والاموال التي صرفت على المناطق الافريقية وعلى تطويرها كانت ثمرة المشروعات التي قاموا بها ولم تكن ثمرة شهامة دافع الضرائب بانجلترا ومن هنا فان روديسيا الشمالية تواجه هذه الازمة . فاذا استمر الأوروبيون في فرض سيطرتهم فان ذلك سيعمل على بث المرارة في نفوس الأفريقيين وتتطور المرارة الى كره والكره الى حقد قاتل واذا أزيلت هذه السلطة فان الاقليم سيعاني انهيارا اقتصاديا وغوضى سياسية ولنترك روديسيا الشمالية لحظة لنبحث الاحوال في روديسيا الجنوبية ونياسالاند ففي ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ قدر عدد الأوروبيين في نياسالاند ب ٥٠٠٠ والأفريقيين ب ٢٤٢٠٠٠ وازداد عدد السكان البيض في السنوات السبع السابقة بحوالي ٣٥٠٠ والأفريقيين بحوالي ٣٣٠٠٠ ولا يوجد في نياسالاند صناعة تعدينية على نطاق واسع أو تقدم صناعي والسلطة السياسية

كلها في يد الحاكم إذ أن الأغلبية للرسميين في كلا المجلسين التشريعي والتنفيذي ويتضح من ذلك أن هذه الآلاف القليلة من الأوروبيين لا تطمح في السيطرة على البلاد وحماية مثلها وتقاليدها واغتصاب السلطة السياسية من حكومة نياسالاند كما لم تختلف في احساسها عن مواطنيهم في الروديستين من حيث الخشية من أن تمتصهم هذه الثقافة الغربية وأدى إهمال وزارة المستعمرات مسألة النشاط الاقتصادي الخاص عدة سنوات إلى تخلف نياسالاند لعدم تمتعها بمثل هذه الطاقات المعمدنية الموجودة في الروديستين إذ اعتبرت حكومة نياسالاند البلاد كمستودع للإيدى العاملة يفى بحاجات البلاد التي تجتذب رأس المال ففي سنة ١٩٥٧ كان ١٤٠.٠٠٠ من رجالها الأصحاء يعملون خارج البلاد .

ويستبعد أن تحل عضوية نياسالاند للاتحاد مشكلاتها الاقتصادية والفنية . صحيح أن نياسالاند منذ الاتحاد قد حصلت على نصيب أكبر من المنافع الاقتصادية الناتجة من التوسع الاقتصادي في الروديستين إلا أن روديسيا الجنوبية استمرت في الحصول على جانب أكبر من رأس المال المتدفق على الاتحاد حتى أن المؤسسات الصناعية التي أنشئت بها قدر دخلها سنة ١٩٥٦ بحوالى ٨٧.٢٣٤.٠٠٠ جنيه أى حوالى ٨٠٪ ، وزادت في سنة ١٩٥٧ إلى ١٠٥.٩٦.٠٠٠ جنيه في حين قدر الدخل في نياسالاند بحوالى ٥٢.٦.٠٠٠ رندين بنسبة ١٦.٣٪ غير أن عضوية نياسالاند بالاتحاد إذا كانت لا تحل مشكلاتها السياسية والفنية فإنها قد حولتها من الاتجاه المنتظر نحو التقدم الدستوري ووضعها في دائرة سياسية الاعتبار الأول فيها هو « المحافظة على المثل الأوروبية »

وفي روديسيا الجنوبية كانت العناصر الأوروبية تباشر السلطة السياسية منذ حصول البلاد على الحكم الذاتي سنة ١٩٣٣ وفي سنة ١٩٥٣ كان عدد الأوروبيين في هذه المستعمرة ١٥٧.٠٠٠ ونسبة البيض للسود ١ : ١٣ في حين أنها ١ : ٤٠ في روديسيا الشمالية ، ١ : ٤٨٤ في نياسالاند ولهذا فإن الأوروبيين في روديسيا الجنوبية كانوا أكثر ثقة في مستقبلها وفي المركز النسبي للعناصر البيضاء والسوداء في المجتمع .

وفي نشرة رسمية صدرت سنة ١٩٥٣ قبل إقامة الاتحاد

ذكرت بوضوح آراء روديسيا الجنوبية في هذه الموضوعات حيث جاء في المنشرة أن الوضع الجغرافي في روديسيا الجنوبية يحتم علم وجود مجتمع مختلط بها وقد يتعارض هذا مع مبادئ بعض المفكرين السياسيين خارج افريقيا الذين يندرون على الاوربي حقه في مكان مستقل دائم في أي مجتمع افريقي فلاؤئك الذين يدينون بهذه المبادئ نذكر أنه لا يوجد أساس مشترك للجمع بين الاوربي والافريقي وهذا يفترض سلفا الحفاظ على تباعد العنصرين وتجنب العنصر المختلط وهذا يعنى بدوره أنه لا يوجد بوجه عام اختلاص اجتماعي بين العنصرين لانهما حاليا غير متعادلين في المستوى العقلي ولا يربطهما مظهر واحد أو تقاليد اجتماعية فليس من عادة الافريقيين والاوربيين التزاور أو ارتياد أماكن السمر نفسها أو استعمال نفس المطاعم والفنادق . ولذلك يجب الاعتراف بأن الفوارق الاجتماعية التي ترجع الى اللون هي من السمات المميزة لمجتمع روديسيا الجنوبية ومن المحتمل ان تستمر هذه الفوارق وقد يطرأ تعديل عليها مع مر الزمن حتى يحل الوقت الذي يقبل فيه العنصران - اختفاءها دون ريبه . ولا يمكن تحديد وقت بلوغ هذه المرحلة من التطور بل قد يكون من غير المؤكد احتمال بلوغها فهنا كذلك كما هو الشأن في روديسيا الشمالية ونياسالاند تتعارض فلسفة العناصر الاوربية مع التغييرات الجذرية التي بعثها وجودهم ومع ذلك فانه يوجد فارق أساسي ما بين هذه المستعمرة وهاتين المحميتين بالنسبة للتطور الاقتصادي فنشاط البيض لم يقتصر على شريط ضيق كما هو الحال في روديسيا الشمالية بل شمل المستعمرة كلها فأصبحت مراكز المدن موزعة على امتداد مساحتها وأصبحت الطرق والمواصلات الحديدية أكثر تقدما وفضلا عن هذا فاقتصادها أوسع قاعسة مما هو في روديسيا الشمالية . فقبل الحرب العالمية الثانية كان اقتصاد روديسيا الجنوبية يعتمد أساسا على النشاط الزراعي والتعديني للاوربيين وخاصة الدخان والذهب وفي سنة ١٩٤٨ كان صافي الدخل الحقيقي ٢١٠٠٠٠٠ ر ٢١٠٠٠٠٠ جنيها منها ٣ مليون جنيه من النشاط الزراعي للاوربيين و ٥ مليون جنيه من التعدين وقدرته الصادرات بحوالي ١٠ مليون جنيه منها ٩ مليون جنيه من المعادن والدخان وأقل من مليون جنيه من الصناعات الثانوية . ولضالة شأن النشاط الصناعي والتعدين بالنسبة لصناعة تعدين النحاس

في روديسيا الشمالية فقد ظلت الطوائف الافريقية في المدن قليلة نسبياً ثم تغيرت هذه الأوضاع بشدة بعد الحرب العالمية الثانية نظراً لتزايد هجرة الأوربيين الذي صاحبه تمويل على نطاق واسع ونمو الصناعات الثانوية . ففي سنة ١٩٥٣ كان الدخل الصافي للنشاط الزراعي الأوربي ١٨٩٢٨٠٠٠ ر.جنيه ومن التعديدين ١٢٦٦٩٠٠٠ ر.جنيه في حين أصبح الدخل الصافي الناتج من التصنيع والانشاء والكهرباء ومصادر المياه ٣١٧٠٠٠ ر.جنيه وازداد عدد الافريقيين الذين اجتذبتهم مراكز المدن وخاصة سالزبوري وبولاوايو حيث تركزت نسبة مرتفعة من النشاط الصناعي ورغم تضاعف عدد السكان ما بين ١٩٣٦ ، ١٩٥٧ من ١٢٦٠٠٠ ر.جنيه الى ٢٣٥٠٠ ر.جنيه فقد كان هناك نقص خطير في الأيدي العاملة بحيث أصبحت روديسيا الجنوبية تعتمد على المهاجرين الأجانب فاذا جمعنا هذا الى التلف السريع لخصوبة الأرض في المناطق الافريقية نجد ان حكومة روديسيا الجنوبية اضطرت الى اتخاذ اجراءات تكفل رفع مستوى كفاءة ومقدرة الافريقي لتضمن أكبر فائدة من المصادر الوطنية الطبيعية والبشرية .

وقد تضمن هذا بالنسبة للأراضي المخصصة للوطنيين انقيام بثورة اجتماعية وزراعية تضطر الافريقي لهجرة العادات القبلية التقليدية ومزاولة الزراعة الثابتة وكان السبيل الى ذلك هو قانون أراضي الوطنيين الصادر في سنة ١٩٥١ وينص هذا القانون على مسح هذه الأراضي جميعاً وحمايتها من التآكل وتزويدها بالمصادر المائية الكافية واذا احتاج الامر يعاد تخطيط مواقع القرى . وبعد التشاور مع المجالس والزعماء الوطنيين تقوم الحكومة بتوزيع الأرض على أساس نظام جديد للملكية الفردية وحق الملكية هذا يمكن أن ينتقل بالبيع أو الوراثة دون السماح بتقسيمه تحت أي ظرف أو رهنه أو ربطه بدين وقد أمكن تحقيق هذه الثورة الزراعية بسبب الحاجة المادية المحلية للمنتجات الزراعية الوطنية ولأن طريقة استيطان الأوربيين قد أدت الى توازن توزيع المواصلات والأسواق على امتداد المستعمرة ففي سنة ١٩٥٦ قدرت المنتجات الزراعية الافريقية بحوالي ١٠٠٠٠ ر.جنيه سنوياً وهو ما يعادل ٣٢ جنيتها للعائلة التي تستحوذ على أربعة الى ستة

أفدنة وكان من المنتظر ان يؤدي هذا القانون الى زيادة محسوسة في الدخل السنوي للأسرة الأفريقية وينص القانون كذلك على ألا يملك الأرض في المناطق القروية إلا الزارع المحترف وبذلك فإن الأفريقيين الذين يحرمون من هذا الحق تمتصهم المدن ومن هنا شرعت الحكومة في تنفيذ برنامج عريض لإقامة المنازل في المدن ووضعت خططا عديدة منها ما يمكن معه للأفريقي شراء منزل نظير مبلغ ٣٥٠ جنيها عن طريق الإيجار لتسعة وتسعين سنة مع تسهيلات في القرض ولكنه كان من اللازم أيضا رفع مستوى الكفاية الفنية للأفريقي ماديا وبصورة سريعة نظرا لأن العامل غير الماهر الذي لا يربح إلا جنيها قليلة شهريا لا ينتظر منه أن يحمل عبء تأمينه الاجتماعي ويشارك في الوقت نفسه في مصاريف الإصلاح الزراعي وإقامة المنازل بالمدن وقدت تكاليف قانون الإصلاح الزراعي لخمس سنوات ابتداء من سنة ١٩٥٦ بحوالي ٧٥٠٠٠٠ ر٧٥٠٠٠ جنية وإقامة المنازل بالمدن ٧٠٠٠٠٠ ر٧٠٠٠٠ جنية وشرعت الحكومة في تنفيذ خطط خمسية للتعليم تهدف الى تخريج ٥٠٠٠ مدرس أفريقي مدربين حتى سنة ١٩٦٠ قدرت تكاليفها بحوالي ١٢٠٠٠٠ ر١٢٠٠٠٠ مليون جنية .

وبذلك فإن مركز روديسيا الجنوبية يسمح لها بعمل ما لا يمكن لروديسيا الشمالية أو نياسالاند القيام به وهو القيام بثورة اجتماعية واقتصادية تهدف الى رفع مستوى معيشة الأفريقي وجعل نمط حياته بالشكل الذي يعد مقبولا في نظر المجتمع الأوروبي وزيادة على ذلك فالمستعمرة غنية بخاماتها المعدنية بما في ذلك كل العناصر اللازمة لإقامة صناعة ضخمة للحديد والصلب .

غير أن ما يتخذ من إجراءات لرفع مستوى معيشة الأفريقي سيكون لها عواقب محتومة فقانون الإصلاح الزراعي سيجرم عددا كبيرا من الأفريقيين من حرية الإقامة بالقرى وتوفير الأمن له بالمدن. عمل باهظ التكلفة . وهذا كله سيقع على كاهل دافع الضرائب الأوروبي وزيادة على ذلك فإذا أصبح الأفريقي قادرا على المشاركة في تأمين حياته فيلزم تدريبه على أنواع من الحرف الماهرة التي كانت قاصرة على الأوروبيين .

وفي الوقت الذي لا يوجد فيه ما يماثل صناعة لتعدين
النحاس تسيطر على اقتصاد روديسيا الجنوبية فانه من المستحيل
معاملة الافريقيين ولهم نفس التدريب الفني كأفراد متخلفين اجتماعيا
وبذلك فان روديسيا الجنوبية رغم طاقاتها العظيمة في تحقيق تقدم
متوازن ما بين المناطق القروية والمدنية ورفع المستويات المادية
للافريقيين لما يماثل المجتمع الاوربي تواجه نفس المشاكل التي
تواجهها المجتمعات الاوربية في المحيتين .

والسؤالان الجوهريان للمجتمع الابيض بوجه عام هما « هل
يمكن هذا المجتمع عن طريق الاتحاد انتزاع السلطة من الحكومت
الانجليزية ؟ واذا ما نجح فهل يمكنه الصمود أمام ضغط تقدم
الافريقيين ؟ »

الفصل الخامس عشر

مستقبل الاتحاد

١ - جهاز مراقبة السلطة السياسية

قامت الحكومة سنة ١٩٥٦ بتشكيل لجنة لبحث موضوع النظام الانتخابي واقترحت اللجنة عمل قائمة عامة يسجل فيها جميع الناخبين بحيث يكون لها عدد من الصفات المختارة ، ويتضمن هذا أساسا عمل قائمتين قائمة أعلى أو عادية وقائمة أقل أو خاصة وبالأولى صفات عالية تستند الى الدخل والممتلكات والثقافة وبالثانية صفات منخفضة من نفس النوع . فقائمة الصفات العالية يسودها الاوربيون دائما وللأفريقيين القائمة الثانية رغم ان اللجنة اقترحت بعض الضمانات للتثبت من أن القائمة الخاصة ليس لها الا تأثير محدود على الانتخابات . وفي معرض ميزات النظام الانتخابي المقترح ذكرت اللجنة « ان الحكومة الحقيقية المسؤولة تتضمن مسئولية الهيئة التشريعية لا عن الانتخاب الضيق فحسب بل عن الشعب بوجه عام . ويمكن وصف هذه القائمة بأنها قائمة عامة ، القبول فيها مشروط بصفات لا تتوقف على العنصر أو اللون ونحن نعتز صراحة ان هذه الصفات لن تتوافر لعدة سنوات الا للأوربيين في القائمة العامة ، وللأفريقيين في القائمة الخاصة غير أن الصفات الخاصة ستمنح للأفريقيين قوة انتخابية مادية في الحال . ومن البداية سيكون عدد معين من هؤلاء في القائمة الأولى اذ سيكون قد بلغ مستوى لا يمكن الا لعتاة المتعصبين الأوربيين أن يحقد عليه مشاركته في الانتخاب ، وقد عدل النظام الانتخابي للمستعمرة فأصبح يستند الى قائمة عامة على درجتين يصوت فيها كل الناخبين المقيدون لنفس المرشح . وحدد عدد الناخبين المخصوصين الذين يمكن قيدهم بعشرين في المائة من مجموع المقيدون في القائمة العليا

وتكون القائمة السفلى مغلقة دائمة عندما يحدث ذلك . ولتلافي خطر انتخاب مرشح افريقي في حالة ما اذا كانت أصوات القائمة العليا موزعة بالتساوي بين مرشحين أوروبيين ادخل نظام التصويت الاختياري بالتفضيل .

وبهذا فان تعديل قانون الانتخاب في روديسيا الجنوبية قد ضمن استمرار السلطة السياسية للأوروبيين لعدد من السنوات المستقبلية اذ رفعت شروط حق الانتخاب العادي اذا ما قورنت بما في القائمة العامة . ومع هذا فقد اتخذت لفتة حرة فقد اتسم قانون الانتخاب بحيث أصبح يشمل الاكثر ثقافة ورغدا من الافريقيين عن طريق التصويت الخاص وبذلك ضمن القانون الجديد عدم تجاهل المشرعين الأوروبيين كلية لآمال واحتياجات المجتمع الافريقي غير ان التعديل في قانون الانتخاب في روديسيا الجنوبية لم يكن ذا أهمية حيوية ، فقد كانت السلطة وستظل في أيدي الأوروبيين وسن قانون انتخابي للاتحاد كان بمثابة ستار يحمي مصالح العناصر الأوروبية وخاصة في المحميتين .

وفي ابريل سنة ١٩٥٧. زار لندن السير روي ويلنسكي رئيس وزراء الاتحاد مع وزير العدل واجريا مباحثات مع لينوكس بويد ولورد هوم ووزيرى المستعمرات والعلاقات العامة وصدر تصريح مشترك من الحكومتين تضمن عددا من الاتفاقيات فقد اتفق على أن يعهد لحكومة الاتحاد بالمسائل الخارجية لأقصى مدى ممكن بما يتمشى مع مسئوليات الحكومة الانجليزية في القانون الدولي خلال الفترة التي لايمكن أن يكون فيها الاتحاد وحدة دولية قائمة بذاتها . وأوضحت حكومة المملكة المتحدة انها لن تسن أى تشريع لتعديل أو تعطيل أى من قوانين الاتحاد الا بناء على طلب الحكومة الاتحادية . وانتهزت الحكومتان الفرصة لتأكيد معارضتهما لأى اقتراح يمكن أن يؤدى الى ادماج أقاليم الاتحاد في دولة موحدة أو الانفصال عنه كما تقرر عقد مؤتمر سنة ١٩٦٠ لاعادة النظر في دستور الاتحاد على ضوء التجارب المكتسبة منذ اقامة الاتحاد وللاتفاق على التعديلات الدستورية التي يحتمل اجراؤها لتنظر في برنامج يتمكن معه الاتحاد من أن يصبح لاثقا للعضوية الكاملة في الكومنولث .

واستقر الامر نهائيا على اتباع نظام انتخابي مؤسسي على قائمة عامة ذات درجتين بشروط مماثلة لما هي عليه في النظام الانتخابي بروديسيا الجنوبية وأجرى توسيع المجلس الاتحادي فأصبح بالوضع الآتي : ٤٤ عضوا ينتخبهم الناخبون المقيدون في القائمة العامة و ٨ أعضاء افريقيين بالانتخاب المباشر منهم ٢ من روديسيا الشمالية و ٢ من روديسيا الجنوبية وينتخبون بنفس الطريقة والباقون من الافريقيين اثنان من كل محمية مع الاثنين الاوربيين الممثلين للمصالح الافريقية في تلك الاقاليم ويعينون وفقا لدستور سنة ١٩٥٣ ونظرا للشروط المنظمة لعملية القيد فان الغالبية الساحقة في القائمة العامة تصبح من الاوربيين وهي وفق تقدير وزير العدل الاتحادي ، ٨٠٠ أوربي وحوالي ١٥٠٠ افريقي .

وفي الانتخابات الاتحادية الثانية ٤٤ أي ٧٥٪ من مجموع أعضاء المجلس الاتحادي تنتخبهم أغلبية ساحقة من الناخبين الاوربيين ومن الخمسة عشر افريقيا أو الاعضاء الممثلين للمصالح الافريقية ، ٣ يكونون من الاوربيين والاربعة الافريقيون من روديسيا الجنوبية تنتخبهم أغلبية ساحقة من الناخبين الاوربيين والعضوان الافريقيان من روديسيا الشمالية ينتخبهم ناخبون من البيض والسود متساوون عددا والاثنان من نياسالاند ناخبوهم من أغلبية افريقية والمثلان المخصوصان الافريقيان من كل من المحيتين تستمر في تعيينهما جمعية انتخابية افريقية .

وفي ديسمبر سنة ١٩٥٦ أصدر المجلس التشريعي لروديسيا الشمالية قرارا بوجوب بدء مباحثات دستورية في الربع الاول من سنة ١٩٥٧ ثم اعلان التغييرات الدستورية المقترحة في الربع الاول من العام اللاحق فبدأت الحكومة في سلسلة من المباحثات مع الافراد والهيئات بالمجلس التشريعي وبزعماء المنظمات السياسية الاخرى وفي معرض بيانها لميزات مقترحاتها ذكرت حكومة الاتحاد ان حكومة الاتحاد اذ تتعرض لمسألة تدبير نظام انتخابي عادل للاتحاد فان شاغلها الأول هو التمسك بمبدأ القائمة العامة التي تعدها الامل الحقيقي الوحيد للمشاركة الكاملة الحقيقية للعناصر المختلفة والامل في ان النشاط السياسي وآمال كافة العناصر

مستتجه الى طريق الحزب السياسى لا الى الانقسامات العنصرية وفى ظل المرحلة الحالية لتطور الافريقيين فان نسبة قليلة منهم ستكون صالحة للانتخاب مما يدعو الى الالتجاء الى طرق خاصة لاشراك الافريقيين فى الحكم حتى يصبحوا قادرين على القيام بدورهم كاملا كالاوربيين .

ولقد هاجمت المعارضة العمالية بشدة فى مجلس العموم ، الحكومة الانجليزية لامتناعها عن رفض قانون انتخاب الاتحاد وقانون التعديل الدستورى فصرح المتحدث باسم حزب العمال « اننا ندرك التقدم الاقتصادى الذى انجز فى الاتحاد ولكننا ندرك كذلك انه لا يمكن للأقلية أن تستمر فى حكم تلك البلاد مستبعدة الملايين من سكانها . اننى أعتقد أنه من الممكن ايجاد حل يمكن معه ربط المنافع المادية للاتحاد بالتقدم السياسى للشعب الافريقى . انه من الواجب اجراء اصلاحات داخلية للحكم الذاتى فى روديسيا الشمالية ونياسالاند لمنح الافريقيين فرصة أعظم للحكم فى تلك البلاد . وأعلن المتحدث باسم العمال كذلك ان حزبه لن يؤيد الاتفاق الذى عقده الحكومة الانجليزية مع حكومة الاتحاد فى ابريل سنة ١٩٥٧ اذا ما قيض له العودة الى الحكم قائلا « قد تكون ايدى الحكومة مغلوطة ولكن أيدينا ليست كذلك . »

وفى الحقيقة لم يكن حزب المحافظين أو حزب العمال بقادر على الوصول الى لب المشكلة العنصرية فالمحافظون يشعرون بان الحكومة الانجليزية عليها التزام أدبى بالمحافظة على المصالح الاوربية وان وجود الرجل الابيض حيوى لامكان رفيع مستوى الافريقى ولذلك فقد قبل المحافظون الشروط التى وضعتها العناصر البيضاء وكان منطقيا أن يطبقوها فى كلا المجالين الاقليمى والاتحادى متجاهلين التعارض ما بين المحافظة على المثل الاوربية وتقديم الافريقيين واستحالة ايجاد استقرار سياسى فى أى من الاقاليم الثلاثة على أساس المبدأ السابق وفشل حزب العمال بدوره فى تقدير حقيقة قوة الهيئات الاوربية المحلية وكان من السذاجة بمكان اقتراح ان التشريع الذى تقره الحكومة الانجليزية فى وستمنستر سيكون له أى تأثير فى الاتحاد ما لم تكن الحكومة الانجليزية مستعدة لفرضه بالقوة . وبذلك فقد المحافظون الامل فى ايجاد

استقرار سياسى رغم تأييدهم لمبدأ المحافظة على المثل الاوربية فى حين ان أمل حزب العمال كان يتركز فى استمرار الفوائد الاقتصادية الناشئة عن وجود مجتمع أبيض دائم رغم نيته فى زيادة القوة السياسية للأفريقيين فى روديسيا الشمالية ونياسالاند .

٢ - رد الفعل عند الاوربيين :

فى الوقت الذى تعهدت فيه حكومة الاتحاد وحكومات روديسيا الشمالية والجنوبية ونياسالاند بتأييد مبدأ المشاركة فسرتة العناصر الاوربية بأنه يعنى رفع مستويات الأفريقيين داخل اطار من التقدم العنصرى المنفصل ورغم هذا فقد أنشئت جامعة مختلطة فى سلزبورى ساهمت فيها الحكومة الانجليزية بمبلغ ١٠٠٠ر ٢٥٠ جنيه وأقامت حكومة الاتحاد خدمات مدنية لكافة العناصر على أساس الجدارة . ووافقت على قبول غير الاوربيين فى عربات الأكل فى السكك الحديدية التى تملكها الدولة وخففت مظاهر التمييز العنصرى فى مكاتب البريد والمحلات بروديسيا الشمالية وأقيم عدد من النوادى لمختلف العناصر وأبطل التزام حمل تصريح ليلي فى مناطق المدن لفترة اختبار . وفى روديسيا الجنوبية عدل قانون توزيع الاراضى فأصلح من حق الأفريقيين المحترفين مثل انشاء مكاتب فى جزء المدينة الذى كان مخصصا قبلا للأوربيين فكان ذلك فى نظر الطوائف الاوربية امتيازات مادية ولذلك فقد ساءهم فقد حزب العمال واستمرار مطالب الزعماء الأفريقيين السياسيين .

وفى سنتي ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ تدهورت أسعار النحاس مما غير الموقف الاقتصادى فى الاتحاد تماما وأعاد الى الظهور مخاوف البيض من أن تحل محلهم الايدى العاملة الافريقية الرخيصة فتكون حزب سياسى جديد هو حزب الدومنيون فى روديسيا الجنوبية معبرا عن مخاوف البيض اذ كان مبدؤه معارضة سياسة المشاركة العنصرية نظرا لعدم صلاحيتها للاحوال فى روديسيا الجنوبية ونادى بمنح الاتحاد الاستقلال عام ١٩٦٠ وقت اعادة النظر فى الدستور فاذا ما رفضت الحكومة الانجليزية ذلك تولت حكومة الاتحاد اعلان ذلك من جانبنا غير أن السير روى ولنسكى صرح فى احدى المناسبات عن أمله

فى تحقيق الاستقلال للاتحاد بالاتفاق الاكمل من جانب واحد قائلا:
- اننى لا أريد أن أكيل التهديدات عما سنفعله سنة ١٩٦٠ فنحن
سنذهب الى لندن مؤمنين تماما ان أعمال الاتحاد تبرر منحنا
الاستقلال فاذا فشلنا فى اقناع حكومة صاحبة الجلالة بذلك فعلىنا
أن نقرر ما يجب علينا فعله . وهذا الصراع ما بين الاحزاب فى
روديسيا الجنوبية مهدد اذ تحاول كل منها كسب رضا الاوربيين
طمعا فى أصواتهم بعد ما ثارت مخاوفهم فقانون الانتخاب لا يمكن
أن يحمى مصالحهم الا بصفة مؤقتة وهو ليس الا وسيلة لتأخير
اليوم الذى تصبح فيه الاغلبية للافريقين وعندها يلزم البحث عن
وسائل أخرى لحماية مصالح الهيئات الاوربية وأصبح من اللازم
الحصول على الاستقلال وحرية العمل فى أقرب وقت مستطاع .

٣ - رد الفعل عند الافريقين .

ليس للافريقين فى الاتحاد الا تأييد أو معارضة الادارة
الحالية التى يسيطر عليها الاوربيون اما قبل الاتحاد فقد كان
الأمر متباينا فى أقاليمه الثلاثة ففى روديسيا الجنوبية كان
الاوربيون مسيطرين على الحكومة ويستحوذون على السلطة
السياسية والاقتصادية وكان المستنثرون فى المجتمع الافريقى أكثر
شعورا بالطبع بمهانة التمييز العنصرى ولكنهم كانوا يدركون جيدا
الآثار المفجعة التى سيتعرضون لها هم أنفسهم لو حاولوا التخلص
من هذا الحكم . وتوحيد روديسيا الشمالية ونياسالاند من جهة مع
روديسيا الجنوبية يتضمن فوارق أساسية فعدم وجود نشاط
صناعى أو اقامة مدن فى نياسالاند بالمدى الموجود فى الروديسيتين
أدى الى ان ظلت الطوائف الافريقية أكثر انسجاما ووحدة وقد زاد
من هذه الوحدة ما لاقاه العمال المهاجرون من نياسالاند الى
روديسيا الجنوبية من متاعب فأصبحوا ينظرون الى نياسالاند
كواجهة لا تعرف التمييز العنصرى فى وسط قارة يعتبر اللون
الاسود فيها وصمة وكل ما هو افريقى يوصم بالتخلف وعلى ذلك
فان الكرامة بالنسبة للافريقى فى نياسالاند أهم من التقدم
الاقتصادى وقد علمتهم الخبرة ان الكرامة لا يمكن صيانتها الا فى
وجود حكومة وطنية ولا يفيد فى الجدل معهم ان مثل هذه الحكومة

قد لا تشجع الاستثمارات الاجنبية وتوجد فوضى اقتصادية . أما روديسيا الشمالية فهي فى حالة وسط ما بين روديسيا الجنوبية ونياسالاند ففيها عدد أكبر من السكان البيض ونسبة أكبر من التقدم الصناعى مما فى نياسالاند إلا ان ٩٠٪ من البلاد تكون فى حقيقتها مجتمعا افريقيا ولذلك فى الوقت الذى يؤمل فيه المستنيرون الافريقيون تخليص البلاد من التمييز العنصرى يؤملون فيه كذلك جعل روديسيا الشمالية دولة افريقية فهم أكثر وعيا من أن يرضوا بالمزايا التى تحققها المشاريع الإوربية .

والسر فى معارضة العناصر الافريقية للاتحاد هو تقديرها أنها بتطبيقه سوف تلزم بزيادة الاعتماد على الطوائف الأوربية المحلية ويقل اعتمادها على وريادة المستعمرات مما يجعل حصولها على الاستقلال كدولة افريقية أشد صعوبة ولقد تأكدت مخاوف الافريقيين بالتعديلات الدستورية التى أدخلت بعد انشاء الاتحاد اذ أصبح واضحا ان الحكومة الانجليزية لا تنوى أن تجعل من أى من الاقاليم المكونة للاتحاد دولة افريقية وان الافريقيين رغم أغلبيتهم الساحقة مكتوب عليهم أن يظلوا فى المرتبة الثانية .

فما هى الخطوات التى يجب عليهم اتخاذها ؟ تركز الوضع فى نياسالاند على عودة الدكتور هاستنجزباندا الذى أقام فترة طويلة خارجها وفى يوليو سنة ١٩٥٨ انتخب سكرتيراً عاما لحزب المؤتمر الوطنى الافريقى بنياسالاند اما فى روديسيا الشمالية فقد أنشق زعماء حزب الكونجرس وخرج كينيت كواندا فى اكتوبر سنة ١٩٥٨ على المؤتمر الوطنى الافريقى بروديسيا الشمالية مكونا حزب زامبيا الوطنى الافريقى وازدادت الروح العدائية بعد عودة زعماء حزب المؤتمر من غانا حيث حضروا المؤتمر الذى عقده الدكتور نكروما رئيس وزراء غانا وبمجرد وصول الدكتور باندا الى مطار شيليكما قرب بلانتير أعلن ان سياسته هى (عدم العنف والمقاومة السلبية والعصيان المدنى) وبعد ذلك بقليل أكد رغبته فى فصل نياسالاند عن الاتحاد .

وبدأ زعماء الكونجرس في تنظيم اجتماعات سياسية غير قانونية وكانوا يعملون عمدا على أن يعتقلوا وفي ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٩ أعلن رئيس وزراء روديسيا الجنوبية حالة الطوارئ واعتقل جميع زعماء المؤتمر الوطني الإفريقي وحل الحزب باعتباره منظمة غير قانونية . وعندما بدأت المظاهرات وحاول المتظاهرون إطلاق سراح الزعماء أطلقت عليهم النيران فقتل منهم ثلاثة وعشرون في اليوم الأول وفي روديسيا الشمالية أعلن الحاكم العام أن حزب زامبيا الإفريقي الوطني وفروعه ليس بالمنظمة القانونية وكان التقرير المقدم لهذه الإجراءات هو ما عمده إليه المؤتمر من تحريض الناس على تحدى القانون وإرهاب ومقاطعة الإفريقيين المعتدلين الذين يؤيدون التعاون العنصرى .

ويبدو أن خطط المؤتمر قد افترضت أن الضغط قد جلب الاستقلال للمستعمرات الانجليزية الأخرى وأنه يلزم لذلك اتباعه في الاتحاد غير أن حكومة نياسالاند طلبت المساعدة في ساعات المحنة من الحكومة الاتحادية ومن حكومة روديسيا الجنوبية وكلاهما أكثر اهتماما بسحق المعارضة من الموظفين الانجليز العابرين .

٤ - السبيل الى الاستقلال

بالقضاء على حركات الجهاد التي أعلنها حزب المؤتمر الإفريقي أصبح الطريق خاليا أمام العناصر الأوربية والإدارات في الاتحاد وحكومة المحافظين ليتوجهوا إلى أفعال مبادئ « المشاركة » التي تستند إلى المحافظة على المثل الأوربية - فعينت حكومة الاتحاد أول وزير إفريقي بها في مارس سنة ١٩٥٩ وفي الشهر التالي أعلن السير روى ولنسكى أن مكاتب البريد الجديدة في روديسيا الجنوبية لن يكون بها مداخل منفصلة للإفريقيين والأوربيين وأن وخزات الأبر التي كان يحسها الإفريقيون المثقفون ستختفى تماما وقبلت حكومة روديسيا الجنوبية السماح للإفريقيين بالتمتع بالخدمات المدنية وفي ٢١ يوليو سنة ١٩٥٩ أعلن ماكملان رئيس وزراء بريطانيا تكوين لجنة استشارية لتنصح الحكومات بالعمل على تنفيذ البرامج الدستورية ووضع نظام لتحقيق الأهداف التي يحويها دستور سنة ١٩٥٣ بما في ذلك المقدمة وذلك تمهيدا لإعادة النظر في الدستور سنة ١٩٦٠ . وقد حدد ماكملان موقف حكومته

من المستقبل الدستوري للاتحاد بأنه (سيزيد من المسؤوليات الدستورية للحكومات الاقليمية حتى يصبح موقف كل منها تدريجيا مضارعا لمركز حكومة الاتحاد نفسها . ان الهدف من سياستنا هو الاسراع بقدر الامكان نحو حكم ذاتي في روديسيا الشمالية ونياسالاند ولذلك فنحن نأمل أن يتم توسيع القاعدة الانتخابية وأن يقوم الحكم الذاتي على البرامج الطبيعية للأحزاب . فاذا اتفقت كافة الوحدات على ان الحماية البريطانية لم تعد مرغوبا فيها فان الاتحاد كله سيسير قدما الى عضوية كاملة بالكومنولث) .

وقد استلزم نقل السلطة الى المجالس التشريعية بروديسيا الشمالية ونياسالاند أن تواجه حكومة المحافظين مسألة التمثيل البرلماني فأعلن وزير المستعمرات انه من الصعب اجراء انتخابات في نياسالاند تحت الظروف الحالية وانه يلزم اتخاذ خطوات فعالة في الميدان الدستوري ولتحقيق هذا الهدف لزم زيادة الممثلين الافريقيين في المجلس التشريعي باضافة مقعدين آخرين وبذلك يصبح عددهم سبعة مما يحقق أغلبية بعضو واحد لغير الرسميين الافريقيين على غير الرسميين للعناصر الاخرى . ويندب كذلك عضوان افريقيان للمجلس التنفيذي وبالنسبة لروديسيا الشمالية أعلن اللورد هوم وزير شئون الكومنولث انه متفق تماما مع مبدأ اقامة سياسة غير عنصرية تستند على برامج الاحزاب في روديسيا الشمالية . وبتزايد عدد الافريقيين الذين تنطبق عليهم القواعد الانتخابية فانه سيأتي اليوم الذي سيصبح فيه الافريقيون أغلبية في القوائم الانتخابية وعندما يأتي هذا الوقت يجب أن يقوموا بالتصويت على أساس برامج حزبية .

ولنعد الى علاقات حزب العمال بالاتحاد . ففي يوليو سنة ١٩٥٩ صرح جيتسكيل زعيم المعارضة بمجلس العموم قائلا : ان اهتمامنا لا ينحصر في روديسيا الجنوبية فحسب بل في روديسيا الشمالية ونياسالاند كذلك ، ولحد ما في الاتحاد . ولا يوجد أي شك فيما سيكون عليه هدفنا . ان هدفنا هو رعاية مصالح أولئك الذين هم أمانة في عنقنا . . مساعدة الافريقيين كافة وهم الاغلبية الساخنة للسكان . وفي الوقت الذي لا يعتقد فيه بوجود تعارض مصالح الافريقيين والاوربيين وفي الوقت الذي يقر فيه بأن التقدم

الاقتصادى لا يتحقق بغير الاستثمار الاوربى يقول ان التقدم الاقتصادى ليس كافيا فى حد ذاته ولا يمكن أن يعده الافريقيون بديلا عن الحرية السياسية وقال جيتسكيل أن هدفنا الثانى يجب أن يكون اقامة ديمقراطية سياسية وحكم ذاتى ويجب أن يؤسس مبدأ المشاركة على تساوى الحقوق دون اعتبار لتبرير سيادة البيض . واذا كانت المشاركة تعنى مساواة فى الحقوق فالمبدأ النهائى الوحيد فى الميدان السياسى يجب أن يستند على مبدأ «للرجل الواحد صوت واحد» واعترف جيتسكيل بندرة عدد الافريقيين القادرين على مزاولة الاعمال السياسية والادارية الا انه يشعر بوجوب وجود أغلبية فى نياسالاند من الافريقيين المنتخبين فى المجلس التشريعى وعلى الأقل عدد من الوزراء الافريقيين مساو لعدد وزراء العناصر الاخرى وقرر أنه من الواجب المساواة فى التمثيل بين الافريقيين والعناصر الاخرى فى المجلس التشريعى والمجلس التنفيذى وهو هنا يقول « هذا ما نعهده أقل خطوات تلزم لكى يصبح للرأى العام الافريقى أى ثقة فى نوايانا النهائية » .

ولقد تنفست الطوائف الاوربية الصعداء عندما فاز حزب المحافظين فى انتخابات اكتوبر سنة ١٩٥٩ ولكن الزمن كان يزيد الأزمة حدة بالنسبة لحكومة الاتحاد ولحكومة روديسيا الجنوبية اذ عين سفانهو وزيرا ومنح احدى منازل الحكومة الاتحادية فى ضاحية أوربية بسالسيوزى . . غير ان قانون تقسيم الاراضى اذا كان يسمح للوزير بالاقامة فى المنطقة الاوربية فهناك شك فى أحقية عائلته فى ذلك . فقررت الحكومة أن تبني له منزلا فى ضاحية افريقية وحتى سنة ١٩٥٩ لم تكن توجد فى روديسيا الجنوبية فنادق أوربية يمكن أن يقيم فيها غير الاوربيين .

ان الحاجة الى الاستقلال وحرية العمل أصبحت حيوية فى نظر العناصر الاوربية كما لم تكن فى أى وقت الا أن الحكومة الانجليزية كانت مرتبطة بعهد لحماية روديسيا الشمالية ونياسالاند طالما ان الاهالى يرغبون فى ذلك وهؤلاء قد تصلبت رءوسهم على استمرار هذه الحماية وقد أيد الاوربيون الاتحاد فى الرودويستين ونياسالاند لاعتقادهم بأنه السبيل الى حمايتهم من تقدم الافريقيين السياسى وانه عن هذا الطريق يمكن تحقيق استقلال الاقاليم الثلاثة

والسلطة لا زالت وقفا عليهم وخاصة اذا استمر حزب المحافظين
فى الحكم .

غير ان النمو المتدفق للوعى السياسى والوطنى بين الافريقيين
غير الأوضاع اذ زحفت حدود الدول الافريقية المستقلة جنوبا حتى
وصلت الى الحدود الشمالية لاتحاد وسط افريقيا بقيام دولة
الكونغو فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٠ وبذلك لم يعد فى مقدور
الحكومة الانجليزية أن تتحلل من عهدا بحماية روديسيا الشمالية
ونياسالاند دون أن تضر بسمعتهما وعلاقاتها لا بالدول الافريقية
المستقلة فحسب بل بمجموعة الدول الافريقية كلها .

وفى الواقع أصبح انهيار الاتحاد وانشطاره الى روديسيا
ونياسالاند مسألة وقت بسبب تعارض مبدأ المحافظة على المثل
الاوربية مع تقدم الافريقيين ولان الطوائف الاوربية فى روديسيا
الجنوبية لتصميمها وقوتها يمكنها أن تحاول الاستمرار فى سياسة
المحافظة على المثل الاوربية . وعندما ينشطر الاتحاد فستصبح
روديسيا الشمالية ونياسالاند دولا افريقية مستقلة أما روديسيا
الجنوبية فستصبح الدولة الشمالية القصوى من الكتلة الجنوبية
التي تسيطر عليها عناصر المستوطنين البيض المقيمين هناك .
وسيصبح الزامبيزى الحد الفاصل ما بين افريقيا البيضاء وافريقيا
السوداء وسيُنظر الى هذا الانقسام على انه خطوة فى اتجاه اقامة
منطقة توازن سياسية وسط جنوب افريقيا وهو خطوة نحو
تصحيح عدم التوازن الذى تسبب عن هزيمة القبائل الافريقية
واقامة دول يسيطر عليها البيض تستند الى مبدأ المحافظة على المثل
الاوربية . وبسبب طبيعة الصراع فى هذه المأساة فان العناصر
البيضاء وقد صارت حبيسة فى طرف أصبع القارة ستقف يوما
وتقاتل دفاعا عن البلاد التى انشأتها وعن طريقتهما فى الحياة وعن
وجود مجتمع أوربى فى القارة الافريقية .

هيئة قناة السويس

تحليل حركة الملاحة في القناة

يولية سنة ١٩٦٢

الحركة الملاحية

زاد عدد السفن التي عبرت القناة خلال يوليو ١٩٦٢ على تلك العابرة خلال نفس الشهر من عام ١٩٦١ بمقدار ٣٦ سفينة ، أى بنسبة ٢٤٪ . . فقد بلغ عدد السفن العابرة خلال يوليو الحالى ١٥١١ سفينة مجموع حمولتها الصافية ١٦٤١١٦٣ طنا بمتوسط يومى قدره ٤٨٧ سفينة مقابل ١٤٧٥ سفينة حمولتها الصافية ١٥٣٣٧٨.٨ اطنان ومتوسط يومى قدره ٤٧٦ فى يولية سنة ١٩٦١ .

وقد عبرت القناة من الشمال الى الجنوب خلال يولية من العام الحالى ٧٦٨ سفينة مقابل ٧٧٢ سفينة فى يولية من العام الماضى بنقص قدره ٤ سفن ويرجع هذا النقص الى السفن المحملة التى نقص عددها بمقدار ٣١ سفينة « ٣٨٥ مقابل ٤١٦ » ، بينما زاد عدد السفن الفارغة بمقدار « ٣٨٣ مقابل ٣٥٦ » .

وبلغ عدد السفن العابرة من الجنوب الى الشمال ٧٤٣ مقابل ٧٠٣ سفن بزيادة قدرها ٤٠ سفينة وترجع تلك الزيادة الى السفن المحملة التى زاد عددها بمقدار ٥٨ سفينة « ٦٩٣ مقابل ٦٣٥ » ، بينما نقص عدد السفن الفارغة بمقدار ١٨ سفينة « ٥٠ مقابل ٦٨ » .



الدار القومية للطباعة والنشر
١٥٧ شارع عبید - روض الفرج

٤٠٨١٤ - ٤٠٥٨٨ } تليفون
٤١٠١٢ - ٤٠٧٥٣ }